کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۹۰۰۶

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۹۰۰۶

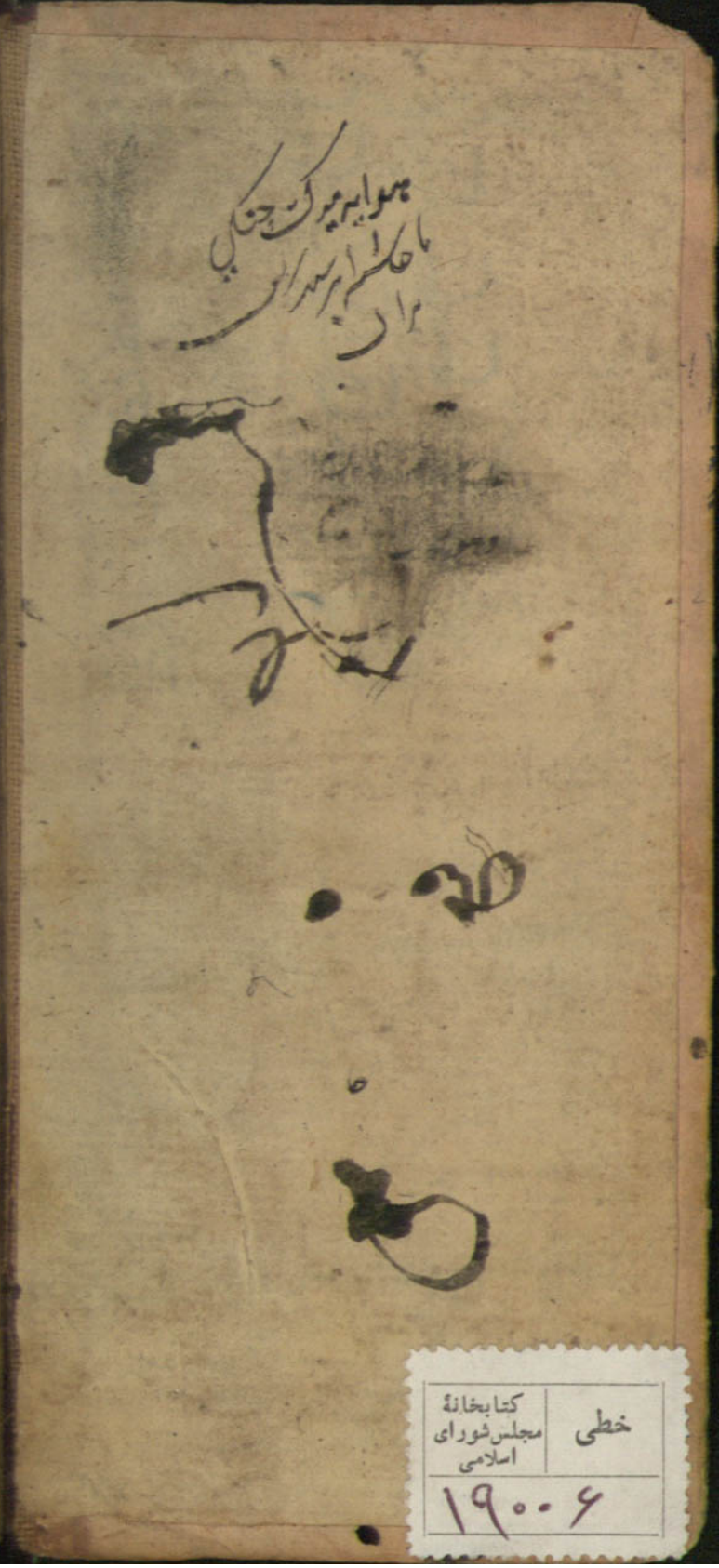

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
خطی
۱۹۰۰۶

۱۹۰۰۶
۲۱۰۱۷۱

بسم الله الرحمن الرحيم وبه ثقتي

وبعد فقد سألني بعض احبابي ان اكتب لقتيح
سؤالاتي عن كتاب الهداية المولى العلامة
افضل المتأخرين اية الملة والدين مفضل
الابهري لطاب الله تعالى ثراه وجعل الجنة
ماواه شرحاً يحل صعابه ويكشف عن وجه المعاني
نقابه مع زيادات شريفة ومباحثات لطيفة
ولما تكرر السؤال شرعت في التحرير على سبيل
الاستعجال رجاء ان ينظر فيه بعين رضاه
وان كان لا يقع على ما يمناه بعين فعين
الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط

علم بعد لا يتم الا بالاطلاع المنطقي وعلم السياسة
ان كان علم لا يتم الا باطلاع المدني والمقصد
انما يبحث في هذا المختصر عن قسمي الحكمة النظرية
اي الالهي والطبيعي مع تقديم الطبيعي على
الالهي لان الطبيعيات اقدم الاشياء
بالقياس الينا لانا ندرك متعلق الطبيعيات
اولا وهو الجسم الطبيعي وعوارضه
ذاتية ثم ندرك متعلق الالهيات التي
هي المجردات بديا وربما الطبيعيات
على ثلثة فنون لان الاجسام منحصرة في الفلكيات
والعنصريات فالبحث عن احوال الجسم اما ان
يكون عاما لهما او مختصا باحدهما وجعل الفن
الاول الذي يعم الاجسام مشتملا على فصول

الفصل الاول في ابطال الجزء الذي لا يتجزى

اقول واعلم ان اهل العلم اختلفوا في تحقيق
ذات الجسم على هذا الحصر الستي لان الجسم
اما ان يكون ذا تفاصيل بالفعل اولا والاول
اما ان يكون من اجزاء متشابهة اولا والثاني
وهو ان لا يكون متفاصلة بالفعل اما ان يكون

الفهرس

انقسامات الممكنة متشابهة اولا والجزء الذي لا يتجزى
هو الذي لا ينقسم لاكسر الصغر او الكسر اصغر الجسم
الصلب بدفع دافع قوي من غير نفوذ جزء فيه و
لا قطعا لصلابته اذ القطع هو فصل الجسم
بنفوذ جسم آخر فيه ولا وهما لعجز الوهم عن
تميز طرف عن طرف ولا فرضا عقليا لصحة
استحضاره على الخيال فالكم يريد ان يبطل الجزء
الذي لا يتجزى في هذا الفصل يقال لو فرضنا
جزئين مركبين فلا يخلو اما ان يكون الوسط مانعا عن تلاقي
الطرفين او لا يكون مانعا منه لا سبيل الى الثاني لانه
لو لم يكن مانعا من تلاقي الطرفين لكان الطرفان متداخلين
في الوسط او احد الطرفين متداخلا فيه خلاف الفرض
فلا يكون وسط وطرف وقد فرضنا الوسط
والطرف هذا خلف فثبت كونه مانعا من تلاقيهما فحينئذ
يتلاقى احد الطرفين غير ما به يتلاقى الطرف الآخر فينقسم
اذ لا نعني بالانقسام الا ان يكون الشيء بحيث
شيء غير شيء فان قلت لا نسلم ان الوسط لو كان مانعا
عن تلاقي الطرفين يلزم انقسام الوسط فان
الملاقات انما تكون بالنهاية بالضرورة والنهاية

غير محل الآخر فيلزم الانقسام وان كان واحدة
فاذا ضم الى الطرف جزء آخر حتى يصير وسطا
لكان الامر فيه ايضا كذلك وكذلك اذا ضم
اليه اخر وهكذا فلا يحصل من تاليف اجزاء
مقدارا وللزيادة حجم وهو على خلاف مذهبهم
فاعلم ذلك فانه دقيق وافضل فرض صاحد على
ملتقى جزئين فاما ان لاقى واحدا منهما اولا قى
مجموعا او ملاقى من كل واحد منهما شيء والاول
محال والثاني يكون على الملتقى بالضرورة وعلى الثاني يلزم
انقسام الجزء الذي فرضناه على الملتقى وعلى الثالث
يلزم انقسام الجميع فان قلت لم لا يجوز ان يقع على
نفس المفصل ان ينطبق عليه لا تنقد عليه حتى يلزم
احد الاقسام الثلثة لا مدله من دليل قلت لو انطبق
على المفصل لما زاد المقدار وهذا خلاف رأيهم
قال فصل في اثبات الهيولى اقول كل جسم طبيعي
وهو الجوهر القابل للابعاد الثلثة اي الطول و
العرض والعمق فهو مركب من جزئين احدهما
حال في الآخر ويسمى المحل هيولى والحال صورة
ومعنى حلول الشيء في الشيء هو ان يكون حاصلا

اجزاء غير متشابهة بالفعل وهو محال من وجهين الاول
ان المجسم المتشابه المؤلف من اجزاء غير متشابهة بالفعل لما امكن
ان تختلط بالحركة في زمان متناه الثاني ان التاليف لما كان
مفيد المقدار وازدياد الحجم كان تاليف الاجزاء الغير
المتشابهة مفيد الوجود ابعاد غير متشابهة واذا
ثبت هذا فنقول تلك الاجزاء الغير المتشابهة بالفعل
ليس مما لا يجوز ان ينفصل والا لزم الجزء الذي لا
يتجزى وقد ابطلناه فاذن هو اما منفصل او في جسم كذلك
فصح ان بعض الاجسام منفصل واحد واما الثاني فلا
ذلك المتصل يطرء عليه الانفصال فلا بد له من قابل
اذ ليس الانفصال عدما محضا حتى لا يحتاج الى قابل
بل هو عدم الاتصال عما من شانه ان يتصل فقابله
اما ان يكون هو المقدار او الصورة المستلزمة له
او امر آخر لا سبيل الى الاول والثاني والا لزم
اجتماع الاتصال والانفصال في حال واحدة لان
القابل يجب وجوده مع المقبول والا لم يكن قابلا له
فتعين ان يكون القابل معنى آخر وهو المعنى من الهيولى
فان قلت الحكم بكون الصورة قابلة للانفصال
انما يتفرع على وجودها المتفرع على وجود الهيولى

اذ المحال في محل لا يمكن ان يتحقق بدونه قلت اراد بالصورة
الاتصال الذي ابت تحققه ولهذا علل ذلك بانه لو كان كذلك
لزم اجتماع الاتصال مع الانفصال ولئن قلت لا نخلو
اما ان يكون المقدار هو الاتصال او غيره فان كان الاول
فلا حاجة الى ذكره مع ذكر الاتصال وان كان الثاني
لم يلزم من كونه قابلا للانفصال اجتماع الاتصال مع
الانفصال قلت المقدار هو الاتصال العرضي الذي الصورة
هي الاتصال الجوهري فيلزم من كون كل منهما قابلا للانفصال
اجتماع الاتصال والانفصال وفي هذا الموضع احاديث
لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر واذا ثبت ان ذلك
الجسم مركب من الهيولى والصورة وجب ان يكون الاجسام
كلها فلكية كانت او عنصرية مركبة من الهيولى والصورة
لان الطبيعة الجسمية المقدارية اما ان يكون بذاتها غنية
عن المحل او لم تكن والاول محال والا لاستحال حلولها في
المحل لان المعنى بذاتها عن الشيء استحال حلوله فيه ضرورة
افتقارها الى المحل بذاتها فاينما وجدت وجدت محالة
في المحل وهو الهيولى فكل جسم مركب من الهيولى والصورة
وهو المط فان قلت لانا انها اذا لم يكن غنية بذاتها
عن المحل كانت مفتقرة بذاتها اليه لجواز ان لا يكون

عدم معاندة الصورة للانفصال

شيء من الاستغناء والافتقار بذاتها بل يكون كل منهما
خارج قلت كل مفهوم نظر الى نفسه مع قطع النظر
عن الامور الخارجية اما ان يكون بحيث يجوز ان
يوجد بدون هذا او لا فان جاز فهو غني عنه لذاته والا
فيحتاج اليه لذاته فهم هذا الحكم يتوقف على ان الامتداد
الجسماني طبيعة نوعية ولا دليل عليه قال فصل في
ان الصورة لا تتجرد عن الهيولى اقول الصورة لا تتجرد عن
الهيولى لانه لو وجدت الصورة بذاتها دون حلولها
في الهيولى فاما ان يكون مشاهية او غير مشاهية لا سبيل الى
شيء منهما فلم تتجرد عن الهيولى اما انه لا سبيل الى الثاني
فلان الابعاد كلها مشاهية والا لامكن ان يخرج من هذا
واحدا متداد ان على نسق واحد كانهما ساقا مثلث
لا تزال البعد بينهما تتزايد بحسب تزايد بعديهما في نفسهما
فلو امتدا الى غير النهاية لكان مابينهما ايضا الى غير
النهاية لانا فرضنا تزايده مساويا لتزايد بعديهما فكان
مالا يتناهى محصورا بين حاصرين هذا خلف وفيه نظر لان
اللازم تزايد مابينهما الى غير النهاية لا كون مابينهما
غير متناه واما انه لا سبيل الى الاول فلانها لو كانت
متناهية لاحاط بها حد او اكثر فتكون حقيقة لان
او كانت مسكلة بالمثلث
والمربع اي يكون شكله
شكل المربع او المثلث

الشكل هو الهيئة الحاصلة من احاطة الحد او الحدود
بالمقدار فذلك الشكل اما ان يكون للجسم وهو ظاهر والا كانت
الاجسام كلها متشكلة بشكل واحد لاشتراك الجسمية بينها
بالتساوي لكن ذلك بطل بالمشاهدة او بسبب اللزوم وهو
ايضا محل للزوم المخلف المذكور اذ لازم الجسمية ايضا اشتراك
بين الاجسام كلها كالجسمية اذ اشتراك الملزوم ملزوم لاشتراك
اللازم او لسبب عارض وهو ايضا محل والا لامكن زواله اذ
لا نعني بالعارض الا هذا فامكن ان يتشكل الصورة بشكل
آخر فيكون قابلا للانفصال وكل ما يقبل الانفصال فهو مركب
من الهيولى والصورة فيكون الصورة الحالة في الهيولى
مركبة من الهيولى والصورة هف فان قيل لم لا يجوز ان
تشكل الصورة بشكل آخر كانت قابلة للانفصال لان الاشكال
قد تختلف في الجسم من غير ان تود على انفصال كاشكال الشمعة
المتبدلة بحسب الشكلات المختلفة قلت انا لم نجعل
لزوم المحل مقصورا على لزوم الفصل والوصول بل على
على لزوم الانفعال المادي الاختلافات المقدارية و
التشكلية لا تحصل في الامتداد الابعد كونه قابلا لان
ينفصل ويكون في قوة الانفعال اذ اشكال الشمعة لا يمكن
ان تحدث الا بعد امكان انفعالها والانفعال من

نواحي المادة فيكون المفارق عن المادة مفارقا اياها
جهة والعامل ان يقول لانم ان قوة الانفعال من نواحي
المادة الا ان يتفطن عليه برهان اذ هو مجرد الدعوى على
نوع وتكلف يمكن ان يقال لو كانت مشابهية الحالات متشكلة
لكن التشكل لا يحصل في الامتداد الابعد ان يكون قد
قوة الانفعال التي هي من نواحي المادة هف فيأتي
المقدمات مستندة من قال فصل في ان الهيولى لا
يتجرد عن الصورة اقول ان الهيولى ايضا لا تجرد عن الصورة
لانها لو تجردت فاما ان تكون ذات وضع اي مشارا اليها
بالاشارة الحسية او لا تكون ولا سبيل الى كل واحد
منهما فلا سبيل الى تجردها عن الصورة اما انه لا سبيل الى
الاول فلانها حينئذ على تقدير ان يكون مشارا اليها اما ان
تنقسم او لا تنقسم لا سبيل الى الثاني لان كل ما له وضع فهو
منقسم كما مر في نفي الجزء ولا سبيل الى الاول لانها حينئذ
اما ان تنقسم في جهة واحدة فيكون خطا او في جهتين
فيكون سطحا او في ثلث جهات فيكون جسما كل واحد
منها بكم اما انه لا يجوز ان يكون خطا لان وجود الخط
على سبيل الاستقلال محل والا فاذا انتهى اليه طرفا الخطين
المستقيمين فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب لا جائز

ان لا يجب والا لزم تداخل الخطوط المفروضة في
السطحين او طرف احد السطحين فيه ح وهو محال لان
كل خطين يجمعهما اعظم من الواحد والمتداخل
يوجب ان لا يكون الامر كذلك هف ولا جايز ان يجب
والا لانقسم الخط في جهة العرض لان مايلاقي منه احد
السطحين غير مايلاقي الآخر وهو محال واعلم انه لا يجوز ان
يكون سطحا فلانهما لو كانا سطحا فاذا انتهى البعد فالخبر
فاما ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل منهما باطل اما الاول
فللزوم انقسام السطح في جهة العمق لان مايلاقي في
احد سطحي غير مايلاقي في الآخر واما الثاني فللزوم
تداخل السطحين وهو محال مر في الخط واما انه لا يجوز
ان يكون جسما فلانهما لو كانا جسما كانا مركبين من الهيولى
والصورة لما مر فكانت مقارنة للصورة هف فان
قلت الهيولى على تقديره كونها ذات وضع ولم تنقسم لم يجب
ان يكون جزءا لا يتجزى حتى يلزم بطلان ذلك كما مر في
نفي الجزء قلت كل ذي وضع لا ينقسم اما ان يكون
جزءا لا يتجزى او نقطة فالهيولى ان كانت ذات وضع
ولا تنقسم فاما ان تكون جزءا لا يتجزى او نقطة والاول
باطل لما مر والثاني لانه اذا انتهى البعد في الخطين فاما

ان يجب تلاقيهما او لا يجب وكل منهما باطل بالطريق الذي مر
وفيه نظر لان النقطة ليس لها مقدار فلم لا يستحيل ان يحول
نقطة اخرى فيها وكذا القول في الخط لان الخطين لم
يلتقيا في جهة العرض مقدار ما فلا قباح فيه لان يدخل فيه
مثله في تلك الجهة وكذا الكلام في السطح في جهة العمق
واما ان كل خطين يجمعهما اعظم من احدهما فهو مسلم ان
اراد في جهة الطول وهو ان اراد في جهة العرض
او لا عظم للخط في تلك الجهة فلو انطبقت على خط
خطوط ولو كان بغير النهاية لا يحصل عظم في جهة العرض
حتى يكون عظم المجموع اعظم من عظم بعضه واما انه
واما انه لا سبيل الى الثاني فلانها لو كانت غير ذات وضع
فاذا اقترنت بها الصورة الجسمية فصارت ح ذات
وضع بالضرورة لامتناع وجود جسم غير ذي وضع فلا
يخلو اما ان لا يكون يحصل في حيز اصلا او يحصل في جميع الاحياز
او يحصل في بعض دون بعض والاول والثاني
محالان بالبديهة والثالث ايضا ح لان حصولها في
كل واحد ممكن فلو حصلت في بعض الاحياز دون
بعض يلزم الترجيح بلا مرجح وهو محال فان قلت لا سلم
لزوم الترجيح بلا مرجح لجواز ان تقتضي الصورة النوعية الى

مقارن الصورة الجسمية على ما سنذكرها تعيين الموضع
لكون كل صورة نوعية مقتضية لحيز معين محصور
دون غيره قلت للحيز الطبع اجزاء كثيرة وحصول
الهيولى مع الصورة في احدها دون غيرها يقتضي اولوية
ولا اقتضاء ذلك اذا كانت الهيولى في صورة توجب لها
وضعا هناك كجزء من الهواء مثلا في موضع الطبيعي فان
صورته الهوائية توجب لمادته وضعا هناك او كان
قد عرض لها وضعا هناك كجزء من الهواء ايضا
اذا اخرج بالقسر من موضعه الى الموضع الطبيعي للاقتضاء
لها وضع هناك ثم فسدت صورة الهوائي
وتحققت صورة الماء عادتها هناك فحصلت الهيولى
مع الصورة اللاحقة بها في موضع خاص لكون ذلك
الموضع اولى بها والاولوية كانت حاصلة قبل هذا
اللحوق بحسب الصورة السابقة والاحوال العارضة
وهو ان الماء اذا انقلب لها والياء اشارة بقوله ولا يلزم على هذا الى آخر الفصل
هواء او على العكس لم والغاية في ايراد النظير سد
يلزم نزع بداهة لان به وذلك لان الحكم باستباع حلول الصورة في الهيولى
الوضع السابق يقتضي المجردة لاقتضائها الحصول في موضع مع عدم اولوية
الوضع اللاحق متى احد المواضع به يمكن ان تعارض بالكون الذي هو عبارة عن

حلول صورة جديدة في الهيولى فان الكائن يقتضي
لا محالة الحصول في موضع فالوجه في تخصيصه باحد المواضع
لاشك
هو الوجه في تخصص الهيولى المجردة قال فصل في اثبات
الصورة النوعية اقول يريد بالصور النوعية الجواهر التي تتخلق
بها الاجسام انواعا فنقول ان لكل واحد من الاجسام
صورة اخرى غير صورته الجسمية لان اختصاص بعض
الاجسام ببعض الاحياز دون بعض اما ان يكون
للجسمية العامة او لصورة اخرى لا سبيل الى الاول
والا لاشتركت الاجسام كلها في ذلك الحيز لاشتراكها
الجسمية العامة بينها فتعين الثاني وهو المطلوب فان قلت
لم لا يجوز ان يكون الاختصاص للهيولى او لفاعل خارجي
قلت لان الهيولى قابلة فلا يكون فاعلا كما سيجيء ولان
الهيولى مشتركة بين العنصريات فاختصاص بعض
الاجسام العنصرية بحيز دون اخرى لا يكون
والفاعل الخارجي نسبته الى جميع الاجسام والاحياز
واحدة فتخصيص بعضها بحيز معين دون بعض من غير
استحقاق ذلك البعض له يكون تخصصا من غير مخصص
وهو محال فان قلت هب ان التخصيص من غير استحقاق
محال لكن لم لا يجوز ان يفيد الفاعل الاستحقاق والاستعداد

ايضا قلت الفاعل لا يفيد الاستعداد لشئ الا بافاد
ما يقتضيه كانه يعطي المادة مزاجا تستعد به لقبول
النفس او امر نفسي يعطيها حركة شديدة تستعد به
المادة لقبول الصورة الهوائية او النارية فان الاستعداد
للشئ المستعد لذاته لا يجعل جاعل وما يعرض الاستعداد
هي الصورة النوعية فهذا يا اعلم ان الهيولى ليست
علة للصوره لان الهيولى لا يكون موجودة بالفعل
قبل وجود الصورة فلما مر من امتناع انفكاك الهيولى
عن الصورة والعلة الفاعلية اي الموجبة للشئ يجب ان يكون
موجودة قبله والعلم به ضروري وانما قيد العلة بالفاعلية
لان العلة القابلية للوجود ليست متقدمة عليه بالوجود
والفرق انها المفيد للوجود لا بد ان يكون موجودا
والمستفيد للوجود يجب ان لا يكون موجودا حتى
لا يلزم تحصيل الحاصل فان قلت سلمنا ان الهيولى
لا تكون موجودة بالفعل قبل وجود الصورة فان
تقدم العلة على المعلول في الوجود انما هو بالذات
لا بالزمان حتى يلزم انفكاك الهيولى عن الصورة قلت
لو كانت الهيولى علة للصورة لتقدمت الهيولى المتشخصة
في الوجود بالذات على الصورة ضرورة ان الشئ ما لم يتشخص

لم يتشخص لم يوجد في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يؤثر
في وجود الشئ والتالي باطل لانه قد ثبت ان الصورة
علة فاعلية لتشخص الهيولى والصورة ايضا ليست علة
للهيولى لان الصورة انما تجب وجودها مع الشكل
او بالشكل لانها متناهية وكل متناه احاط به حد
او اكثر واذا كان كذلك كان متشكلا فيكون موجودة
مع الشكل او بالشكل لامتناع ان يكون موجوده و
لا يكون متشكلا والشكل لا يوجد قبل الهيولى لما
ثبت ان تحقق الشكل انما يكون بمشاركة مع الهيولى
فهو انما يوجد امامها او بعدها فلو كانت الصورة
علة لوجود الهيولى لكانت متقدمة على الشكل لانها
حينئذ كانت متقدمة على الهيولى التي هي متقدمة على الشكل
او معه والمتقدم على المتقدم متقدم فكذلك المتقدم
على المع هف اذ قد تقدم ان الصورة انما يجب وجودها
مع الشكل او بالشكل ولما لم يكن شئ من الهيولى و
الصورة علة للاخرى ولا بد لكل منهما من علة فاذن
وجود كل واحد منهما عن سبب منفصل وليست
الهيولى غنية من كل الوجوه عن الصورة لما بينا انها
لا تقوم بالفعل بدون الصورة وليست الصورة

ايضا غنية من كل الوجوه عن الهيولى ما بينا انها لا تحتاج
بدون الشكل المحتاج الى الهيولى فلكل منهما حاجة
الى الاخرى من وجه فالهيولى مفتقرة الى الصورة فى
بقائها والصورة مفتقرة الى الهيولى فى تشكلها فافهم
قلت لو كانت الصورة لا توجد بدون الشكل
المحتاج الى الهيولى لكانت الهيولى متقدمة على الصورة
فلم يكن الصورة شريكة علة الهيولى على رأيهم قلت
تقدم الهيولى على الصورة من حيث هى صورة ما
ممتنع على رأيهم لانها شريكة علة الهيولى لا على التصورة
المتشخصة المغايرة فى تشخصها عن الشكل المتأخر
عن الهيولى فان قلت لم قلتم ان الافتقار على
هذا الوجه دون عكسه قلت لان الحال المحتاج
الى المحل هو العرض لا الصورة على ما قالوا نعم الهيولى
لو افتقرت الى الصورة فى تشكلها لزم الدور لافتقار
الصورة اليها فى تشكلها على ما مر ولقائل ان يمنع
لزوم الدور بناء على ان الهيولى علة قابلية لتشكل
الصورة والتشكل علة فاعلية لتشكل الصورة
الهيولى قال فصل فى المكان اقول اعلم ان للمكان
اعتبارات اربعة باعتبار الجواهر الاولى ان يجب

لكن الصورة شريكة علة الهيولى صح

وان الهيولى مفتقرة الى الصورة فى القوام والصورة فى البقاء والتشكل الى الهيولى فى التشكل

الى الجسم بلفظ فى او ما فى معناها من الالفاظ الدالة
على الظرفية من اى لغة كانت الثانى صحة انفعال الجسم عنه
الى غير الثالث استحالة تعطل الجسمين فى الرابع
اختلاف المكان بالجهات مثل الفوق والسفل فعلى
هذا يكون المكان اما الخلاء او السطح الباطن
من الجسم الحاوى المماس للسطح الظاهر من الجسم المحوى
والغرض من ذكر الاعتبارات ان المتفاوتين فى
المكان ان لم يسلم احدهما الآخر اعتبارة لا يصح لاحدهما
تصحيح مذهبه مجرد فائدة فى الاصطلاحات
ولا نزاع فى التسميات فيصير ذلك خلافا لغويا
لا حقيقيا وان اصطلح احد على ان المكان هو
ما يستقر عليه الجسم مثلا ليس لاحد ان يمنعه عن هذا
الاصطلاح فان قلت من الاجسام ما لا يصح
عليه الانتقال من مكانه كالافلاك وكليات العناصر
فلا يكون الاعتبارة الثانية مطردة قلت ان كان كذلك
لكن نفس تمكنه فيه لا يمنعه من انتقاله على امتناع انتقاله
بسبب آخر كالصورة النوعية للانها اجسام
متمكنة والمراد بهذا المعنى واقد تقرر ذلك
فنقول الاول اى كون المكان الخلاء بطل قولهم

الثاني وهو كون المكان هو السطح المذكور وانما قلنا
ان الاول بطل لان المكان موجود لكونه مشارا
اليه فانا نشير الى هذا المكان وذلك المكان ولا شك
من المعدوم كذلك والخلاء ليس بموجود فلم يكن
المكان خلاء وانما قلنا ان الخلاء ليس بموجود لانه
لو كان خلاء فاما ان يكون لاشيا محضا او بعدا
مجردا من المادة فان القائلين بالخلاء فرقتان
فرقة تزعم انه لاشيء محض كما يوجد جسمان لا يتلاقيان
ولا يوجد بينهما ما يلاقي واحدا منهما وفرقة تزعم انه
بعد مجرد عن المادة من شانه ان يشغله الاجسام
بالحصول فيه لا سبيل الى الاول لانه يكون خلاء اقل من
خلاء فان الخلاء بين الجدارين من بيت اقل من الخلاء
بين المدينتين وما يقبل الزيادة والنقصان يستحيل
بالذات ان يكون لاشيا محضا فلم يكن الخلاء لاشيا محضا
فهو يحتاج التوهم ع ح ولا سبيل الى الثاني لانه لو وجد البعد مجردا عن المادة
لكان غنيا بذاته عن المحل والا لكان بذاته محتاجا
الى المحل فلم يوجد الاحتياج الى المحل لان ما بالذات
لا يصير في نفسه الى المحل
ويعرض له الحلول فيه واجيب لا يزول بالعرض واذا كان بذاته غنيا عن المحل استحال
ان معنى حلول العرض في المحل اقتران به فلم يوجد بعد مقارن للمحل ه ح وهو
على وجه الامر ق
لانه ضد الجسم
الاجسام

على كون المقدرين مساويا في الجسمية والمهية للمجرد وهو غير بين
فصل في الحيز كل جسم طبعي فله حيز لان الجسم اذا خلي وطبعه ولم
يعرض له من خارج ما يثبره غريب ولم يكن له بد من حيز فله لكما الحيز اما ان
يستحقه الجسم لذاته او لعارض لا سبيل الى الثاني لانا فرضنا عدم العوارض
فاذن انما يستحقه لطبيعته فكان حيزا طبيعيا اذ لا نعني بالحيز الطبيعي
الا الحيز الذي يستحقه لذاته وهو المطلوب فان قلت لم لا يجوز ان يكون الحيز
مشتركا فان عند الحكماء المقدار كل جسم فله حيز طبيعي خاص بالمقدار
ع ح امكان للمجرد قلت لعله لم يرد بالحيز المكان المشغول
بالشيء الذي لو لم يشغله لكان خلاء او حاله الوضع لذاته والحاصل فيه
وضع بسببه ولا يجوز ان يكون لجسم ما حيزان طبيعيان والا
فلا يخلو اما ان يكون حاصلا فيهما او في احدهما او لا يكون حاصلا
في شيء منهما والكل محال اما الاول فظاهر لانا نعلم بالبديهة ان الجسم
الواحد في الحال الواحدة لا يكون حاصلا في مكانين واما
الثاني فلانه اذا حصل في احدهما فاما ان يطلب الثاني او لا يطلب
فان طلب الثاني يلزم ان لا يكون الحيز الذي حصل فيه طبيعيا
لان طلب الثاني لا يكون الا بترك الاول للاحق والمتروك بالطبع لا
يكون طبيعيا وقد فرضنا طبيعيا هف وان لم يطلب الثاني
يلزم ان لا يكون الحيز الثاني طبيعيا وقد فرضناه طبيعيا
هف واما الثالث فلا يكون عدم حصوله في شيء منهما الا يكون

اعترض عليه بان ما ذكرتم انما يدل على ان الاعراض لا تحل في
ان كان من الاعراض ما يحل في مكانين او اكثر كالسواد
يتحلله مع طبعه يكون موجودا
خارجا عنهما فلا نسلم انه عند
حاصلا في احدهما ان يكون حاصلا في
مكان ومنتفيا به وان لم يكن
منهما اين من ملك الاعراض الخارجة
ع ح ان يكون حصوله في كل
معلق من فاعل اما لا لاجل
او لاختياره وفي هذا القسم
زيادة تحقيق يطلب في شرحنا
تجريد الكلام ق ع ح

لانه عدم الطلب لكان سببه
وجد مكانا طبيعيا آخر لا يقدح
ع يكون هذا المكان طبيعيا فان
طلب المكان انما يكون اذا لم
يكن واجدا المكان هو مملوءه
ع ح

بقاء الصوره النوعيه وليس معنى الحركه استحاله وهو كذلك في الاين
ومي اعني الجسم من مكاني الى مكان آخر على سبيل التدريج وتسمى
نقله وحركه في الوضع ومي اشتغال الجسم من جهته وضعيه الماخوذ
على سبيل التدريج كما اذا كان الجسم حركه على الاستدارة فان اجزاءه
تختلف نسبه كل واحد منها الى الاجزاء الاخر الى الاجزاء التي عليها التدريج
وليس معنى الحركه اينيه غايته بذلك الحركه لا ينتقل الجسم من مكان الى مكان
آخر مع انه اجزاء بين اجزاء مكانه ويلازم كل مكان مكانه فقد
اختلفت نسبه اجزاءه الى اجزاء مكانه على التدريج وهذا معنى الوضع
فالمتغير فيها يكون حركه في الوضع ونقول ايضا الحركه اما ذاتيه
وهي التي تعرض الشيء لتغير المسافه عروضا بالغيره واما عرضيه وهي التي
تعرض الشيء بواسطه عروضها بالغير كحركه الجالس في السفينه وحركه
الصوره والاعراض بحركه الجسم والذاتيه اما طبيعيه او قسريه او ارادية
لان القوه المحركه اما ان يكون مستفاده من خارج او لا يكون
فان لم يكن مستفاده من الخارج فاما ان يكون لها شعور او لا يكون
فان كان لها شعور فهي الحركه الارادية كحركه الحيوان من جهه ما حيوان
آخر وان لم يكن لها شعور فهي الحركه الطبيعيه كحركه الحجر الى السفل ان
كان مستفاده من خارج فهي الحركه القسريه كحركه السهم الى فوق قال
فصل في زمان اقول اذا فرضنا حركه واقعه في مسافه على استقامه من
السرعه وابتداء معها حركه اخرى ابطاء منها وانعطافي الاخرى الى
السرعه

وجدت المظنه قاطعه اقل من السرعه والسرعه قاطعه اكثر وانا
كان كذلك كان بين اخذ السريع وتركه امكان يقع لقطع مسافه
معينه بالسرعه معينه ولقطع اقل منها ببطو معين وهذا
الامكان قابل للزياده والنقصان فاما اذا فرضنا حركه اخرى توافق
الاولى في السرعه والوقوف دون الابتداء او في السرعه والابتداء دون
الوقوف كان الامكان الذي وقع فيه الحركه الاول
اذ لا يوجد اجزاء مقابل على سبيل التدريج الا مقدار والجمله
يحصل التقدير بما عرفت ان الامكان الذي وقع فيه الحركتان كالطويلان
اطول من الامكان الذي وقع فيه احدى الحركتان الاخريان فهنا امكان
يحير بالبحث وهو المعني من الفحصان والقائل ان يقول اذا اردت بالامكان
هنا الامكان الحقيقي فهو بطل لان ذلك لا يتقدر ولا يكون زجرا وان
اردت به امرا يتبع فيه الحركه فذكر امر موهوم يحصل في العدم من غير تأني
اجزاء الحركه اما ان يكون في الخارج امر زايد على الحركه يقع فيه الحركه قابل
للزياده والنقصان فذلك ع والا فالامكان مقدار للحركه لانه قابل
الزياده والنقصان كم وليس منفصلا والا لتركب من الوحدات
الغير المتجزيه وهو مطابق للحركه المطابقه للمسافه التي وقعت
عليها الحركه فيلزم تركب المسافه من اجزاء لا يتجزى وقد بطلناه
بل مقدار اوح اما ان يكون مقدار الهيئه قاره او لهيئه غير قاره
لا سبيل الى الاول لان الزمان غير قاره والامكان الحادث الموجود يوم

والمقدار سوا لكم المتصل
القار الذات وهو منقسم
الى الخط والسطح والجسم
وسوا لكم المتصل

الطوفان موجود لجميع الحوادث الموجودة في الحال وذلك بين البطلان
وما يكون غير الا يكون مقدار الهيئة قارة والا لزم تحقق التي بدون مقدار
فهو مقدار الهيئة غير قارة وكل هيئة غير قارة فهي حركة قال المحرك هي
الهيئة التي تمنع شيئا هذا فانها لو كان مقدار للحركة وتحول ايضا ان
الزمان لا بداية له ولا نهاية له لانه لو كان له بداية لكان عدمه قبل وجوده
قبلية لا توجد مع البعدية وكل قبلية لا توجد مع البعدية فهي زمانية فيكون
قبل الزمان زمان وهو محال ولقائل ان يقول لانا اذا كانت القبلية التي
لا توجد مع البعدية زمانية يلزم ان يكون قبل الزمان زمان وهذا
يكون كذلك لو لم يكن قبل الزمان العدم واما اذا كان فلا
لزم من قبلية العدم ان يكون للزمان زمان او هو ايضا ممنوع لجواز
ولو كان لها نهاية لكان عدمه بعد وجوده البعدية زمانية فيكون بعد
الزمان زمان وهو محال وقد منع المذكور قال الفخر الرازي في المطالب
وفيه فصول فصل في اثبات كون الفلك مستديرا اقول اعلم ان الحركة منقسمة
المتحركة بالحصول فيها ومتعلق الاشارة ولما كان ابعاد الجسم ثلثة
لا غير وكان لكل امتداد طرفان كانت الجهات بهذا الاعتبار ستا
اثنتان منها طرفا الامتداد الطولي وسميهما باعتبار
طول قامة حيوان هو قائم بالفوق والتحت والفوق منها ما يلي
والتحت ما يقابله واثنتان منها طرفا الامتداد العرضي وسميهما
عرض قامته باليمين والشمال اليمين ما يلي القوس الجانبية بحسب الاغلب
الشمال ما يقابله واثنتان طرفا الامتداد الباقي وسميهما باعتبار
شخص تماسه بالقدام والخلف القدام ما يلي وجهه والخلف ما يقابله
وبهذه الجهات الست تنتقل الا ما يتبدل بالعرض وهو الفوق
السفل وما يتبدل وهو الاربعة الباقية وذلك لان المتوجه الى
المشرق مثلا يكون المشرق قدامه والمغرب خلفه والجنوب يمينه والشمال
شماله ثم اذا توجه الى المغرب تبدل الجميع فصار ما كان قدامه خلفه
وما كان يمينه شماله وبالعكس وليس الفوق والسفل كذلك فان القائم
لو صار منكوسا لا يصير ما يلي راسه الذي هو ما يلي رجله تحتا بل صار
راسه من تحت ورجله من فوق والاخرى الفوق التحت بحالها
فاذن يمينا وشمالا جهتان لا تتبدلان احدهما فوق والاخر
تحت فكل واحد منهما موجودة ذات وضع غير منقسمة في
امتداد ما خذ الحركة ومتى كان كذلك كان الفلك حيا مستديرا
انما امتداد والذي ناخذ ونضع
وانما قلنا انها موجودة ذات وضع لانها لو لم تكن كذلك لما
امكنت الاشارة اليها ولما امكن اتجاه المتحرك اليها فان قلت
لانا نعلم انها لو لم تكن موجودة لما امكن اتجاه المتحرك اليها فان
المتحرك في الكيف يتجه الى ما ليس بموجود قلت اتجاه المتحرك
الى الشيء بالحصول فيه من غير ان يكون ذلك الشيء موجودا
بديهي البطلان والمراد هيهنا انما قلنا انها غير منقسمة
في امتداد ما خذ الحركة لانها لو انقسمت ووصل المتحرك

الى اقرب الجزئين ويتحرك فاما ان يتحرك عن المقصد او الى
المقصد فان تحرك الى المقصد لم يكن اقرب الجزئين من
الجهة وان تحرك عن المقصد لم يكن ابعد الجزئين من الجهة
والتقدير بخلافه فان قلت لانم انحصار الحركة فيهما وانما
ينحصر لو لم يكن مستمرا في امتداد ماخذ الحركة واما اذا كانت
منقسمة فقد يكون قسم آخر وهو الحركة في المقصد قلت
للجواز ان يكون الحركة في المقصد سواء كانت منقسمة في
امتداد ماخذ الحركة اولم يكن والا لكان مقصد الحركة
هي المسافة التي تنقطع بالحركة وهو باطل لان المقصد لها
المسافة التي تنقطع بالحركة واذ بان ان الجهات موجودة
ذات وضع غير منقسمة في امتداد ماخذ الحركة والاشارة
اليها فالجهتان الحقيقيتان المتعينتان بالطبع لا يكون تعيين
وضعهما في خلاء ولا استحالة الخلاء ولا في ملاء مشابه
والا لما كانتا مختلفتين بالطبع فلا يكون احدهما فوقا والاخرى
والاخرى مسترذلة لعدم اولوية بعض الحدود المفروضة
فيه بان يكون جهة من سايرها بحيث فاذا
تحدد بهما في اطراف ونهايات خارجة عن الملاء
المتشابه ومتى كان كذلك كان تحدد ما بجسم
كريا لان تحدد ما اما ان يكون بجسم واحد

او اكثر فان كان بجسم واحد وجب ان يكون كريا لان الجسم الذي
ليس بكري لا يتحدد به جهة السفل لانها غاية البعد والابعد لا بالنسبة
الى ما سوا البعد عن مركز الكل جهة السفل غير مستدلة فاذن هي غاية البعد
ولا يتحدد بالجسم الذي ليس بكري غاية البعد عنه لان البعد عنه ليس
بموجود فلا يتحدد به جهة السفل وان كان باجسام وجب ان يحيط
بعضها ببعض والا لكان لكل منها حاصل في جانب من الاخر فلم
يتعين بها غاية البعد لان غاية البعد عن بعضها لم يكن غاية البعد
عن الجوع لكونها غاية القرب من البعض الاخر فلم يتعين بالجوع
غاية البعد فلم الجوع محدد الجهات فيجب ان يكون بعضها محيطا بالاخر
فيحصل الخط فان قلت لانم حصول الخط بهذا القدر فان المحيط
لا يجب ان يكون كريا فان ذوات الاصلاع ايضا قد تحيط
بعضها ببعض قلت اما اجمع اولا ان المحدد يجب ان يكون
كريا والا لم يتحدد به الناحية القرب والمحدد يجب ان يحدد
جهتين متعاكستين اقول فهو اما ان يكون جسما واحدا او جسمين
او احاط احدهما بالآخر او لم يحط والثالث باطل فتعين احد الاولين
وايا ما كان يحصل الخط **قال** **فصل** في ان الفلك بسيط
اقول الفلك بسيط يعني انه لم يتركب عن اجسام مختلفة
الطبايع لانه لا يقبل الحركة المستقيمة ومتى كان كذلك كان
بسيطا بالمعنى المذكور اما الاول فلان كل ما يقبل الحركة المستقيمة

فانتهى الى جهة وتارك للاخرى وكما مد اشاره فالجهات
ممدودة قبل لابد ضرورة والفلك ليس كذلك بل يتحدد فالجهات
مف فلا يكون قابلا للحركة المستقيمة واما الثاني فلانه لو كان
مركبا من بسايط مختلفة الطبايع فاما ان يكون كل واحد من
بسايط على شكل طبيعي او قسري لا سبيل الى الاول والا لكان
كل واحد منها كريا لان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة ولو كان
كل واحد منها كرة لاستحال ان يحصل من مجموعها متصل
الاجزاء لكن الفلك سطح كري متصل الاجزاء على ما مر
فان قلت الشكل هو الكري لا الكرة فانها الشكل قلت
تقديره ان الشكل الطبيعي للبسيط هو الكرة فحذف المضاف
واقيم المضاف اليه مقامه وبين قولنا لا يجوز ان يكون ما فرج
التي بين تلك الكرات المتماسة مملوة بجسم آخر فيحصل السطح
المتصل قلت ذلك الجسم اما لم يكن كريا كان ذا امتداد في طرفين
فهو ذو جهتين فيستدعي محددا كريا فوق المحدد فلم يكن المحدد
محددا بل وان كان كريا وجب ان يكون عاد الى المذكور
ولا سبيل الى الثاني لانه لو لم يكن كل واحد منها كرة فتكون
طابا للشكل الطبيعي وامكن صعوده اليه عند زوال القاسر
وتغير الشكل لا يخرج من حركة مكانية من جهة الى جهة فيكون قابلا للحركة
المستقيمة بعد فان قلت اللازم كون البسايط قابلة للحركة

المستقيمة وجاز ان يكون الاجرام قابلة للحركة المستقيمة دون
المجموع من حيث هو مجموع قلت اسلم ذلك لكن اذا كانت
الاجزاء قابلة للحركة المستقيمة كانت جهات حركاتها متحددة
عليها وهي متحددة عليه لتقدم تحيزه على الكل فيلزم ان يكون
الجهات متحددة عليه فلم يكن محددا الهاسف قال
فصل في ان الفلك قابل. اقول الفلك
قابل للحركة المستديرة لان كل جزء من اجزاء الموضوعة فيه لا يخص
بما يقتضي حصوله في وضع معين وجهات معينة والا لكان
تخصيصا بالتخصيص لتساوي الاجزاء في الطبيعة لما مر من
بساطته وتساوي تركيبه من مختلفات الطبايع وادا لم يخص
كل جزء يمكن ان يزول عن وضعه وذلك اما يكون بالحركة
المستقيمة بمتعلقة عليه فذلك اما يكون بالحركة المستديرة فثبت
قابلية الحركة المستديرة بهذا القدر فان قلت لانم اختصاص
كل جزء بوضع معين عند تشابه الاجزاء تخصيص بلا مخصص
ولما يكون كذلك لو كان ذلك بالطبع لم لا يجوز ان يكون
بالقسر والقول بانه لا قاسر هناك ممنوع قلت اذا فرض
زوال القاسر فلا يجب بقي من اجزايه الموضوعة في وضع و
الا لزم اختلافها في الطبايع فكل جزء يمكن ان يزول عن
وضعه ويلزم الخلف ونقول ايضا يجب ان يكون في الفلك

مبدا ميل مستدير يحرك الفلك بذلك الميل المستدير على
الاستدارة والا للمكان في بلا. للحركة والتالي بط لما تقدم
اتفاقا لمقدم مثله بيان الشرطية اللازمة انه لو لم يكن في طبعه
مبدا ميل مستدير لما قبل الميل من خارج فلا يكون فيه
ميل اصلا والا لكان من داخل او خارج وليس من صدا و
لان ذا كم فيشمع ان يتحرك للاستقرار الميل الذي موعلة
الحركة بوجه واما قلنا انه لو لم يكن في طبعه مبدا ميل مستدير
لما قبل الميل من خارج لانه لو قبل من خارج ميلا يحرك به
مسافة معينة في زمان معين لامتنع وقوع الحركة في الآن
ويكون ذلك الزمان اقصر من زمان تحرك جسم ذي ميل
بحرك بذلك الميل بعينه تلك المسافة والا لكان الشيء
مع العائق الطبيعي كما لا معه سبب وذلك الزمان الاقصر
الذي هو زمان عديم المعاوق لنسبته لا محالة الى الزمان
الاطول الذي هو زمان ذي المعاوق وليفرض ايا ما شئت
كما يكون زمان عديم المعاوق ساعة وزمان ذي المعاوق
ساعتين واذا فرضنا ذا الميل آخر مثله اضعف من الميل
الاول بحيث يكون نسبته الى الميل الاول مثل نسبة الزمان
الاقصر الذي لعديم المعاوق الى الزمان الاطول الذي
لذي المعاوق الاول فيحرك ذلك الجسم مع المعاوق الضعيف

ا عنك القوة والتحريك
ا الميل القسري

قبل تلك القوة في مثل زمان تقديم المعاوق وتسوساعة
تجب الفرض المذكور مثل ما قلنا فانه لان الحركة تزداد سرعتها
بقدر انتقاص المعاوق لانه فرد انتقص شيء عن المعاوق الذي
في الجسم والزيادة الحاصلة بها يكون المعاوق ما نقاص الحركة فلا يكون
العائق بحابس فظهر ان الجسم القليل المعاوق والجسم الذي
لا معاوق فيه مشتركان في السرعة وصح لا مشاع ان
يكون الحركة مع العائق كالحركة فقد الخ اما ان يلزم اما من فرض
تحرك الجسم الذي لا معاوق فيه واما من فرض الميل الذي نسبته
الى الميل الاول كنسبة زمان عديم الميل الى ذي الميل الاول لكن
فرض الميل على النسبة المذكورة ممكن فان قيل نصف الجسم نصف
الميل كله وكان الاجسام لا تتفاضل في الانقسامات الا بالقسمة
ولا في ازدياد الى ما لا يحتمل الزيادة تعليله اللهم الا ان يكون
ذلك مما خارج عن الطبيعة بحسبه فكذلك الميل في تنقيصه
وازديادة وقد الخ اما ان يلزم من فرض تحرك الجسم الذي لا ميل
فيه اصلا الى لا بالقوة ولا بالفعل فيكون مع لا مشاع ان يكون
الممكن مستلزما للمستحيل فان قلت تساوي زمان عديم الميل
وذي الميل الضعيف انما يلزم ان لو كان استحقاق الحركة الزمان
بسبب ما في المتحرك من الميل وهذا ممنوع فان الحركة تنقسم
بحسب قدر اين الزمان وهو محفوظ بحسب الاحوال كلها وقد

آخر بسبب الميل المعاوق الذي يزيد ونقص هو الذي يستحق
بسبب الميل المعاوق ولو كان الكل بسبب المعاوق لامكن منع
وقوع عديم المعاوق الميل في الزمان فعلى الفرض المذكور
يكون زمان حركة ذي الميل الضعيف ساعة ونصف ساعة
فلا يكون الحركة مع العائق كلي لما عدا ايضا الميل اذا ضعف
جدا لم يكن له تاثير البتة فكان وجوده كعدمه وايضا لم لا يجوز
ان يكون لزوم الخ من الجوع من حيث موجوع وايضا الحجة
بعد تسليم ما فيها للدليل على وجود ما يعوق عن الحركة المستديرة فلم
قلتم انه الميل قلت الجواب عن الاول ان الحركة من حيث هي
حركة وان كانت مستغنية للزمان الا انه لا يتعين ذلك الزمان
الا بخصص فان الحركة المطلقة تستغني زمانا مطلقا والحركة المعينة
تستغني زمانا معينا فالمخصص للحركة هو المخصص للزمان ونحن
فرضنا التساوي فيما عدا الميل فلم يبق مخصص للزمان
الا الميل وفي هذا الجواب بحث ان اراده مطلقا في شيء
للحركة العين وعن الثاني بان المنع عن التاثير بسبب الصغر
وقد اشترطنا في الفرض الملكور عدم الموانع الخارجية والصغر
من الموانع الخارجية وفيه نظر وعن الثالث بان لزوم
الخ اذا كان من الجوع كان الجوع كما لو استحالة يكون
باستحالة اجزاءه ولما كان فرض تساوي النسبتين ممكنا كان

الخ من فرض محرك الجسم الذي لا ميل فيه وفيه نظر وعن
الرابع ان التقدير فرض التساوي فيما عدا الميل فلم يبق التفاوت
في الزمان الا بسبب الميل ويقول ايضا ان الفلك ليس في
طبعه مبدا ميل مستقيم والا لكانت الطبيعة الواحدة مقتضية
لاثرين متنافيين اذ قد بينا ان في طبعه مبدا ميل مستدير
وصح فان قلت استحالة ممنوعة لجواز اقتضاء ميلين
متنافيين بحسب شرطين تحققين كاقتضاء الحركة في الجسم
العنصري بشرط ان يكون في المكان الطبيعي والسكون فيه
بشرط ان يكون فيه قلت الطبيعة الواحدة لا يقتضي لذاتها
الا الحركة لا السكون بل الذي يقتضيه حصول في الحيز
الطبيعي فهي حالتي الحركة والسكون مطلوب الطبيعة ذلك
الامر الواحد بخلاف ما نحن فيه فان الحركة المستديرة فيها انصراف
وتوجه عن الشيء المنظور بالحركة المستقيمة ولقائل ان يقول
فيه نظر اما اولا فلانه كلام على المشد وهو غير مسموع عند اهل
النظر واما ثانيا فلان الحركة والسكون امران ممكنان فلا بد
ان يستند الى شيء فاذا لم يسند الى الطبيعة يلزم كونهما
قسرين وهو خلاف المقدر واذا اسند الى الطبيعة
عاد السؤال واما ثالثا فلانا لئن سلمنا انه لو اقتضت الميل
المستدير والمستقيم معا لكانت قد اقتضت توجها الى الشيء
بالحركة المستقيمة وهو باطل
ميلا مستديرا وميلا مستقيما
انصرافا عن الشيء بالحركة
على الشيء هكذا

والضرار فاعتمه لجواز ان لا يخرج الجسم بالحركة المستديرة عن المكان
الطبيعي المطلوب بالحركة المستقيمة ومثال ذلك ان يتحرك الجسم
المستدير بحركة مستقيمة فاذا اتى مكانه الطبيعي يتحرك بحركة مستديرة
لكن لا يكاد يخرج المستديرة عن المكان الطبيعي بل يتحرك فيه
بالاستدارة على مركزه قال المصنف فصل في ان الفلك
اقول الفلك لا يقبل الخرق والالتيام لانه الكون
والفساد اي لا يخلع مادته صورته ويلبس صورة اخرى وكذا
لا يقبل الخرق والالتيام اما الاول فظاهر لان الفلك محدود بجهات
اذ الكلام فيه ولاي شئ من محدد الجهات يقبل الكون والفساد
اما الصغرى فقد مر تقريرها واما الكبرى فلان الصورة الكونية
اما ان تحصل في حيز طبيعي او حيز غريب فان حصلت في حيز غريب
اقتضت ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي وان حصلت في حيز
طبيعي فالصورة الفاسدة كانت قبل الفساد حاصلة في حيز
غريب فكانت تقتضي ميلا مستقيما الى حيزها الطبيعي فالجسم
متحيزه قبل على التقديرين معا فان قلت لم لا تجوز ان الصورة
الكونية انما تكون في الحيز الطبيعي كانت الفاسدة قبل الفساد
في حيز غريب قلت لان الحيز الواحد لا يسعه صورتان متضادتان
بالنوع وفيه نظر لان البرهان غير منتظم على ذلك وقوله
وكل ما هذا شأنه اي له حيز طبيعي هو قابل للحركة المستقيمة و

وفيه نظر لان المحدد حيز طبيعي فانه قد ذكر قبل ان كل جسم
فله حيز طبيعي مع انه لا يقبل الحركة المستقيمة فان قلت اراد
بالحيز ههنا المكان قلت فلم لا يجوز ان يخلع مادته صورته ويقبل
صورة اخرى لانه حيز طبيعي واما الثاني وهو انه لا يقبل الخرق
والالتيام فيحتاج بالحركة المستقيمة وهي مستحيلة على المحدد قال علة الخرق والالتيام ٣
فصل في ان الفلك يتحرك على الاستدارة اقول
ان الفلك يتحرك على الاستدارة دائما لان الحركة الطبيعية للفلك اما
ان تكون مستقيمة لا جائز ان تكون مستقيمة صحيحة
او مستديرة لا جائز ان تكون مستقيمة صحيحة
لا يسبل الى الاول والا لزم وجود بعد غير متناه وهو محال
لما بين ان بعد العالم متناه بما ذكرتم من الدليل ولا يسبل الى الثاني لانها لو وجدت
لكانت تنتهي الى طرف لامحالة فانتظمت هناك لان بين
كل حركتين مختلفتين سكونا لان الميل الموصل الى ذلك
الطرف موجود حال الوصول لان الميل علة الوصول
الى ذلك الطرف وجب وجود العلة عند وجود المعلول ومهما كان
الميل الموصل موجودا حال الوصول لم يكن الميل المقتضي
للوصول موجودا في تلك الحالة لاستحالة اجتماع الميلين
المختلفين في حالة واحدة فان الحال الذي فيه يميل الوصول

الحال ص غير القبيل الذي فيه اللاوصول وكل واحد من الطرفين اني لانا
كل واحد من الوصول واللاوصول اني فانه لو كان الوصول
زمانيا لانقسم حال الوصول بانقسام ذلك الزمان فينقسم الطرف
بانقسام حال الوصول عند وصول الجسم الى احد طرفيه ولم يكن
واصلا واذا كان الوصول آنيا كان اللاوصول ايضا كذلك
فان رفع الشيء الآني آني لامحالة واذا كان كل واحد منهما آنيا
وجب ان يكون بين الآنين زمان لانتحرك فيه الجسم والا لم
تعاقب الآنيين فيكون الزمان مركبا من اجزاء لايتجزى لعدم
انقسام الآن اصلا ويلزم منه تركب المسافة من اجزاء لايتجزى
لانطباق الزمان على الحركة المنطبقة على المسافة فتكون الحركة
الحركة المسدرة مع انها غير منقطعة والا لم يكن الزمان قاطرا ان الزمان
بعد الحركة يجب ان يكون اسرع لو كانت لانها تقدر بجميع الحركات
ولاشيء من غير الاسرع كذلك فالحركة المحافظة للزمان هي الحركة
اليومية التي هي حركة الفلك الاعظم فاذن الفلك متحرك على
الاستدارة دائما وسوف نطفا فان قلت ان اردت بكون
الجسم عند وصوله الى احد طرفيه غير واصل انه لايكون واصلا
الى احد طرفيه فهو ممنوع وان اردت انه لايكون الى اي شيء
فهو مسلم لكن لم قلت انه ليس كذلك وايضا لم قلت ان الجسم

في ذلك الزمان المحذوف بالآنين غير متحرك قلت الاول
مسلم لكن غير قادح في المقصود وان كون الوصول الى الطرف
آنيا اولى وذكر الدليل عليها استطرادا واما الثاني فلجواز ان الجسم
لو كان متحركا في ذلك الزمان لكان متحركا الى الطرف واللازم
وذلك محال قال الحجة المرسمة اه اقول
هذا جواب عن سؤال مقدر وتقريره ان يقال لو وجب السكون
بين الحركتين الصاعدة والهابطة يلزم وقوف الجبل النازل
على تقدير ملاقاته الحجة المرسمة الى فوق لانها آخر ما تقف عن النزول
وهو مستبعد جدا وتقرير الجواب انه لامانعة بينهما لان سكون
الحجة آني وحركة الجبل زمانية والآني لايكون مانعا للزماني
فان المانعة انما يكون في زمان وفيه نظر لانه بين ان السكون
لايكون آنيا كالحركة الآنية بني عليه ان السكون لو كان آنيا
يلزم منال الامات لكون السكون محفوفا بالوصول واللاوصول
الآنيين قال فصل في ان الفلك متحرك بالارادة
اقول الفلك متحرك بالارادة لان حركته لو لم تكن ارادية
لكانت اما طبيعية او قسرية لاجائز ان يكون طبيعية والدليل
المشهور على ذلك هو انه لو كانت الحركة المستديرة طبيعية يلزم
ان يكون كل وضع مطلوبا وهو باطل والملزوم قيل علة
الجسم الذي يتحرك بالحركة المستقيمة الطبيعية هو قصد كل جزء من

المسافة ثم يرجع منه الى آخر وهذا يظن ذلك في المستديرة فلما
يجوز مثل ذلك في المستديرة فلا يصح قوله الدليل على وجه
لا يوجب عليه ذلك بانا قال المحركة الطبيعية ترجع عن حالة مسافرة
وطلب حالة ملايمة وذلك في المحركة المستديرة ممتنع لانه لا يمكن ان يكون
مرجوعا عن حالة مسافرة لان كل نقطة يتحرك عليها الجسم بحركته المستديرة
فهو كرة عما يلي نفس حركة الهارب والهارب عن الشيء بالطبع يستحيل
ان يكون متوجها اليه بخلاف الحال في المستقيمة فانها وان كانت
الجسم الذي يتحرك بها يقصد بعد المسافة ثم يرجع منه الى آخر
فليس يتوجه اليه بنفس توجهه عنه وكذا لا يمكن ان يكون ملايما
لحالة ملايمة كان الطبيعة اذا وصلت بالجسم بالحركة التي لحالة الملايمة
ساكنة والمستديرة ليست كذلك والا جاز ان يكون قسرية
لان القسر على خلاف الطبع فيثبت للطبع الامر فان قلت
للم انها لو لم يكن ارادية لكانت طبيعية او قسرية فان قلت
وجواز ان يكون غرضية قلت قد مر ان الفلك غير مدار
بميل مستدير يتحرك به فلا يكون حركته غرضية بل ذاتية **قال**
فصل في ان القوة المحركة للفلك اقول القوة
المحركة للفلك يجب ان يكون مجردة عن المادة لانها تبقى على
افعال غير متناهية يجب المدة والقوة والتي من القوة
الجسمانية تبقى على افعال غير متناهية كذلك فالتي من القوة

المحركة للفلك بقوة جسمانية اما الصغرى فقد ظهر ان الفلك
يتحرك على الاستدارة دليلا وانها الكبرى فبيانها يحتاج الى مقدمة
مقدمتين الاولى انا كل قوة جسمانية فهي قابلة للتجزي لكونها حالة
في الجسم المنقسم والحال في المنقسم منقسم فكل قوة قابلة للتجزي
فان كل جزء منها يبقى على شيء فالكل يبقى على افعال مجموع تلك
الاشياء والا لكان الجزء مساويا للكل في التاثير هف فان قلت
لا نسلم ان كل قوة حالة في جسم فانها منقسمة بانقسام ذلك
الجسم كالنفس الحيوانية فانها جسمانية مع انها لا تنقسم
بانقسام محالها لكون تلك المحال احيازا آية قلت المراد
ان كل قوة مثلا بحالة في جسم بسيط منقسمة بانقسامه فلا
تناقض المقدمة الثانية ان كل قوة الطبيعية لجسم ما اذا تحركت
جسما لا يجوز ان يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في
المقبول لان الجسم من حيث هو جسم غير مقتض لتحريك
ولا ممتنع عنه بل ذلك بقوة محله وصغره وكبره اذا عرضا
مجردين عن تلك القوة كانا متساويين في قبول التحريك والا كان
الجسم من حيث هو جسم ما مانعا فان قلت لا نسلم انه لا يجوز ان
يعرض بسبب كبر الجسم وصغره تفاوت في القبول لجواز ان يكون
في صغيرها معاونة كما في المركبات قلت المراد القوة التي لم
يكن في جسمها معاونة كما في البسيط واذا تقرر هذا فنقول القوة

الجسمانية لا تقوى على افعال غير مشابهة والا فالجزء منها اما ان
يقوى على جملة مشابهة من جهة احد بعضيه او على جملة غير مشابهة
لا سبيل الى الثاني والا فالمجموع يقوى على ما سوى ابعاضه على ما يقوى
الجزء عليه لاشتراك الاسوا في المعلول مع الاختلاف في
العلة والممكن ان يمنع كون حركات المجموع ازيد بمقدار على كبر
الجسم لما مر في المقدمة الثانية انه لا يكون بسبب الصغر و
الكبر تفاوت في القبول فيلزم الزيادة على غير المشابهي المتفق
النظام في الجهة التي سوى بها غير مشابه مثلا فعلم ان الجزء يقوى
على جملة مشابهة وجزء الآخر مثله فالمجموع لا يقوى على غير المشابهي
لان انضمام المشابهي الى المشابهي لا يوجب التشابهي ولا يمكن
ان يمنع الحصر بمقدار على ان الجزء قد لا يقوى على جملة لما مر في
المقدمة الاولى فثبت ان كل ما يقوى عليه القوة الجسمانية
فهو مشابه وانما قال لا يوجب اللا تشابهي ولم يقل يوجب التشابهي
لان مقصوده سلب الغاية المجموع فانه يقتضي نهايته
ولعلها فيد غير المشابهي بالمتفق النظام لان الزيادة
على غير المشابهي اذا لم يكن النظام غير مستحيلة كالشهور
والسنين الماضية فانها غير مشابهين مع ان الشهور اكثر
من السنين وكذا احكام الالوف المتضاعفة والمئات المتضاعفة
الى غير النهاية فان قلت لم لا يجوز ان يقوى الجزء على جملة مشابهة

والكل من حيث هو كل يقوى على افعال غير مشابهة قوله لان
الجزء الآخر ايضا يكون كذلك فالمجموع لا يقوى على غير المشابهي
قلت لانه يجوز ان يقوى كل واحد من الجزئين على الانفراد
على جملة مشابهة والمجموع من حيث هو مجموع يقوى على جملة مشابهة غير هم
فانه لا يلزم من تشابهي المجموع حركات كل واحد من النصفين
تشابهي حركات كل القوة من حيث هو كل لجواز ان يقوى
كل من القوة من حيث هو كل القوة على اكثر من المجموع للكون
قلت القوة الجسمانية المتشابهة تختلف باختلاف الاجسام
وتتناسب تشابهها المختلفة بالصغر والكبر لما مر انه ما
فيها تجزيها تجزي القوة التي في بعض الاجسام الجسم
الى القوة التي في كل كتلة ذلك البعض من الجسم الى الكل
منه فلو كان كل القوة غير مشابه مع كون بعض القوة مشابهة
كان نسبة مشابه الى غير مشابه كنسبة مشابه الى مشابه هف

مسألة فصل في ان المحرك للفلك الثوابت اقول
المباشر القريب لتحريك الفلك قوة جسمانية وهي صورة المنطبعة
الكائنة في مادة لان حركة الفلك اختيارية تمام والحركة الاختيارية
الجزئية اعلم ان ينبع عن تصور كلي او جزئي لا سبيل الى الاول
لان التصور الكلي نسبته الى جميع الجزئيات على السوية فلا
ينبع منه بعض الجزئيات دون البعض والا لزم الترجيح

بالامزج فبدا ان المركبات الجزئية الاختيارية ذو تصورات
جزئية تحفوظة جسمانية لان الصورة بالجزئي يتوسم وهي اصغر
وتوسم وهي الكبر فاما ان يكون الاختلاف في الصغر والكبر
لاختلاف الصورتين بالحقيقة او لاختلاف الماخوذ منه
بالصغر والكبر او لاختلاف المحل بالصغر لا سبيل الى الاول
لانا نتكلم في الصورتين اللتين نوعهما واحد ولا سبيل
الى الثاني لان الصورة المتحللة بالصغر والكبر لا يجب ان
يكون ماخوذة من خارج فقد لا يكون ماخوذة عن امر في
الخارج فتبين الثالث فيكون الصورة الكبيرة مرتسمة في
محل غير ما ارتسمت فيه الصورة الكبيرة الصغيرة فينتظم
وما مذ اشارة فهو جسماني لامتناع انتظام المجرد فليس المدبر
القريب لتحريك الفلك جوهرا مجردا بل قوة جسمانية وهو
المطلوب قلت هذا ممنوع لم لا يجوز ان يكون الاختلاف
لاختلاف الاعراض كالشكل والسواد والبياض
قلت العرض تابع لها قال الفن الثالث
في العنصريات اقول البسائط العنصرية تنحصر
في اربعة اقسام هي النار والارض والماء والهواء لانه
اما ان يكون حارا او باردا وعلى التقديرين اما ان
يكون رطبا او يابسا فالنار اليابس سواء الحار والبارد

الرطب

الرطب سواء الهواء اليابس والرطب سواء الماء والبارد
اليابس سواء الارض وكل واحد منها مخالف للآخر في
الصورة النوعية اي الصورة النوعية والاشكال كل واحد
منها في غير الآخر والدليل عليه اذ لو اشتمل شيء منها على الآخر
لما استوعبه ما حيث يستوفيه الآخر فالمعدم مثله وكل
واحد من البسائط العنصرية قابل للكون والفساد فان
النار يتقلب جمرا وذلك شاهد من بعض المياه التي تنعقد
جمرا بعد خروجها من ينابيعها فان قلت لعل ذلك لان
النار كان فيها اجزاء ارضية تحجرت اذا انفصل عنها النار
وانعقدت قلت قد نرى النار تصرفا وينعقد في زمان
سريع بحيث يعلم ان ليس فيه من الاجزاء الارضية بقدر
الجمر الحاصل منه وانه لم يحجر الا الاجزاء المائية في ذلك الزمان
السريع ولو كانت الاجزاء من الارض فيه على تلك الكثرة
لتعوقت وليس كذلك والجمر يحمل بالجبل مارا كما ينعقد صاحب
الاكسير والهواء ينقلب نارا كما قد نرى في قلل الجبال ان
الهواء لشدة البرد ينعقد ويتقاطر دفعة فان قلت الهواء
لو اتخذ سحابا لشدة البرد لكان يلزم من ذلك ان يستمر
الثلج والمطر الى ان يتخلل فصل الهواء لان بعد نزول الثلج
يصير الهواء باردا مما كان قبله ويوم الضحى ابرد من يوم

المطر قلت اذا لم يحصل ذلك مع شدة البرد المحيل للهواء
فوجود مانع او لفقدان شرط لم يتطلع عليه والا ينقلب
سوادا بالكلية كما شاهده من خلل الابخرة بحيث تبطل بالكلية
والهواء ينقلب نارا كما في كور الحدادين ويكون ذلك
بالحاح النفخ على الكور وسد الطرق التي يدخل منها الهواء
الجديد والنار ينقلب سوادا كما شاهده في الصبح اذا ان
المنفصل عن الصباح لو بقيت نارا لرؤيت ولاحرقت
ما يقابلها على بعض الجوانب كما لو كانت في جمرة فاذا انقلبت
سوادا وهذه الانقلابات دالة على ان للعناصر هيولى
مشتركة تخلع صورة وتلبس صورة اخرى ولولا ذلك لكان
الانقلاب محالا فان صيرورة الهوائية نارية اخرى ظاهرة
الامتناع وذلك لصيرورة السواد بياضا لان الاسود
ابيض بان يزول عن الشيء سواد ويحصل فيه بياض
ونقول ايضا الكيفيات زائدة على الصور النوعية
لانه يستحيل الكيفيات وتبدل مثل ما يعرض للاعراض
ان صحص يتنحص او ان تختلف عليه الحدود والمتعاقبان مع بقاء
الصورة النوعية من الظاهر ان المتبدل غير المحفوظ في الاحوال
فان قلت النار قد لا يبقى نارا بعد زوال الحرارة عنها
وكذا الخميرة الهواء والارض لا يبقى سوادا وارضا بعد

زوال

زوال المتعاقبان والمحمود عنها قلت ان حكمت بذلك مطلقا
فهو غير مسلم وان قيدت الحكم بحال بساطتها فهو مسلم لكن استلزام
الشيء كيفية ما حال البساطة لا يدل على استلزامها اياها حال
التركيب حتى يتجه ذلك علينا فاذن لم نحكم بذلك حكما كليا
شاملا للجميع في الجميع الاحوال والبسائط العنصرية اذا
اجتمعت في المركب وفعل بعضها في بعض بتوالي المتضادة
وكر كل واحد منها صورة كيفية الاخرى فتحصل كيفية متوسطة
بين الكيفيات المتضادة متشابهة في جميع اجزائه وهي المزاج
وبيانه ان العناصر اذا اجتمعت وامتزجت وتفاعلت
فاما ان ينفعل كل واحد منها من حيث هو ينفعل عن الاخر
فان الفعل والانفعال مختلفان لا يتصوران من جهة
واحدة متشابهة والا فان كان الفعل متقدما على الانفعال
صار الغالب مغلوبا عن مغلوبه وان كان متاخرا عنه
صار المغلوب غالبا على غالبه وان حصلا معا كان الشيء
الواحد غالبا ومغلوبا معا عن شيء واحد وكلاهما فاذا
ينفعل كل واحد منها بصورة وكيفية وينفعل بمادته وهذا
كما ذكرنا في السفل فان المتحرك مادته والمحرك سوى الصورة
النوعية وعند ذلك يستحيل العناصر في الكيفيات المتضادة
المنبعثة عن تلك الصور حتى تحصل كيفية متوسطة متشابهة

في جميع الاجزاء فملك الكيفية المتوسطة هي المزاج وذلك
الاجتماع سو الامتزاج وانما بينا التفاعل الى حد التشابه
في جميع الاجزاء حتى مركبا لا امتزاجا والمراد من كونها متوسطة
بسخن بالقياس الى البارد وتبرد بالقياس الى
الحار وكذلك في الرطوبة واليبوسة وهذا الحد يخرج
الالوان والطعوم والروايح عن الحد اذ هي منها لا تسخن
بالقياس الى البارد ولا تبرد بالقياس الى الحار
والمراد من المتضادة المتخالفة اذ لو حمل التضاد على المتبع
الذي يكون بين شيئين بينهما غاية الخلاف لما كان
هذا الحد شاملا للمزاج الثاني الواقع بين اسطقسات
ممتزجة قد انكسرت كيفياتها بحسب المزاج الاول فان قلت
ان اراد بالقوى المتضادة الصور النوعية فهو باطل اذ
قد بين ان لا تضاد بين الجواهر والصور النوعية جواهر
وان اراد بها الكيفيات فذلك يفضي اذ الفعل و
الانفعال لا يكون بهذه الكيفيات والا لزم الخلف المذكور
قلت المراد بها الصور وبالتضاد التخالف فلا اشكال
فيه او المراد بها الكيفيات واسناد الفعل والانفعال
اليها لا على سبيل الاستقلال بل بواسطة فان الصورة
انما تفعل في مادتها بتوسط الكيفية فان الماء الحار

اذا امتزج بالماء البارد انفعلت مادة البارد من الحار كما ينفعل
مادة الحار عن البارد وان لم يكن هناك صورة مسخنة فاذا
ظهر ان الفاعل هي الصورة بتوسط الكيفية وان المنفعل
هي المادة لتسخنها في الكيفية لا الكيفية فان الكيفية بنفسها
لا تحرك فلا تسخن بل تبديل وكلاهما يحصل فيها قال
فصل في كائنات الجو اقول هذا الفصل
في الكائنات التي حدوثها من العناصر بغير تركيب وهي تنقسم
الى ما يحدث فوق الارض والى ما يحدث فيها اما الاول
فنقول الشمس اذا اشرقت على المياه والاراضي الرطبة
تحلل منها اجزاء سواء تمازجها اجزاء صغار مائية لا تميز عنها
في الحس وتسمى المركب منها بخارا فاذا تصاعد الى الجو
فان تخللت منه الاجزاء المائية لشدة تحونة شعاع الشمس
اياه كله سوا والا فان بلغت الى الطبقة الباردة انقطع
تأثير شعاع الشمس بالانعكاس عنها وتسمى الطبقة الزمهريرية
وان لم يكن هناك برد قوي تكاثف ذلك البخار بسبب
ذلك القدر من البرد واجتمع وتقاطر فالبخار المجتمع سو
السحاب والمتقاطر سو المطر وان كان البرد قويا فاما
ان يصل البرد الى اجزاء السحاب قبل اجتماعها او لا يصل
فان وصل نزل ثلجا لان تلك الاجزاء الصغيرة انعقدت

ح وانضم بعضها الى بعض فيهبط كالمطر المجتمع وان لم
يصل قبل اجتماعها بل بعد ما اخذ وتزل بعضا لشدة الحركة
مستديرة للمحاق ذوايا لتسخين الحركة الشديدة وسمي بردا
وان لم يبلغ الى الطبقة الباردة لقلة حرارته فان كان
كثيرا انعقد سحابا ماطرا ان كان فيما دون الطبقة الباردة
بردعا قذفان الهواء المجاور للماء والارض يستفيد كيفية
البرد منها ولهذا اقدم هذه المقدمة واما اذا لم يكن مسكه
برد بهذه المثابة فلا ينعقد وح يحصل الضباب واذا كان
قليلا فاذا ضربه البرد فان لم يجد فيه الطل وان اجتمع فهو
الصقيع وهو الذي يسقط من السماء شبيها بالثلج ولهذا
قال السبب الاكثري لان المطر قد يحدث من غير بخار يصاعد
لغلبة البرد على الهواء والشمس اذا اشرقت على الارض
اليابسة تحللت منها اجزاء مائية تخالطها اجزاء ارضية
لا يتميز عنها لصلابة في الحس ويسمى المركب منهما دخانا فالدخان
اذا اختلط بالبخار ويتصاعدان الى الطبقة الباردة
فينعقد البخار سحابا ويحبس الدخان فيه ويطلب الصعود
ان بقي على الحرارة والنزول ان ثقل وكيفما كان يمزق
السحاب تمزيقا عنيفا فيحدث منه الرعد وان اشتعل
بشدة الحركة والمحاكة يحدث منه البرق ان كان لطيفا و

الصاعقة

الصاعقة ان كان غليظا فلا ينطفئ الحرارة في الجبل تزل الى
اسفل والسحاب اذا اشتعل لا سبيل البرد عليه اندفع الى اسفل
فيهيج الهواء فيحدث به الريح وربما كان حدوث الريح
من اكون حركة الفلك يرد الادخنة الى الجهات المختلفة عند
وصولها الى كرة النار لعدم انكسار حركاتها فترد بعضها
سهاما على جهات مختلفة فيهيج الهواء وقد يكون لانبساط
الهواء بالتخلخل في جهة واندفاعه الى اخرى وقد يكون
لانكسار حركة الدخان الصاعد الى الطبقة الباردة ونزوله
فيهيج به الهواء بسبب ذلك من الرياح ما يكون مسموما مخوفا
لاحراقه وهو ان يكون السبب فيه بقية مادة الشهب
او مروره على ارض غلبت عليها الحرارة معدنة اذا وقع
الصوت على جسم صقيل انعكس من الجسم الصقيل الى جسم آخر
وصفة من الجسم الصقيل كوضع المضيء من الصقيل بشرطان
لا يكون جهة مخالفة لجهة المضيء كما ترى انعكاس الضوء من
الشمع النافذ على في كوة الواقع على صقيل كالماء الى الجدار
المقابل للكوة معدة اخرى المرآة اذا كانت صغيرة فلا
تؤدي شكل المرئي بخلاف بل صوره ولونه ان كان ملونا
ويدل عليه الجربزة واذا قد تمهدت المقدمتان فنقول اذا
حدث في خلاف جهة الشمس حين كانت قريبة من الافق

اجزاء شفافة صافية وضعها على هيئة الاستدارة وكان وراءها
جسم كثيف كجبل او سحاب مظلم ونظرنا الى تلك الاجزاء الكرية
صارت الشمس في خلاف جهة النظر تعكس شعاع البصر
منها الى الشمس لكونها صاصا صيقلة كالمرآة فاذا تصورت الشمس
دون الشكل لكونها صغيرة فترى قوسا وفرجا واما اذا
حدثت ثمة الى ان يكون وراء تلك الاجزاء الكرية جسم كثيف
ليصير مرآة كالبلور فانها اذا استترت من الجانب الآخر
بكثيف صارت مرآة واذا لم يستتر لم تصر مرآة واختلاف
الوانها بسبب اختلاف البرد ولون الغمام وتركبهما واذا
حدثت في الجو اجزاء رطبة صقيلة ووضعها كوضع دائرة
مضيئة واحاطت بغيم رقيق لطيف لا يحجب ما وراءه عن الابصار
فينعكس منها صور البصر اذا وقع عليها الى القمر دون شكله
فيودي كل واحد من اجزاء تلك الدائرة صورة دون
غيرها دائرة مضيئة وهي الهالة هذا واذا بلغ الدخان الى
كرة النار وانقطع اتصاله من الارض فلا يخلو اما ان يكون
لطيفا او غليظا فان اشتعل وينقلب الى النارية وتلهبت
بسرعة حتى ترى كالمنقطع وهو الشهاب وان لم يشتعل بل
احترق وبقي فيه الاحراق وترى كانها ذوابة او ذنب او
حيوان يعدون وان كان غليظا ووصل الى كرة النار

حدثت منه علامات حمر وسود والم ينقطع اتصاله من
الارض يحترق وينزل احراقه الى الارض فترى كانها نار تنزل
من السماء الى الارض وسواء يحرق واما الثاني وهو ما يحدث
في الارض على وجهها او تحتها فمن ذلك ارتفاع الجبال والتلال
ومادة الزلزلة وانفجار العيون اما ارتفاع الجبال فسببه
ان الجو العظيم اذا صادف فضاء كثير الرخاء اما دفعة او على
مرور الايام عنده جوا عظيما وذلك الطين بعد تجوه تكثيف
اجزاؤه في الصلابة والرخاوة والمياه العفنة الجري او الرياح
العاصفة تحفر الرخو وتقشع الصلب وتنقعه لكون السيول
والرياح لا تزال تعرض على تلك الحفر واما العيون فسببها
ان الابخرة التي تحدث تحت الارض انقلبت مياها بسبب
البرد فان كانت كثيرة بحيث لا تسعها الارض وانشق منها الارض
فان كان لها مدد بان تجتمع كل جزء جزء اخر حدثت عنها العيون
الجارية والا فالعيون الراكدة واما الزلزلة فسببها انه
اذا تولدت تحت الارض ريح او بخار او دخان ولا ينفلق
مجاري الارض اما لغلظ او لكون وجه الارض متكاثفا
عديم المسام او ضيقا جدا اجتمع وحاول ذلك الخروج
ولم يمكن تحرك في ذاته وحرك الارض وربما تشق الارض
لقوته وقد ينفصل منه بارز مخرقة او صوت هائل قال

يتبع

فصل في المعادن **اقول** الابخرة والادخنة المحتبسة
في باطن الجبال والارضين اذا لم يكن كثرة اختلطت على ضروب
من الاختلاط الاختلاطات المختلفة في الكم والكيف بحسب
اختلاف الامكنة وفصول السنة فيكون منها الاجسام المعدنية
فان غلب البخار على الدخان فان كان غليظا جدا كان منه
حجارة غير مستحكمة كالياقوت واليشم والبلور والزيبق و
ان لم يكن غليظا بل يكون امتزاج الدخان والبخار امتزاجا
اقرب الى الاعتدال كان منها الاجساد المستحكمة كالرصاص
والاسرب وغيرهما وان غلب الدخان على البخار تولد
الملح والزاج والنوشادر والكبريت والزيبق فيحصل
من بخار ممتزج مع دخان كبريتي امتزاجا محكما لم ينفصل عنه
والكبريت يحصل من بخار ممتزج مع دخان دهني امتزاجا
ناما حيث يحصل فيه دهنية وهو الذي يدل على غلبة الاجزاء الارضية
على النوشادر والملح وما اشبههما انه قد يجد النوشادر من
سخام الاتون بالتصعيد والملح من الكلس والرماد بان
يطبخ في الماء ويصفى ويطبخ حتى ينعقد ملحا ثم احتلاط الزيبق
والكبريت تولدت الاجساد المستحكمة الصابرة على النار
الدائمة بها وان كان بالجملة وهو الذهب والفضة
والنحاس والحديد والرصاص والخارصيني وشبهه

ذلك ويكون ان يكون اختلاف هذه بسبب ان الزيبق
والكبريت اذا كانا صافيين فكان اعتلاج الزيبق والكبريت
لطيفا جدا فان الكبريت احمر وفيه قوة صباغة لطيفة
غير محرقة تولد الذهب وان كان الكبريت ابيض تولدت
الفضة واما اذا كانا نيين وكان في الكبريت قوة صباغة
لكن قبل استكمال النضج وصل اليه برد عاقد تولد الخارصيني
وان كان الزيبق نيا وكان الكبريت رديا فان كان
في الكبريت قوة احراقية تولد النحاس وان كان الزيبق
غير جيد الملطة بالكبريت تولد الرصاص وان كان الزيبق
والكبريت رديين فان كان الزيبق متخللا ارضيا وكان
الكبريت مع ردائته محرقا تولد الحديد وان كان مع ردائتها
ضعيف التركيب تولد الاسرب وهو الرصاص الاسود
فان قلت لم قيد البخار بان لا يكون كثيرا في تولد المعادن
قلت لان الابخرة اذا كانت كثيرة تصاعدت فيكون منها
ما مر في الفصل السابق ولذا لا يكون وجود ذلك كثيرا **قال**
فصل في النبات **اقول** كل مركب من
العناصر ذي صورة نوعية فاما ان يكون صورته صورة نبات
للحس والحركة الارادية اولا والاول هو المركب الحيواني
والثاني اما ان يكون صورته صورة نبات للحس والحركة الارادية

للتغذية والنمو والتوليد اولا والاول سو المركب
الباقي والثاني سو المركب المعدني فاذا البسات لها قوة
غذية الشعور يصدر عنها حركات مختلفة بي حركا انما في
الاقطار الثلثة وافعال مختلفة بي التغذية والتنمية وتوليد
المثل بالقوى المختلفة فان الواحد لا يصدر عنه افاعيل مختلفة
الا بالقوى والالات المختلفة وبسبي تلك القوة الغذية
الشعور نفسانيا فان قلت قد شوهد ان بعض النبات من النخيل
ينحنى الى جهة بعض الذكور منها دون بعض في حالة يكون
الريح فيها الى خلاف تلك الجهة وكذا يميل عروقها الى الصوب
الذي فيه الماء في النهر واغصانها في صعود ما عن الجدار
المجاور لها وهذا دليل على ان للنخل من النبات شعورا
وادراكا ما قلت هذا لا يوجب الجزم بذلك لجواز ان يكون
هذه الافاعيل اتية طبيعية فان قلت قد قيل ان للحيوان
تغذية وتنمية وتوليدا قلت لا كلام في جوازه فنقول
من الاسس كل مركب ذي صورة اما ان لا يتحقق لنا
كون صورته مبدا للحس والحركة الارادية او يتحقق لنا
ذلك والاول ان لم يتحقق في صورته مبدا التغذية
والتنمية والتوليد فهو المركب المعدني وان تحقق لنا
ذلك فهو المركب الحيواني وقد عرفت النفس النباتية

بانها كمال اول لجسم طبيعي الي من جهة ما يتولد ويزيد وينغذي
فالكمال ما يكمل به النوع وبالاول احترز عن الكمالات
الثانية وهي الكيفيات التابعة للكمال الاول كالعلم وسائر
الفضائل وقوله لجسم طبيعي احترز عن الكمالات للجسم الصناعي
كالمثلثات التي للسرير وقوله الي ان يكون ذا الات
يصدر منه بتوسطها الافاعيل التي بي التغذي والنمو والله
والتوليد وبها احترز عن الكمالات البسائط العنصرية
وقوله من جهة ما يتولد ويزيد وينغذي احترز عن النفس
الحيوانية والانسانية فلها قوة غاذية وقوة نامية وقوة
مولدة اذ كل فعل يكون مستندا الى قوة فالقوة الغاذية
بي التي تحيل جسما اخر اي الجسم الغذائي الي مشاكلة الجسم
الذي بي فيه وتلصقه به اي بدل ذلك الجسم الذي بي فيه بدل
ما يتحلل فعمل الغاذية سو الاستحالة الي مشابهة المغتذي
ومحل ذلك العمل سو الغذاء وغايته سو اخلاف بدل
ما يتحلل والقوة النامية بي التي يزيد في الجسم الذي بي فيه
زيادة في اقطاره طولا وعرضا وعمقا الي ان يبلغ كمال النشو
على تناسب طبيعي وانما قال يزيد في اقطار الجسم ليخرج الزيادات
الصناعية فان الصانع اذا اخذ قدرا من المادة فان
زاد في طوله او عرضه نقص من عمقه وبالعكس ولما قال

الى ان يبلغ كال النشو لنوج السمن فان النمو والسمن
يشركان في الازدياد في الاقطار الثلثة بانضياف
مادة الغذاء اليه ويفترقان بطلب كال ما يقتضيه الطبع
اذ لا يقصد بالسمن ان يبلغ الجسم الى غاية النشو وانما قال
على تناسب طبيعي لنوج الزيادات الخارجة عن المجرى
الطبيعي كالورم وقال ان القوتان لاجل الشخص والقوة
المولدة هي التي تاخذ من الجسم الذي هي فيه جزءا بعد الهضم
التام وتجعله مادة وبدلا لمثله وينبغي ان يعلم انها على قسمين
احدهما ما ذكره المصنف والثاني المصورة وهي التي تعد
بعد استحالة الجزء المحرك الصور والقوى والاعراض الحاصلة
للنوع وهذه القوة المولدة لاجل بقاء النوع والغاذية
بكذب الغذاء وتمسكه وتهضمه وتدفع ثفله فان فعل الغاذية
هو تغيير المادة الغذائية واعدادها لان يستعد لقبول
الصورة العضوية والمادة لا يمكن تجهيزها اذا ولما هي
ايضا حاصلة عند العضو فلابد ان يجذبها وذلك اما يكون
بقوة فتلك القوة هي الجاذبة ولما جذبت الجاذبة المادة
الى العضو ولم يكن له شهية تجوهره احتاج الى ان يغيره و
يستحيل الى جوهره والاستحالة حركة في الكيف وكل حركة في
الزمان فلابد من زمان فيه يستحيل الى جوهره ولان الخلط

جسم رطب سيال لا يمكن ان يقف ثبته فلابد ان يمسكه قاسر
على الامساك وذلك اما يكون بقوة اخرى فتلك القوة هي
الماسكة ولان حالة القوة الغاذية انما يكون لما هو متقارب
الاستعداد للصورة العضوية فلابد ان يجعل متقارب
الاستعداد بالهضم اولا وذلك اما يكون بقوة اخرى
فتلك القوة هي الهاضمة ولان الغذاء مركب من جوهرين
احدهما صالح لان يتشبه بالمغتذي وثانيهما غير صالح له فلم يكن
لابد من مفارقة فضلة عن صميم الهاضمة وهذه الفضلة لو بقيت
في العضو اضرت به من وجهين الاول انه اذا احتبست في
العضو يضيق عليه المكان ويمنع مادة اخرى يحتاج المأتيانها
الى العضو الثاني انه اذا احتبست في العضو تعفن العضو
وثقله وتفني حرارته الغريزية فلابد ان يدفع ما يبقى في العضو
مما لا يحتاج اليه وذلك اما يكون بقوة اخرى فتلك القوة
هي الدافعة فاذا للقوة الغاذية قوة جاذبة وماسكة وهاضمة
ودافعة للثقل والنامية تنقسم الى الفعل اولا وبقي القوة
تنقسم الى ان يجز لوجوب تناهي القوى فيفوض الموت الطبيعي

قال فصل في الحيوان اقول

النفس الحيوانية كمال اول لجسم طبيعي الى من جهة ما يدرك الجزئيات
ويتحرك بالارادة فقولنا كمال اول لجسم طبيعي الى كالجنس

وقوله من جهة ما تدرك الجزئيات ويتحرك بالقصد كالفصل
المميز لها من النفس الباقية فلها قوة مدركة للجزئيات وقوة محركة
والمدركة اما في الظاهر او في الباطن اما التي في الظاهر
فهي الحواس الخمس التي هي السمع والبصر والشم والذوق واللمس
والسمع قوة مودعة في العصب المفروش في مقعر الصماخ
يدرك بها ما يؤدي اليها الهواء المنضغط من قارع وقوع
وهي الصوت والحرف والبصر قوة مرتبة في الطابق المجوف
بين العصبتين الآتيتين الى العينين على التفصيل المذكور
في كتب التشريح من شأنها ادراك الالوان والاضواء
والشم قوة مودعة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين
بحلمتي الثدي يدرك بها ما يلاقيها من الروائح والذوق قوة
منبثة في العصب المفروش على جرم اللسان من شأنها
ادراك الطعوم بشرط اللمس والرطوبة التي في الفم واللمس
قوة منبثة في جميع جلد البدن يدرك بها الحرارة والبرودة
والرطوبة واليبوسة والصلابة واللين والملاسة والخشونة
واما التي في الباطن فهي الحس المشترك والخيال والوهم و
الحافظة والمتصرفة لانها اما ان يكون مدركة فقط او مدركة
ومتصرفة والاول اما ان يكون مدركة للصور الجزئية وهي
الحس المشترك او للمعاني الجزئية وهي الوهم ولكل واحد من

الموريه العذبه
العديمه الطعم

باتين القوتين خزانة فخزانة الحس المشترك الخيال وخزانة
الوهم الحافظة الثاني وهي المدركة والمتصرفة وهي
المتصرفة وتسمى مفكرة باعتبار استخدام النفس اياها و
متخيلة باعتبار تركيبها بعضها للوهم او لنوعها بعضها
والحس المشترك قوة مرتبة في مقدم البطن المجوف
الاول من الدماغ يقبل جميع الصور المنطبعة
في حواس الظاهرة والذي يدل على وجود هذه
القوة انا نشاهد القطرة النازلة خطا مستقيما
وليس كذلك في الخارج ضرورة ان الموجود فيه
نقطة والا في البصر اذ البصر لا يدرك فيه
الا المقابل وليس المقابل الا القطرة والنقطة
فهو قوة اخرى غير البصر فيها يتصل الارتسامات
المتتالية من القطرة بعضها ببعض فيحصل
خط ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يتصل
الارتسامات المتتالية من القطرة النازلة
في البصر قوله لان ما يرتسم في البصر من القطرة
النازلة تزول عند زوال المقابلة فان البصر لا
يدرك الا المقابل قلنا ذلك مسلم لان ما ينطبع في
الخيالية لا تزول الا في زمان يدل على النظر الى

الشمس او الى الورقة الخضراء يجوز ان يتصل
الاثر التام اللاحق بالسابق قبل زواله فيخيل
بها لحظ واما الخيال فنوقوة في مؤخر التجويف
الاول من الدماغ يحفظ جميع صور المحسوسات
ويمثلها بعد الغيبوبة وهي خزانة الحس المشترك
والذي يدل على وجود هذه القوة ان
القبول غير الحفظ ولهذا يوجد احدهما
الاخر كما في المادة فانها تقبل ولا تحفظ والقوة
الواحدة لا يصدر عنها الافعل واحد فيستحيل
ان يكون القوة الواحدة قابلة وحافظة
معا والقابل وهي الحس المشترك غير الحافظة
وهي الخيال فاذا ادرك الحس المشترك صورة جزئية
عدا الخيال فانما اذا شاهدنا صورة ثم ذهلنا عنها
زمانا ثم شاهدنا مرة اخرى نحكم عليها انها التي
شاهدنا قبل فلولم تكن تلك الصورة محفوظة لما امكن ان الذهول
لا تتبع الحكم سابقا التي شاهدنا بها قبل ذلك و
لقائل ان يقول هذا الملازمة ممنوعة لجواز ان يكون
الحافظ شيئا في بعض الاشياء الغائبة عنها ويكون الاختلاف
بين حالتي الذهول والغيبة ان الملكة الاتصال

بها عند حضورها واما الوهم فهو قوة مرتبتها في مؤخر التجويف
الاوسط من الدماغ يدرك المعاني الجزئية الموجودة
في المحسوسات كالقوة الحاكمة في الشاة بان الذئب
مهروب عنه والولد معطوف عليه وهي مغايرة
لما يدرك الصور ويحفظها ويتصرف فيها فان قلت
لم لا يجوز ذلك لان المدرك لعداوة الذئب مدرك له
فقد ادرك المحسوس قلت المدرك لعداوة
الذئب لا يجب ان يكون مدركا على الانفراد
بل الوهم يدرك ما يدركه بمشاركة الحس والخيال
وبهذا يتخصص مدركه ويصير جزئيا واما الحافظة
فهي قوة مرتبتها في التجويف الاخير من الدماغ يحفظ ما
يدرك القوة الوهمية من المعاني الغير المحسوسة
الموجودة في المحسوسات وهي خزانة القوة
الوهمية كما ان الخيال خزانة الحس المشترك واما
المتصرفة فهي قوة مرتبتها في مقدم التجويف الاوسط
من الدماغ من شانها تركيب بعض الصور مع
بعض او بعض المعاني مع بعض او بعض المعاني
مع الصور او تفصيل البعض عن البعض قال
الشيخ الرئيس القوة الوهمية الدماغ كله لكن الاخص

بها التجويف الاوسط وسلطان المتخيلة في الجزء الاول
من ذلك التجويف واما علم اختصاص هذه القوى
بهذه المواضع بان آلاته اذا ارتسم فيها هذه
المواضع افضل فعل القوة التي نسبت اليها فاما
القوة المحركة فتنقسم الى باعثة وفاعلة اما الباعثة
فهي التي اذا ارتسمت في الخيال صور مطلوبة او
مهروبة عنها حملت القوة العاملة على التحريك وهي
قوة شهوانية ان كانت حاملة على تحريك طلب الاشياء
المتخيلة ضارة او نافعة كانت مطابقة لما في الواقع
او لم تكن وسببي غضبية ان كانت حاملة على تحريك
لدفع الاشياء المتخيلة ضارة او نافعة طلبا للغلبة
واما العاملة فهي التي يصدر عنها تحريك الاعضاء
بواسطة تمديد العضلات وارخائها فان قلت
لم قدم المدركة على المحركة قلت لان الادراك
مقدم على الحركة الارادية لكونها مرتبة على الادراك

تمت فصل في الانسان

اقول النفس الناطقة كمال اول لجسم طبيعي
الى من جهة ما تدرك الامور الكلية وتفعل الافاعيل
الفكرية فقولنا كمال اول لجسم طبيعي الى كالجنس يشمل

النوى النباتية والحيوانية وقولنا من جهة ما تدرك
الامور الكلية وتفعل الافاعيل الفكرية كالفصل
يخصصها بالانسانية فلها قوة عاقلة تدرك
بها المعقولات والتصديقات وتحكم بعضها
على بعض وقوة عاملة بها تحرك بدن الانسان
الى الافعال الجزئية بالفكر والروية على مقتضى
الآراء فيها والقوة العاقلة لها في ادراك
النظريات من المعقولات مراتب اربع لان
النبي الذي من شانه ان يقبل شيأ فقد يكون بالقوة
فقط بلا قوة وقد يكون قوة بالفعل والقوة قد
يكون قوية وقد يكون بعيدة والمرتبة ان يكون
النفس خالية عن المعقولات لكن هي مستعدة
لان كان يستعد اذا بصبي للكتابة يسمى بالفعل الهيولاني
تشبيها لها بالهيولى الاولى التي ليست في نفسها
بذات صورة وهي موضوعة لكل صورة المرتبة
الثانية ان يحصل لها من المعقولات الاولية
ما يمكنها ان تتوصل منها او بها في النظريات
كقوة الصبي الذي ترعرع وعرف العلم والاشارات
ونسبة الحروف على ان يكتب وسمي بالفعل

بالملكة لتحصيل ملكة الانتقال حح من الاوايل
الى الثواني في المرتبة الثالثة ان تحصل لها
المعقولات المكتسبة بعد المعقولات البديهية
لكن ليست نظارها ويرجع اليها بالفعل بل كما لها
صورة مخزونة عندها فمتى شاءت طالعتها كقوة الكاتب
المستكمل للصناعة اذا كان غير كاتب بالفعل
وحح تسمى العقل بالفعل وان كان بالقوة اذ ليس
لها بعده الا انه قوة قريبة الى الفعل جد المرتبة
الرابعة ان يكون الصور المعقولة المكتسبة حاضرة
لها وهي مطالع لها بالفعل وعاقلة بالفعل بها
عاقلة لها كذلك كالمستكمل لصناعة الكتابة في
حال مباشرته لها وحح تسمى عقلا مستفادا لانها انما
يخرج الى الفعل بسبب يخرجها اليه اذا اتصلت به نوعا
من الاتصال وهي العقل المطلق والغاية القصوى
وعنده يتم الجنس الحيواني والنوع الانساني
واطلاق لفظ العقل عليها بالاشتراك قوله ثم
العقل بالملكة ان كانت في الغاية تسمى قوة قدسية
فاعلم ان الانتقال من الاوايل الى الثواني قد يكون
بالفكر وقد يكون بالحدس بان يتمثل الاوسط في

الذهن دفعة اما عقيب طلب وشوق من غير حركة واما
من غير استباق وحركة وتمثيل معه الخط وما يلزمه
فالفارق بين الفكر والحدس وجود الحركة في
الفكر وعدمها في الحدس وكل واحد منهما يختلف
فيه الناس في قلة وكثرة وواحد منهما وهو
الفكر يختلف فيه الناس في بطوه وسرعته
وكما تجاذب النقصان ينتهي الى عديم الحدس
وغير منتفع بالفكر فايقن ان الجانب الذي يلي
الزيادة قد يمكن انتهاؤه الى غنى في اكثر احواله
عن التعليم والتفكر وهذه هي القوة القدسية
قوله واعلم ان القوة العاقلة مجردة عن المادة
يريد ان بين ان القوة العاقلة اي النفس الناطقة
قوة مجردة عن المادة وليست ذات وضع و
الدليل عليه هو انها لو كانت ذات وضع قائما
ان لا ينقسم او ينقسم لا بسبب لاي شيء منها فليست ذات
وضع اما الاول فلان كل ما له وضع فهو منقسم اما
من حيث الحد الذي لا يجزى واما الثاني فلان معقولاتها
ان كانت بسيطة يلزم انقسامها لان الحال في احد جزئيها
غير الحال في جزئه الاخر لامتناع قيام العرض الواحد

في المقسم منقسم ضرورة ان
الحال صح

بجزئين مختلفين فلا يكون البسيط بسيطا مطلقا وان كانت
مركبة وكل مركبة تعقل بسبوق بتعقل بسايطه فيلزم
ايضا انقسام تلك البسايط سفا فان قلت تعقل
مركب بسبوق بتعقل اجزايه واجزاوه لا يجب ان
يكون بسايط لا ينقسم اصلا قلت لما كان تركب الماهيات
المعقولة من اجزاء غير متناهية ممتنعا فيجب انتهاؤها
بالتحليل الى ما لا ينقسم اصلا وتعقل الشي بسبوق بتعقل
جميع اجزايه فيكون تعقل المركب بسبوقا بتعقل الاجزاء
التي هي المركب البسيط بالتحليل وعزم الخصم وتقول
ايضا ان التعقل لعلت مالا الجوانية ولا العرض
لها الكمال بضعف البدن كقوى الحس والحركة
وليس كذلك لان القوى البدنية تعود الا بعين تاخذ
في الكمال والنقصان مع ان القوة العاقلة هناك
ماهد في الكمال فان قلت الشيخ الهرم كما كلت الآلة وضعف
قواه البدنية كذلك كلت قوة العقلية واختل ادراكاته
قلت لو كان الهرم موجبا لكمال النفس لوجب ان يكون
موجودا عند فتور المزاج والقوى وكان يجب الكمال
في ادراك المعقولات والشعور بالذات بعد
الاربعين وليس كذلك فان كثيرا من المشايخ

بضعف

الجدانية

بضعف جميع قوام الا العقل فانه يكون اماما ثابتا على
حاله واما في طريق الازدياد فكمال النفس ليس بذاتها
بل لاشتغالها باحوال البدن والضعف الطارئ عليها
فلا يكون موانعا في الاشتغال والشي يعوض له من ادراك نفسه
لانه لا فعل له في نفسه وتقول ايضا ان النفوس الناطقة
حادثة واعلم ان النفوس الناطقة حادثة بحدوث الابدان
كما ذهب اليه المعلم الاول واتباعه والدليل عليه انها
لو لم يكن حادثة بحدوث البدن لكانت موجودة قبل البدن
فلا خلاف بينها اما ان يكون بالماهية او بلوازمها او بعوارضها
المفارقة لا جايز ان يكون بالماهية ولوازمها لان المهية
مشتركة والا لما انشملها حد واحد فاذا كانت المهية
مشتركة كانت لوازمها ايضا كذلك ضرورة وما به الاشتراك
غير ما به الامتياز ولا جايز ان يكون بالعوارض المفارقة
لان العوارض انما تلحق الشي بسبب القابل لان المهية
لا تستحق العوارض لذاتها والا لكان العوارض
لوازم سف والقابل للنفس انما هو البدن فمتى
لم يكن الابدان موجودة لم يكن النفوس موجودة
فيكون حادثة عند حدوث البدن وهو المرام قالت
لم لا يجوز ان يكون لحوقها بسبب الفاعل وايضا لا يلزم

غيره ما يشتغل عزام نفسه
ص

رضيها

بسم الله الرحمن الرحيم قال

القسم الثالث في الالهيات وهو مرتب على ثلثة فنون

الفن الاول في تقاسيم الوجود وهو مرتب على فصول

فصل في الكلي والجزئي اقول هذا العلم ينظر في الامور التي

لا تفتقر الى مقارنة المادة الجسمية في الوجود العيني وهي

على قسمين عالم يقارنها البتة وعالم يكن كذلك بل قد

يقارنها لكن ذلك ليس على جهة الوجوب والاستمرار وهذا

هذا كالوحدة والكثرة فانها تارة تعرضان للاجسام

وتارة تعرضان للمجردات ولو كانتا في ذاتهما مفتقرتين

الى المادة الجسمية لما وجد منتكثين عنها البتة فما كان

يوصف بهما المجردات كالنفوس والعقول وعالم يقارن

المادة البتة على قسمين فما يكون وجوده لذاته وهو

يكون وجوده عن غيره فلذلك رتب هذا العلم

على ثلثة فنون ورتب الفن الاول الذي في تقاسيم

الوجود على فصول الفصل الاول في الكلي والجزئي فنقول

الكلي كالانسانية مثلا ليست واحدة بالعدد وموجودة

في كثيرين وان كان الشيء الواحد المعين في الحالة

الواحدة موصوفا بالاعراض المتضادة كالابيض

والاسود والعالم والجاهل مثلا بالانسانية

زيد غير انسانية قالد وشيئة كان في مفهوم

الانسانية وذلك المشترك هو معنى معقول

في النفس مطابق لكل واحد من جزئياته في

الخارج على معنى ان ما في النفس لو وجد في الخارج

اي شخص من الاشخاص الخارجية لكان ذلك

الشخص بعينه من غير تفاوت اصلا وبهذا خرج

جواب من قال ان الموجود في الذهن صورة

شخصية في نفس شخصية ولا شيء مما هو صورة شخصية

في نفس شخصية بكلي لانا لا نعلم الكبرى فان معنى

كون الشيء كليا مطابقة لما في كل واحد من اشخاص

المعنى المذكور والصورة الذهنية كذلك وان

كانت صورة شخصية في نفس شخصية واما الجزئي

فما يتعين بمشخصاته الزايدة على الطبيعة

الكلية كالاين والوضع والكم والكيف وغير

ذلك فان الكلي ليس بمقدور غير مانع من

الشركة والشخص من حيث هو هو مانع من

الشركة فالشخص زايد على الطبيعة الكلية قال
فصل في الواحد والكثير لما قال الواحد كما
يقال على ما لا ينقسم من الجهة التي يقال له انه
واحد فقد يقال على كثيرين لكن جهة الوحدة
يكون غير جهة الكثرة لامتناع ان يكون واحدا
وكثيرا من جهة واحدة فجهة الوحدة اما معوقة لتلك
الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت
في مقوم اوجب ذلك المقوم الحكم عليها بالاتحاد من
جهة اشتراكها في ذلك المقوم او عارضة لتلك
الكثرة على معنى ان تلك الامور المتكثرة اشتركت
في عارض اوجب ذلك العارض الحكم عليها بالاتحاد
من جهة اشتراكها فيه او لا عارضة ولا معوقة فان
كانت معوقة فاما ان تكون معوقة في جواب
ماهو او جواب اي شيء هو بين في المنطق فان كانت
معوقة في جواب ماهو فهو الواحد بالجنس ان كان
على مختلفات الحقايق كالانسان والفرس بالنوع
ان كان على مختلفات الحقايق كزيد وعمرو وان
كانت معوقة في جواب اي شيء هو فهو الواحد بالفصل
فان قلت الشركة في الفصل شركة في النوع

قلت نعم لكن الاعتبار مختلف وان كانت عارضة
فهو الواحد بالموضوع ان كانت مشاركة محمولات
لها موضوع واحد كالكاتب والضاحك او بالمحل
ان كانت مشاركة موضوعات لها محمول واحد
كالقطن والثلج وان لم تكن معوقة ولا عارضة
فهو كما يقال نسبة النفس الى البدن من نسبة
الملك الى المدينة فان جهة الاتحاد من التدبير ليست
معوقة ولا عارضة للتدبير وقد لا يقال على كثيرين
وح اما ان يكون قابلا للقسمة او غير قابل لها فان
كان غير قابل لها لم يكن له مفهوم وراء كونه
غير منقسم فهو الواحد وان كان له مفهوم غير
فان كان له وضع فهو النقطة والا فهو الواحد
المطلق كالعقل والنفس وان كان قابلا للقسمة
فان لم ينقسم بالفعل فهو الواحد بالاتصال كالخط
وان انقسم فان كان اجزاءه متمايزة بالشخص فهو
الواحد بالاجتماع والتركيب كالبيت وان لم يكن
اجزاءه متميزة بالشخص فهو المركب الحقيقي واما
الكثير فهو الذي يقابل الواحد فالكثير ايضا يقال
على معان مختلفة واما ما ذكره في الكتاب فاشتمل

مشهورة لبعض اقسام الواحد وهو انظر قال
بداية الاثنان اي اقول الاثنان قد يتقابلان و
المتقابلان مما اللذان لا يجتمعان في شيء واحد من
جهة واحدة وقولنا من جهة واحدة احتراز عن
مثل التقابل بين الاب والابن فانه جاز ان يكون
الواحد ابا من جهة وابنا من جهة اخرى فان قلت
هذا التعريف يوجب ان يكون بين كل صورتين توجدان
تقابلا اذ ما لا يجتمعان في شيء واحد وهو الهيولى
من جهة واحدة ولا جايز ان يكون بالسلب والايجاب
ولا بالعدم والملكة اذ هما وجوديان وفي كل واحد
من هذين المتقابلين لابد ان يكون احدهما عدميا
ولا ان يكون تقابل التضايف اذ ليس تعقل
ماهية شيء منهما بالقياس الى الاخر ولا تقابل الضدين
اذ من حدهم ان لا تضاد بين الجواهر قلت
اراد بالشيء ههنا الموضوع وهو المحل المتقوم بذاته
ما يحل فيه فلا يصدق اسم التقابل على الصورتين اذ
لا موضوع لشيء من الصور والا لكانت الصور
اعراضا لا جواهر هف واقسام التقابل اربعة
لان المتقابلين ان كانا وجوديين فاما ان يكون

ماهية احدهما معقولة بالقياس الى الاخر فهما المتضايفان
كالابوة والبنوة والافهما الضدان كالسواد والبياض
وان كان احدهما وجوديا والاخر عدميا فاما ان
يعتبر في المقابل منهما موضوع قابل لذلك الامر الوجودي
فهما المتقابلان بالعدم والملكة كالبصر والعمى فان
العمى عدم البصر عن موضوع من شانه البصر و
كالعلم والجهل فان الجهل عدم العلم عن محل من شانه
العلم وان لم يعتبر فيه كالفرسية واللافرسية فهما
المتقابلان بالسلب والايجاب وذكر اي تقابل
السلب والايجاب في القضية لانه في الوجود للامور
لا معنى لها في الاعيان لانها امور اعتبارية ولو كانت
اللافرسية من حيث هي لافرسية وكذا امثالها من السلوب
شيئا له وجود في الاعيان لكان في الانسان مثلا
سلوب موجودة بالفعل بغير نهاية بل هذه اعتبارات
عقلية ولها عبارات لفظية وليس لها في الوجود
ذوات حقيقية قال فصل في المتقدم والمتاخر
اقول المتقدم يقال على خمسة اشياء احدها
المتقدم بالزمان كتقدم بقراط على جالينوس و
الثاني المتقدم بالطبع وهو ان لا يمكن ان يوجد

الآخر الا وهو موجود وقد يمكن ان يوجد هو وليس الآخر بموجود كتقدم الواحد على الاثنين لانه لا يمكن ان يوجد الاثنان الا والواحد موجود وقد يمكن ان يوجد الواحد والاثنان ليس بموجود والثالث المتقدم بالشرف كتقدم ابي بكر على عمر والرابع المتقدم بالرتبة وهو ما يكون بالنسبة الى مبدأ محدود اقرب من الآخر كترتب الصفوف في المسجد منسوبة الى المحراب فان الصف الاقرب اليه متقدم على الابعد الخامس المتقدم بالعلية وهو ان لا يمكن ان يوجد هو وليس الآخر بموجود كما ان لا يمكن ان يوجد الآخر الا وهو موجود كتقدم حركة اليد على حركة القلم وان كانا متعاقبين في الزمان فانه لا يمكن ان يوجد حركة القلم الا وحركة اليد موجودة وبالعكس والمتأخر يقال على ما يقابل المتقدم والتقابل هنا ان انحصر على الاستمرار وقد ذكر بعض المتأخرين وجه الحصر ان قال لا يخفى ان يجب كون المتقدم مع قبليته لا يجامع المتأخر في زمان واحد او لا فان كان فهو بالزمان وان لم يجب فلا يخفى ان يجب كون المتقدم محتاجا اليه او لا فان وجب فلو كان موثرا فهو بالذات

والا فبالطبع وان لم يجب فان كان الترتيب معتبرا فهو بالرتبة والا فهو بالشرف وقابل ان يقول لا نسلم ان لو لم يكن الترتيب معتبرا يكون بالشرف لا غير لا بد له من دليل **والثالث** فصل في القديم والحادث **اقول** القديم يقال على الذي لا يكون وجوده من غيره ويسمى القديم بالذات كالبارئ عز اسمه وعلى الذي لا اول لزمان وجوده ويسمى القديم بالزمان كالفلك على رايهم والحادث يقال بازائهما على الذي يكون وجوده من غيره ويسمى الحادث بالذات كجميع الممكنات وعلى الذي يكون لزمان وجوده ابتداء اي وقد كان وقت لم يكن موجودا فيه موجود ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت موجود فيه ويسمى الحادث بالزمان كالمركبات العنصرية وكل حادث زماني فهو مسبوق بمادة ومدة اما كونه مسبوقا بمدة فلما عرفت ان الحادث الزماني قد كان وقت لم يكن موجودا فيه ثم انقضى ذلك الوقت وجاء وقت موجود فيه واما كونه مسبوقا بمادة فلان الامكان وجوده سابق على وجوده والا لكان قبل وجوده واجبا او ممتنعا ثم صار ممكنا فلزم الانقلاب وهو محال

ذلك الامكان امر وجودي والا لم يكن الشيء الممكن ممكنا
في نفسه اذ لا فرق بين قولنا امكانه لا اي امكان عدمي
وبين قولنا لا امكان له اذ الامور العدمية
لا يتمايز بعضها عن بعض وانصاف الشيء الممكن
بان امكانه عدمي يوجب اتصافه بانه لا امكان
له سنف والامكان لا يكون قائما بنفسه لان
الامكان نسبة بين الماهية والوجود والنسبة
لا يكون قائمة بنفسها بل بالمنتسبين فيكون
قائمة بمحل وهو المادة فان قلت لم لا يجوز
ان يكون ذلك الامكان هو الامكان القائم
الى القادر قلت لجواز تعليله بهذا الامكان
كما يقال القادر صح منه ايجاد الممكن لانه صحيح
الوجود في نفسه والعلة تغاير المعلول ولقائل
ان يمنع عدم الفرق بين القولين المذكورين
فان الثاني نفي الامكان بالكلية والاول اثبات
لصفة عدمية وبينهما منافاة قال فصل
في القوة والفعل اقول لفظة القوة قد
وضعت اولا للقوى الموجود في الحيوان اي الذي
يمكنه به ان يصدر عنه افعال شاقة من باب

الحركات ويسمى ضده الضعف ثم نقلت عنه
فجعلت للقوى الذي لا ينفعل بسبب الشيء بسهولة
ثم جعلوا الشيء الذي لا ينفعل البتة اولى بهذا
الاسم فسموا حالته من حيث هو كذلك قوة ثم
صيروا القدرة نفسها وهي الحالة التي تكون
للحيوان وبها يكون له ان يفعل وان لا ينفعل
بحسب المشية وعدم المشية وزوال العوائق
قوة اخرى اذ هو مبدأ الفعل ثم ان
المتكلمة نقلوا اسم القوة الى كل حال يكون
في شيء مبدأ التغير في آخر من حيث هو
آخر واغفلوا من حيث هو آخر ليدخل في هذا
الرسم القوة التي هي مبدأ باعتبار وذو مبدأ
باعتبار آخر كالطبيب اذا عالج نفسه فانه
باعتبار انه معالج مغاير اياه باعتبار كونه معالجا
والفعل هو التغير الحادث في ذلك الآخر فكل
ما يصدر عنه من الجسم من العادة المستمرة
المحسوسة من الآثار والافعال التي ليست بالعرض
ولا بالقسر من جسم آخر فانه عن قوة موجودة فيه
اما الذي بالارادة والاختيار فظاهر واما الذي

ليس بالارادة والاختيار فلان ذلك الفعل
اما ان يصدر عنه لكونه جسما او جزءا كما يتفق
او لخاصية فيه والاول باطل والا لاشتركت
الاجسام فيما اشتركا في الجسمية والثاني
ايضا باطل والا لما استمر على النظام الابدي
والاكثري فان الامور الاتفاقية متى ليست
بدائمة ولا اكثرية فتعين الثالث وهو ان يكون
لخاصية موجودة فيه فتلك الخاصية تسمى قوة و
هذه القوة يصدر عنها الافاعيل الجسمانية و
ان كان بعضها من مبدإ ابعد قال فصل
في العلة والمعلول الخ اقول العلة يقال لكل
موجود يحتاج اليه آخر في وجوده فهي اما تامة
وهي ما يجب بها المعلول واما ناقصة وهي ما
لا يكون كذلك وهي ان كانت داخلة في المعلول
فهي الهادية ان لم يجب معها ان يكون موجودا
بالفعل كالطين للكوز والصورية ان وجب
معها ان يكون موجودا بالفعل كالصورة
التي للكوز وان كانت خارجة فهي الفاعلية
ان كان منها وجود المعلول كالفاعل للكوز

والغائية ان كان لاجلها المعلول كالعوض المتمم من
الكوز وهو شرب الماء والشرط ان لم يكن منها وجود
الشيء ولا لاجلها وعدم المانع داخل في الشرط وجزء
من العلة التامة فان قلت هذا التقسيم لا يشمل
الموضوع مع ان العرض في وجوده محتاج اليه قلت
يمكن تقسيمه على وجه يشمله وهو ان نقول ما يتوقف عليه الشيء
اما ان يكون جزءا منه اولا والثاني اما ان يكون مقارنا
للمعلول وهو الموضوع اولا والثاني اما ان يكون
منه وجود الشيء اولا لاجله اولا هذا ولا ذاك واما
ما قال المصنف من ان العلة حال وجودي في نفسه
ثم يحصل من وجوده وجود غيره فمنتقض بالعلة الغائية
والعلة الفاعلية متى كانت بسيطة استحال ان يصدر
منها اكثر من واحد لان ما يصدر عنه اثنان فهو مركب
فينعكس بعكس النقيض الى ما لا يكون مركبا لا يصدر منه
اثنان وبيان ذلك ان كون الشيء بحيث يصدر عنه
هذا غير كونه بحيث يصدر عنه ذاك لجواز تعقل كل
منهما مع الغفلة عن الآخر وكل واحد من هذين المفهومين
او احدهما ان كان داخلا في ذات المصدر لزم التركيب
في ذاته وان كانا خارجين كان مصدرا لهما لاحتياجها

الى نعم وضمائه تكون مصدرا لهذا غير كونه مصدرا لذاك
فان كانا او احدهما اضافيا لزم التركيب وان كانا حاصلين
كان مصدرا لهما فاما ان يقسم او ينقسم الى ما لا يتكثر
في الذات والتسلسل باطل فتعين الثاني فان قلت لم لا يكون
مصدرا لهما ان كانا حاصلين وانما يلزم ذلك ان لو كانت
المصدرية محتاجة الى العلة وهو ممنوع فانها من الاعتبارات
العقلية التي لا تحقق لها في الخارج فلا تحتاج الى العلة قلت
الحكماء ذهبوا الى ان الواحد من حيث هو واحد لا يصدر
عنه الا شيء واحد وهذا حكم واضح لا يحتاج الى
الا زيادة بيان فانه ان صدر عنه شيآن فمن
حيث صدر عنه احدهما لم يصدر عنه الآخر وبالعكس
بالضرورة فاذن هما صادران عنه من جهتين و
المعلول يجب وجوده عند وجود علة التامة اعني
عند تحقق جملة الامور المعتبرة في تحققه لانه لو لم يكن
واجب الوجود عند وجود علة التامة فاما ان يكون ممتنع
الوجود وهو ظاهر او ممكن الوجود فيجوز وجوده
في وقته وذلك وقتا ما فحينئذ اما ان يجب وجوده باحد
الوقتين اذ كان ذلك الرجحان يخرجه من القوة الى الفعل وقع
الكلام في الراجح واذ كان راجحا فلا يكون جملة الامور المعتبرة

في وجوده حاصلة وقد فرضنا ما حاصلة هذا خلف فبان ان
المعلول يجب وجوده عند تحقق علة التامة فيكون
واجبا لغيره ممكنا بالذات لانا اذا اعتبرنا ماهيته من حيث
هي هي لا يجب لها الوجود ولا الامكان واجبا لذاته ولا
العدم والامكان ممتنعا لذاته قال صدر الدين
كون الشيء الوجود الاضافي الخ اقول اعلم ان الجمهور
يطلقون ان اصطلاح المفعول الى فاعله انما هو في احد
الفاعل اياه فقط فاذا صدرت فقد استغنى عنه حتى
ان فني الفاعل بقي المفعول موجودا وانما حملهم على ذلك
مشاهدة بقاء الفعل كالبناء بعد فناء الفاعل كالبناء
فاني هذا الفصل اشارة الى ابطال زعمهم وسوف آتي
ان قوله فاذن تفيد وجوده حالة الوجود فان تعلل
ان يقول ذكر تحصيل الحاصل وسوء وجوابه ان تأثير
العلة في المعلول حال وجوده ليس معناه انما تعطيه
وجودا مستأنفا حتى يكون ذكره تحصيلا للحاصل
بل معناه ان وجوده في حال اتصافه بالوجود انما هو
لوجود علته والبناء انما يبقى بعد وجود البناء لكون
البناء انما هو علة لحركة اجزاء البناء وبعضها الى
بعض وذكر لم يبق بعد غيبوبته والذي يبقى هو

تماسك الاجزاء وهو معلول ليبس العضو للبس
وذلك لا يعدم مع بقاء التماسك ١١٤ فصل في
الجوهر والعرض ١ القول كل امرين يكون احدهما مختصا
بالآخر مساريا فيه بحيث يكون الاشارة الى احدهما اشارة
الى الآخر تحقيقا كحلول السواد في الجسم او تقديرا كحلول العلوم
في النفس يسمى الساري حالا والمسري فيه محلا ولا بد
ان يكون لاحدهما حاجة الى صاحبه والا استغنى كل
منهما عن صاحبه فامتنع ذلك الحلول فلا بد اما ان
يكون المحل محتاجا الى الحال او بالعكس فان كان الاول
سمي المحل هيولى والحال صورة وان كان الثاني سمي المحل
موضوعا والحال عرضا فالموضوع والهيولى اشتركا
اشتراكا اخص من تحت اعم وهو المحل والعرض و
الصورة اشتركا اشتراكا اخص من تحت اعم وهو
الحال واذا ثبت هذا فنقول الجوهر هو الماهية التي
اذا وجدت كانت لا في موضوع ٢ واما العرض فهو
الموجود في موضوع فان قلت الصورة العقلية
للجوهر موجودة في الموضوع وهو النفس وكانت
اعراضا وقد قيل انها جواهر قلت كونها اعراضا
بهذا التفسير لا ينافي جوهريتها فانها وان كانت

في الحال حالة في الموضوع لكن يصدق عليها رسم الجواهر فان
الكون في الموضوع اعم من الكون في الموضوع على البدلية او الوجوب
في الخارج وثبوت الاعم للشيء لا يوجب ثبوت الاخص له
نعم لو فسد العرض بالماهية التي اذا وجدت في الخارج
كانت في موضوع كانت تلك الصورة جوهرا فقط لا
اعراضا ثم الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى وان كان
حالا فهو الصورة وان لم يكن حالا ولا محلا فان كانت
مركبا منها فهو الجسم وان لم تكن كذلك فان كان متعلقا
بالاجسام تعلق التدبير والتصرف فهو النفس والا فهو
العقل فاذن اقسام الجوهر ثلثة فان قلت فهو لكم
الجوهر ان كان محلا فهو الهيولى مستغنى بالجسم فانه محل للاعراض
مع انه ليس بهيولى قلت المراد ان الجوهر ان كان
محلا لجوهر آخر فهو الهيولى فلا انتقاض والجوهر ليس
بمحل لهذه الاقسام والا لكان كل واحد منها
مركبا من الجنس والفصل وليس كذلك لان النفس
ليست مركبة لانها تعقل الماهية البسيطة الحالة
فيها لان الحال في المنتقم منتقم على ما مر فلا يكون
الماهية البسيطة بسيطة هذا فان قلت
تركيب الماهية من الجنس والفصل تركيب عقلي لا خارجي

حتى يلزم انقسام الحال فيها قلت لو كان الجوهر جنسا
فكانت النفس مركبة من الجنس والفصل واحد محالي
الخارج مادة والآخر صورة فيكون في الخارج مركبة من
المادة والصورة ويلزم المحذور وقد بحث ذكرته في
شرح حكمة العين من اراده فليرجع اليه هناك واما الاعراض
العرض فتسعة بالاستقراء الكم والكيف والاين و
متى والاضافة والملك والوضع وان ينفعل وان
ينفعل اما الكم فهو الذي يقبل المساواة او اللامساواة
لذاته وانما قيد ذكر بقيد لذاته ليخرج الكم بالعرض فانه
يقبلها اما لكون الكم موجودا فيه كالمعدود اذ
او لكونه موجودا في الكم كالشكل او لكونه موجودا في
محل الكم كالبياض او لغير ذلك والكم ينقسم الى منفصل
والى متصل لانه ان لم يكن بين اجزائه حد مشترك هو
نهاية لاحد الجزئين وبداية للآخر فهو المنفصل وهو
العدد وان كان فهو متصل وهو ان لم يكن قار الذات
فهو الزمان وان كان قار الذات فهو المقدار كالخط
والسطح والتخن اي الجسم التعليمي فانه ان لم يقبل
القسمة الا في جهة واحدة فهو الخط وان اقبلها
في جهتين فهو السطح وان اقبلها في الجهات الثلث

فهو التخن وهو الامتداد الذي يحصر بالسطوح او
اكثر فان قلت انت قلت الكم المنفصل هو العدد وهو
الكم القار هو كالعدد فعبارتك تقتضي انحصار الكم
المنفصل في العدد وعبارة المصنف تقتضي عدم انحصاره
فيه وفيهما تناف وايضا العدد الفرد كالتسعة مثلا
فيه واحد متوسط بين الباقي من الآحاد المضاعفة
فيكون احد عشر كاثنين اربعة واربعة قلت
الجواب عن الاول ان المصنف قد نبه على انه ما بين ان
غير العدد ليس كما منفصلا وايراده لا يليق بشرحه
هذا الحصر او لعله قد نبه في ذكر ما قاله بعض
المتقدمين من ان الكم المنفصل اما قار وهو العدد
او غير قار وهو القول فان اجزاءه لا يوجد معا
وليس بينهما حد مشترك يكون انتهاء وابتداء وعن
الثاني انه لو فرض في التسعة مثلا احاد مرتبة
فيها واحد متوسط وعلى الجانب احاد بطلت
توعيتها الواحدة الكائنة قبل هذا الترتيب وذلك
لان الواحد المتوسط طالما فرض احد عشر كاثنين
الكائنين فلو اعتبر مع احد ما دون الآخر لم يكن
احد عشر كما فلا بد وان يكون معتبرا عند ذلك مع كل

واحد منها فصار المجموع عشرة فقد بطلت نوعيتها عند
الترتيب واما الكيف فهو هيئة في شيء لا يقتضي
قسمة ولا نسبة والهيئة والعرض متغايران بالمفهوم لا
ان العرض يقال باعتبار عروضه والهيئة باعتبار
حصوله وبقوله لا يقتضي قسمة احترز عن الكم وبقوله
ولا نسبة احترز عن الاعراض النسبية وهذا
التعريف منقوض بالوحدة والنقطة فالاولى ان
يقال في تعريفه هو هيئة في شيء لا تقتضي القسمة و
الا قسمتي ولا النسبة وتنقسم الكيف الى اربعة
اقسام لانه اما ان يكون مختصا بالكمية اولا والثاني
اما ان يكون محسوسا اولا والثاني اما ان يكون
استعدادا اولا وهو الكيف المختص بذوات النفس
والكيفيات المحسوسة اما ان تكون راسخة كالملكة و
العقل وملوحة ماء البحر وتسمى الانفعاليات
واما ان تكون غير راسخة كحمرة الخجل وصفرة الوجل
وتسمى انفعالات فان قلت لم سمى القسم الثاني
انفعالات مع كونه انفعاليات ايضا لانفعال
الحواس عن المحسوس قلت مائل الى الانفعال
كانه ابلغ من نفس الانفعال فخصت الثابتة

بالانفعاليات بخلاف الزائلة فانها بسرعة تزول لانها كانها
نفس الانفعال فخصت الزائلة بالانفعالات والكيفيات
النفسانية ان كانت غير راسخة تسمى حالات كالكتابة
في الابتداء وان كانت راسخة تسمى ملكات كالكتابة اذا
استحكمت وكذا العلم وسائر الصناعات والكيفيات
الاستعدادية تسمى قوة ان كانت استعدادا نحو كالانفعال
كاللين والكيفيات المختصة بالكميات اما ان تكون
مختصة بالكميات المتصلة كالمثلثية والمربعية المختصتين
بالسطح والاستقامة والانحناء المختصين بالخط او
بالعدد كالزوجية والفردية واما الاين فهو
حصول الشيء في مكانه الحقيقي كقولنا زيد في مكانه الذي
يخصه او غير الحقيقي كقولنا هو في البيت او في السوق او في
البلد او في الاقليم واما متى فهو حصول الشيء في
زمانه الحقيقي كقولنا الكسوف في ساعة كذا او غير
الحقيقي كقولنا هو في يوم كذا او في شهر كذا او في سنة كذا
واما الاضافة فهي النسبة التي تعرض الشيء بالقياس الى
نسبة اخرى كالابوة والبنوة فان الابوة نسبة تعرض
للاب بالقياس الى البنوة التي هي ايضا نسبة والبنوة
نسبة تعرض للابن بالقياس الى الابوة التي هي ايضا نسبة و

نحو الفعل والانفعال كالصلابة
والقوة ان كانت استعدادا

لهذا سميت الاضافة نسبة متكررة واما الملك فهو
كون الجزء في المحيط بكله او ببعضه بحيث ينتقل المحيط
بانتقال المحاط به كتكون الانسان متقمصا او متعمما او
اما الوضع فهو كون الشيء بحيث يكون لاجزائه بعضها
الى بعض نسبة والى الامور الخارجة كالقيام والقعود
واما الفعل فهو هيئة تعرض للشيء بسبب تاثيره في غيره
كقطع القاطع مادام يقطع واما الانفعال فهو هيئة تحصل
للشيء بسبب تاثيره عن غيره كتسخن الماء مادام يتسخن
فان قلت الحكم قد جعل بما بين المقولتين الهيئتين
الحاصلتين بسبب التاثير والتاثر وليس كل هيئة
تحصل من تاثير وتاثر من بما بين المقولتين بل يريدون
بان يفعل الهيئة الحاصلة من التاثير الصادر عن
المؤثر مادام موثرا وبان ينفعل الهيئة الحاصلة من
التاثير الحاصل من التاثر مادام متاثرا وايضا انت
قد جعلت الاين والمتى والملك والوضع نفس النسبة
والحكم هيئة تحصل من النسبة قلت الجواب عن
الاول ان المصنف ايضا اعتبر حال التاثير و
التاثر بقرينة قوله في المثال مادام يقطع ومادام
يتسخن وعن الثاني ان تلك الهيئة ثبوتا مشكوك

وان ثبتت فلا شبه انها تكون من اقسام الكيف فلذلك
جعلنا ملك المقولات نسبة تاسيا لبعض المحققين لا
هيئة كما جعلها المص فان قلت ثبوت الهيئة المذكورة في
الفعل والانفعال ايضا مشكوك وان ثبتت فلا شبه ان يكون
ايضا من اقسام الكيف قلت انا ان المقولتان الحصة وان
تحت الحركة فان كلا منهما هيئة ليست بقارة الذات بل الاول
تجدد وبعضهم جعلها داخلين تحت النسبة بناء على
ان التاثير والتاثر والكلام في هذا الموضع طويل لا
يليق بشرح هذا المختصر قال الفن الثاني في
العلم بالصانع وصفاته وهو مشتمل على فصول فصل
في اثبات الواجب لذاته الاول واجب الوجود
وهو ما لا يكون وجوده من غيره موجود لانه ان لم
يكن في الوجود موجود هو واجب لذاته يلزم منه
الدور لان الموجودات باسرها تكون جملة مركبة
من آحاد كل واحد منها ممكن لذاته فتحتاج تلك
الجملة الى علة موجبة مستجمعة للشرائط وارتفاع
وارتفاع الموانع لان ملك الجملة ممكنة وكل ممكن محتاج
الى علة موجبة فتلك العلة الموجبة لا يجوز ان يكون
نفس الجملة لان العلة الموجبة للشيء متقدمة عليه

بالذات والمتقدم على الشئ بالذات لا يكون فيه بالقوة
ولا جميع اجزاء الشئ فيه لامتناع ان يكون جزؤه
والا لم يكن جميع الاجزاء جميعا بل بعضها مع ما
خارجا عنه لان وجود الشئ عن شئ مع عدم خروج
شئ من اجزائه غير معقول لعدم بعض اجزائها اذ لا يكفي
تحقق بعض اجزاء الشئ في تحققه فانه كما يتوقف على الجزء
المفروض يتوقف على سايد الاجزاء والعلة الموجبة
المستجمعة لحصول الشرايط وارتفاع الموانع هي التي
تكفي تحققها في تحقق معلولها فهي اذن علة خارجة و
الموجود الخارج عن مجموع الممكنات واجب لذاته فيلزم
وجود الواجب على تقدير عدمه وهو محال فان قلت
ادعى البداهة في كون علة الجملة خارجة وليس كذلك
فان ذلك يتوقف على العلم بكل المقدمات الدقيقة
التي ذكرتم قلت تلك المقدمات بتنبيهات بديهية
قد تحلى الدنا فانها مستقاوية في الجلاء والخفاء
قال فصل في ان وجود الواجب نفس
حقيقته الخ اقول وجود الواجب نفس حقيقته و
الا لكان داخلا في حقيقته او خارجا عنها عارضا
اياها ولا سبيل الى شئ منهما اما الاول فلانه

يلزم تركيب حقيقته وكل مركب فهو ممكن هذا وهو
باطل ان هذا القسم تركه المصنف واما الثاني فلان
وجوده لو كان زايدا على حقيقته عارضا لها لكان
مفتقرا الى حقيقته افتقار الحال الى المحل فيكون مفتقرا
الى غيره وكل مفتقر الى الغير فهو ممكن فوجوده يكون
ممكنا وكل ممكن لا بد له من مؤثر فلوجوده مؤثر
فلذلك المؤثر ان كان نفس حقيقته يلزم ان يكون
موجودا قبل الوجود لان العلة الموجبة للشئ يجب
تقدمها عليه بالوجود اذ المفيد للوجود لا بد ان يكون
له وجود حتى يفيد غيره الوجود بخلاف المستفيد
للوجود لا بد ان لا يكون موجودا حتى يقبل الوجود
من غيره والا يلزم تحصيل الحاصل لكن كون الشئ موجودا
قبل الوجود ظاهر البطلان فلم يكن المؤثر فيه نفس
تلك الحقيقة وان كان المؤثر غير الحقيقة يلزم ان
يكون الواجب لذاته محتاجا في وجوده الى مؤثر
منفصل فلم يكن واجب الوجود من فان قلت
لم لا يجوز ان يكون المؤثر فيه حقيقته من حيث هي هي
من غير اعتبار شئ من الوجود والعدم كما قيل
قلت قد ذكرت جوابه في خلال التقرير

قال فصل في ان وجوب الوجود وتعينه نفس ذاته تع

اقول وجوب الوجود اى استحقاقية الوجود نفس ذاته تع وكذا تعينه اى تشخصه نفس ذاته تع اما الاول فلان وجوب الوجود لو كان زايدا على حقيقته تع لكان محتاجا الى حقيقة احتياج الحال الى المحل فكان معلولا لذاته والعلة حالة يجب وجودها لا يوجد المعلول فان العلة يجب وجودها اولا ثم يجب بها وجود معلولها ضرورة وذلك الوجوب هو الوجوب بالذات اذ الوجوب بالغير ينافي الوجوب بالذات فلو كان ذلك الوجوب وجوبا بالغير لانقلب الواجب لذاته الى الممكن لذاته الواجب لغيره وهو محال فاذن ذلك الوجوب هو الوجوب بالذات فيكون وجوب الوجود بالذات قيل نفسه صف فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك الوجوب بالذات مغايرا لهذا الوجوب بالذات الذي هو معلول ذاته تع قلت لا يلزم تقدم الشئ على نفسه بل غاية ما لزم من ذلك ان يكون هذا الوجوب مسبوقا بوجوب آخر ولم قلتم ان ذلك غير جايز قلت لانا ننقل الكلام الى ذلك الوجوب ونقول لو لم يكن نفس ذاته تع لكان معلول ذاته والعلة حالة يجب اولا ثم يوجد المعلول فيكون ذلك الوجوب مسبوقا بوجوب آخر فان لم ينته الى وجوب هو نفس ذاته يلزم

ان يكون في ذاته تع موجودات مرتبة غير متناهية تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا واما الثاني فلان تعينه لو كان زايدا على ذاته تع لكان معلولا لذاته لما حققناه والعلة حالة يتعين لم يوجد المعلول لانها حالة لم يتعين لم يوجد وحالة لم يوجد المعلول فالم يتعين لم يوجد المعلول فيكون التعين حاصلا قبل نفسه وانه محال فان قلت لم لا يجوز ان يكون ذلك التعين مغايرا لهذا التعين قلت لو كان غيره ننقل الكلام اليه فان لم ينته الى تعين هو ذاته تع يلزم المحال وانه محال

قال فصل في توحيد واجب الوجود لذاته

اقول واجب الوجود واحد في نوعه منحصر في شخصه لانا لو فرضنا موجودين واجبي الوجود لكانا مشتركين في وجوب الوجود لما بينا ان وجوب الوجود لذاته فلا بد لهما من مميز فيما به الامتياز اما ان يكون تمام الحقيقة او لا يكون ولا سبيل الى شئ منهما اما الاول فلان الامتياز لو كان بتمام الحقيقة لكان وجوب الوجود خارجا عن حقيقة كل واحد منهما لكونه مشتركا بينهما وقد بينا ان لا شئ من وجوب الوجود بخارج عن حقيقته فلم يكن الامتياز بتمام الحقيقة وقد بينا ان وجوب الوجود نفس حقيقة واجب الوجود واما الثاني فلان كل واحد منهما يكون مركبا مما به الاشتراك ومما به الامتياز وكل مركب محتاج الى جزئه الذي هو غيره وكل محتاج الى غيره ممكن فيكون كل واحد منهما ممكنا لذاته وقد فرضنا ان كل واحد منهما واجب الوجود هذا خلف فان قلت انما يلزم التركيب لو كان ما به الامتياز معدوما

لم يوجد صح

المغا... العدم

يجوز ان يكون عايبه الامتياز عارضا قلت فايه لا شتراكهما
وجوب الوجود اما ان يكون متوسطا لحقيقتها او نفس حقيقتها او
عارضا لها فان كان الاول يلزم تركيب حقيقة كل منهما مع كون ما
به الامتياز داخلا فان الاشتراك في الذاتي يقتضي الامتياز بالذاتي على
ما بين في علم المنطق وسنذكر فان كان الثاني كان عايبه الامتياز العارض
بعينه لا محالة وقد بينا ان التعين نفس حقيقة واجب الوجود
وان كان الثالث فهو بط فانا قد بينا ان وجوب الوجود نفس
حقيقة واجب الوجود على ان ما بينا من ان التعين نفس
حقيقة واجب الوجود يكفي في اثبات توحيده فان التعين اذا
كان نفس الهوية كان نوع ذكر الهوية منحصرا في الشخص بالضرورة

قال الفصل في ان الواجب لذاته اولا واجب الوجود
واجب من جميع الجهات اي ليس له حالة منتظرة لان ذاته تعالى
كافية في حصول جميع ما له من الصفات ومتى كان كذلك لم يكن
له حالة منتظرة فيكون واجبا من جميع الجهات اما الكبرى فواضحة
واما الصغرى فان ذلك لو لم يكن لكفية في حصول جميع ما له من
الصفات لكان شيء من صفاته عن غيره فيكون حضور ذلك
الغير علة لوجود تلك الصفة وغيبته علة لعدمها ولو كان
كذلك لم يكن ذاته اذا اعتبرت من حيث هي هي مع قطع النظر
عن ذلك الغير يجب لها الوجود والا فاما ان يجب معه وجود تلك

الصفة او معدومها فان كان مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها
من غيره والالم يتحقق مع قطع النظر عن ذلك الغير وقد كان المفروض
ان وجودها من غيره هذا وان كان مع عدمها لم يكن عدمها من غيبته
لانا فرضنا ذلك الغير موجودا وان قطعنا النظر عنه وقد كان المفروض
ان عدمها عن غيبته هذا واذا لم يجب وجودها بل شرط لم يكن
الواجب لذاته واجبا هذا فان قلت انا نعلم بالضرورة ان ذاته تعالى
ليست كافية في حصول الصفات الاضافية كالبداية والخالقية و
الرازقية وايضا لانا نعلم انه لو لم يكن ذاته تعالى كافية لكان شيء من
صفاته عن غيره حتى يكون حضور ذلك الغير علة لوجودها او
غيبته علة لعدمها لم لا يجوز ان يكون صدق ذلك بان يكون
حصول بعض الصفات من ذاته مع غيرها وايضا لانا نعلم انه لو كان
وجوب الذات مع وجود تلك الصفة لم يكن وجودها من غيره
فان قطع النظر عن الغير لا يقتضي عدمه حتى يلزم ذلك على انه
لو اقتضى ذلك فلانا نعلم ان لو كان وجوب وجودها مع عدم تلك
الصفة لم يكن عدمها عن غيبته قلت هذه الاخيرة واردة
اما الاولان فلان الكلام في الصفات الحقيقية دون الاضافية
والسلبية واذا كان حصول صفة لذاته تعالى كان الغير لكان
يلزم من حضوره وجودها لتحقق الذات عند حضوره
ومن غيبته عدمها لامتناع ان يكون الشيء موجودا مع انتفاء

شريكه علة فيصدر المحذور قال فصل في ان الواجب لذاته لا شريك
له في الممكنات في وجوده اقول واجب الوجود لا يشارك الممكنات
في وجوده والا فالوجود من حيث هو هو اما ان يجب له التجرد عن
المهية او اللا تجرد عن المهية اي العروض لها او لا يجب له شيء
منهما والكل باطل اما الاول فلانه يقتضي ان يكون وجود الممكن
غير عارض لمهياتها وهو محال كما نقول المسيح مع الشركة في وجوده
الخارجي فلو كان وجود المسيح نفس حقيقته لكان الشيء الواحد
معلوما ومشكوكا في حالة واحدة وهو محال واما الثاني فلانه يقتضي
ان يكون وجود الواجب عارضا لمهيته وقد بينا تجرده سلفا
واما الثالث فلانه ان لم يجب للوجود من حيث هو هو
شيء من التجرد واللا تجرد كان كل واحد منهما ممكنا له فيكون
لعلة فيلزم افتقار واجب الوجود في تجرد وجوده الى الغير فلا
يكون ذاته كافية فيما له من الصفات سلمنا فاذن وجود الواجب
غير مشارك بوجود الممكنات بل يباينه كما نقول ان الجوهر كيف في
الوجود واطلاقه عليهما بالتشكيك وهذا سر نقوله حل كثير من
الشبهات فان قلت تعقل المسيح مع الشركة في وجوده لا
يقتضي ان يكون وجود الممكنات عارضا لمهياتها فان المثال
الجزئي لا يثبت الحكم الكلي وايضا لم لا يجب له شيء من التجرد
واللا تجرد كان كل منهما لعلة واما يكون كذلك لو كان التجرد

وجودي وسيجيء تمام الجواب عن الاول ان تعقل المسيح مع الشك
في وجوده يكفي في اقتضاء الحكم بان وجود الممكنات بأسرها مجرد
انه في قصد ذلك والجواب عن الثاني ان كل ممكن لا بد له من علة
الا انه اذا كان عدميا كانت علة عدم علة وجوده فان عدم
العلة علة لعدم المعلول قال فصل في ان الواجب لذاته
عالم بذاته اقول واجب الوجود عالم بذاته لان ذاته مجردة
عن المادة وكل مجرد عن المادة عالم بذاته فواجب الوجود عالم
بذاته اما الصغرى فلان ذاته لو لم تكن مجردة عن المادة بل كانت
مادية كانت منقسمة الى لا نهاية وكل منقسم الا لا نهاية فهو منتشر بعضها
وكل منتشر بعضه على غيره ممكن فيلزم ان يكون واجب الوجود ممكنا هذا خلف
واما الكبرى فلانها تتوقف على مقدمتين الاولى ان ادراك
الشيء هو نفس حصول صورته المجردة عن المادة ولواحقها عند
المدرك لا امر تابع له فانه لو كان غيره لكان ادراك الشيء غير
تحصيل مهيته ومعناه وهو على خلاف ما قدرناه في موضعه
الثانية ان كل مجرد عن المادة ولواحقها فهو غير محجوب
عن ذاته بل ذاته حاصلة عنده لكون وجوده لنفسه لا
لغيره بخلاف ما هو في المادة فان وجوده لغيره لا لنفسه
وكل ما لا يحصل بنفسه لا يمكن ان يحصل له شيء اذ الحاصل
لا يكون بالحقيقة بل يكون لما هو حاصل له واعني بالسوا

العالم بالجسم فانه لو كان قائما ببذاته لكان سواد الذاته لا لغيره و
بالنور العالم بالجسم الذي هو ظهور لنفسه لكان
نور النفس اي ظهور النفس وهكذا حال الصورة العقلية المجردة
فانه لما كان حصولها لما كانت من نفس تعقله لها فلو قامت
بذاتها لكانت تعقلا لذاتها لا لغيرها فكانت مدركة لذاتها
واذ قد تحقق هذا فنقول كل مجرد عالم بذاته لان ذاته
حاصلة عنده لما عرفت في المقدمة الثانية فيكون عالما
بذاته لان العلم هو نفس حصول صورة الشيء مجردة عن المادة
ولوا حقها فقد صحت الكبرى لما عرفت ايضا في المقدمة الاولى

قال هذا يقتضي ان تعقل الشيء لذاته لا يقتضي المغايرة

اقول هذا اشارة الى جواب سوال مقدر وهو ان يقال
تعقل الشيء اشيا يقتضي المغايرة بينهما لان التعقل هو
حصول الشيء للشيء واضافة الشيء الى غيره تقتضي المغايرة
بينهما فلو كان الشيء تعقل ذاته يلزم ان لا يكون العاقل
مغايرا للمعقول هذا فاجاب بان تعقل الشيء لذاته
لا يقتضي المغايرة بينهما لان العلم هو حضور حقيقة الشيء
مجردة وهذا اعم من حضور حقيقة الشيء المغايرة ولا يلزم
من كذب الاخص كذب الاعم على انه لو وجب ان يكون
العاقل مغايرا للمعقول لامتنع ان يدرك واحد من الناس

ذاته والا لكان لو نفسان احدهما عاقل والاخر معقول لكن
فاذن كل واحد من الناس يتعقل ذاته لذاته واما ان الاضافة
يقتضي المغايرة فذكرنا فانه يصح ان يقال ذاتي وذاتك مع ان
المضاف والمضاف اليه شيء واحد نعم لابد لها من المغايرة بوجه
من الوجوه وهذا كذلك فان قلت لم لا يجوز صورة كلية
مجردة عن اللواحق الخارجية والعاقل نفس شخصية واحدة هما
غير الاخرى ذاتا واعتبارا وايضا امتنع ان يكون لكل واحد
منا نفسان بهذه الصفة قلت تلك الصورة ان كانت
عين ذاتها فذاك وان كانت مغايرة لها لابد ان تكون
مساوية لها لذاتها التي هي المعقول في تمام الحقيقة فيلزم
اجتماع المثلين وهو محال وفيه نظر وفي هذا الموضع ابحاث
كثيرة دقيقة لا يليق ايرادها في شرح هذا المختصر فليتجاوز
عنها قال فصل في ان الواجب لذاته عالم بالكليات

اقول الواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات
كلها لان الواجب لذاته مجرد عن المادة ولوا حقها وكل
مجرد عن المادة ولوا حقها يجب ان يكون عاقلا للمعقولات
كلها فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا للمعقولات
كلها اما الصغرى فقد مر بيانها واما الكبرى فلان
كل مجرد يمكن ان يعقل وهذا بديهي لا خفاء فيه فان الماهية

من كون الشئ معقولا سوا المادة ولواصقها فاذا فرض جوهر
مجرد عن المادة فلا مانع لمن ان يصير معقولا فيمكن ان يصير
معقولا فان قلت الواجب لذاته مجرد وليس ان معقول قلت
لا نشاء ان يكون الواجب لذاته معقولا للبشر لا نقتضى نشاء ان
يكون معقولا في نفسه وكل ما يمكن ان يعقل يمكن ان يكون
مع كل واحد من المعقولات وكل مجرد يمكن ان يعقل مع كل واحد
من المعقولات وكل ما يمكن ان يعقل مع كل واحد من المعقولات
يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل لان التعقل سوحصول
المعقول في العقل فكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في
العقل وكل ما يمكن ان يقارنه صور المعقولات في العقل
يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج لان صحة مقارنة
المعقولات له لا يتوقف على حصوله في العقل لان حصوله في
نفس المقارنة فلو توقف صحة مقارنة المعقولات له على حصوله
في العقل يلزم توقف صحة الشئ على وجود المتاخر عنه وهو محال
فكل مجرد يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج فالواجب لذاته
يمكن ان يقارنه صور المعقولات في الخارج وكل ما يمكن لواجب الوجود
يجب وجوده له بالفعل والا لكان له صار منتظرة وانه محال
فالواجب لذاته يجب ان يكون عاقلا لسائر المعقولات وانه عاقل
لذاته فاذن واجب الوجود يجب ان يكون عاقلا لجميع المعقولات كلها

وهو المطلوب

وهو المطلوب فان قلت لا يلزم من كون الواجب عاقلا للمعقولات
كلها ان يكون كل مجرد عاقلا للمعقولات كلها وانتم في بيان ذلك
اذ سوا الكبرى في القياس قلت قد لزم من كلامنا ان كل مجرد يمكن
ان يقارنه صور المعقولات في الخارج فنعقول وكل ما يمكن
للمجرد فهو واجب الحصول له اذ لو بقى بالقوة لكان خروجه من
القوة الى الفعل موقوفا على استعداد مادة لقبول الفيض من
المبداء الاول فكل ما يتعلق بالمادة فليس بمجرد هذا خلف فاذن صحت
الكبرى فان قيل لو كان الباري تع عالما بشئ فاما ان يكون صورة
حاصلة فيه لكان عاقلا لتلك الصورة لا لشئ واحتياجه الى شئ
مما ذكر من الاحوال والصفات وقابلا لتلك الصورة وموقفه و
ذلك محال لان القابل سوا الذي يستعد للشئ والفاعل سوا الذي يفعل
الشئ والاول غير الثاني لامكان تعقل كل منهما مع الذهول
عن الاخر فيلزم كونه مركبا منهما وهو محال هذا خلف قلنا لم لا يجوز
ان يكون الشئ الواحد مستعدا للشئ التصوري ومفيدا له من
غير لزوم التركيب فيه وهذا لان معنى كونه مستعدا للشئ التصوري
انه لا يمتنع ان يتصور ومعنى كونه فاعلا له انه متقدم بالعلية
على ذلك التصور وانهما ليسا متنافيين ليكون الامر محتلفين
بذاته ويلزم التركيب ورد المصنف على من زعم ان علم الباري تع
بالاشياء نفس ذاته لا حصول صورهم في ذاته فرارا من لزوم كونه

عاقلا وقابلا سمعا بان من اعتقد ان علمه بالاشياء نفس ذاته اعتقد
فى كونه عالما بالحقيقة لان شرط العلم حصول صورة المعلوم فى ذات
العالم وفيه نظر لان ذكر شرط اذا لم يكن العلم غير متحد والمعلوم
حاضر عند العالم فان البرهان على وجوب حصول صورة المعلوم فى
العالم لم يعم الا فيما سوى ذلك لا غير بل شرط التعقل مطلقا سواء مجرد
الحصول او الحصول على نعت الانطباع والكلام فيه طويل لا يليق بهذا
هذا المختصر قال فصل فى ان الواجب لذاته عالم بالجزئيات على
وجه كلى اقول الواجب لذاته عالم بالجزئيات على وجه كلى لا
يتغير بتغير تلك الجزئيات على وجه جزئى كعلمنا بها المتغير بتغيرها
ولنمثل ذلك كمثل ذكر بهذا المثال ومعوان نفرض سجلا مكتوبا
يشتمل كتابته على سطور فيها كلمات متالفة من حروف فالعالم بجميع
ما فى السجل من السطور والكلمات والحروف دفعة يكون عالما
بما فيه على وجه كلى لا يتغير والناظر فيه الذى ينتقل نظره من سطر الى
من كلمة الى كلمة ومن حرف الى حرف من غير ان يتمثل بتفاصيل سطوره
وكلماته دفعة بل على الترتيب الزمانى واحدا بعد واحد يكون
عالما بما فيه على وجه جزئى يتغير بتغير تلك المدركات فعلمه تعلق بالجزئيات
على الوجه الاول اما انه يعلم الجزئيات فلانه يعلم اسبابها جميعا بالتمام
لانها غير محتجبة عن ذاته مع كونه موجبا ان يكون عالما بها لان العلم التام
بالعلة التامة يقتضى العلم بالمعلول فان العلم بالعلة التامة لا يتم من غير

العلم بوجه استلزامها لجميع ما يلزمها لذاتها وهذا يستدعى العلم بلوازمها
العرضية بالضرورة فهو يعلم وقدس لما كان يعلم ذاته علما تاما فيعلم المعلول
الاول وما بعده من حيث وجوبه وانتهاؤه اليه فى سلسلة المعلولات
المترتبة وبهذا يذكر سلسلة الحوادث من جهة كونها حاصلة ممكنة
محتاجة اليه اعنى جايز مساوى اليه فيه جميع اطوارها واسانها الى انتهائها
على الوجوه الجزئية المتغيرة فان عند تغير المعلول ان لم يتغير علمه بتغيره
يلزم الجهل لان مطابق الذى لا يكون ان يطابق ما يخالفه بوجه وان
تغير يلزم ان يكون متغير الذات ممكنا واما المثال الذى اورد انفا
فقط فان وجب ان يكون علمه بالجزئيات على نحو كلى مثل ان نعقل
للشمس تعرض كسوف بعد حركة كذا شيا ليا فى عدة الوا فان ما
نعقله لا يمنع الحال على كثيرين وهذا غير كاف فى العلم بوجود ذلك
الكسوف فى هذا الوقت عالم يتعلم اليه الشاسدة فان هذا التعقل
ثابت قبله ومعه وبعده والعالم يكن الحاصل فى حق الله تعالى سوى ما
ذكرنا لما عرفت لم يعلم الجزئيات الا على وجه كلى قال فصل فى ان
الواجب الوجود مريد للاشياء اقول واجب الوجود مريد للاشياء
بوجود والارادة هى كون الفاعل عالما بفعله اذا كان ذلك العلم
صدوره عنه مع كونه غير مغلوب ولا مستكره والجود افادة الخير
والانعام من غير عوض وفائدة ترجع اليه فان من يريد الشيء
معاملة وليس العوض كله عسابل هى وغيره حتى الشاهد المعلم

والتخلص من المذمة والتوصل الى ان يكون فعل الاحسن او على ما ينبغي فمن
جاد للشرف او لاجل الحسن فهو ما يفعل فهو مستحق غير جواد فالجواد
من افاض فيفيض منه الفوايد لا لشوق منه وطلب قصدي الى شيء يعود
اليه ذات انه يجب ويريد فيدل عليه كونه عالما بعلة مع انه لا يكون له على
الفعل فان الكل فايض منه وفيضانه منه غير منافٍ لذاته حتى يكون تكاملا
له فهو اذن راض بفيضانه منه ومنه صار الارادة وليس من شرط المريد
كونه بحيث يصح ان لا يريد واما تسمية جواد فلانه اما ان يفعل لقصد وشوق
الى كمال او يفعل لانه نظام الخير في الوجود فيفيض منه على الخلق كلهم
ما صار لائقا بهم لا لعوض وشوق والاول محال كما بينا ان واجب الوجود
ليس له كمال منتظر فيتعين انه افاض الوجود على الممكنات كلها كما ينبغي
وعلى ما ينبغي بلا عوض ولا منفعة تعود الى ذاته فهو اذن جواد
واطلاق اسم الجواد على الغير مجاز قال الفن الثالث في الملائكة
وهي العقول المجردة وهو يشتمل على فصول فصل في اثبات العقول المجردة
اقول يريد ان يثبت العقل وهو الجوهر المفارق الذي
لا يتعلق بالاجسام تعلق التدبير والتصرف والا فالعقل قد يثبت
افتقار الممكنات الى وجود واجب لذاته فيصدر عنه واحد منها
لا غير فانه بسيط والبسيط لا يصدر عنه الا الواحد وذلك
الواحد اما ان يكون جوهرا او عرضا لا جائز ان يكون عرضا
الا لكان متقدما على الجواهر لكونه علة لما بعده في وجود العرض

قيام وجود الجوهر
مستحيل والا لزم قيامه بنفسه ولانه محتاج في وجوده الى الجوهر فيحتاج
عنه فتعين ان يكون جوهرا وحينئذ اما ان يكون مبسولا او صورة
او جسما او نفسا او عقلا ما قرر ان الجوهر منحصر في هذه الاقسام
ولا جائز ان يكون مبسولا لانها لا تقوم بالفعل دون الصورة
فلم يكن صدورها عنه تعالى معدا على صدور الصورة ولا جائز ان
يكون صورة لانها لا يستقدم بالعلية على الهيولى والا لوجدت
متشخصة قبل الهيولى ضرورة ان الشيء ما لم يتشخص لم يوجد
في الخارج وما لم يوجد في الخارج لم يوثر في وجود الشيء لكن
اللازم بطل ما قرر ان الصورة المتشخصة محتاجة في تشخصها
الى التقارن والتشكل المتاخرين عن الهيولى ولا جائز ان يكون
جسما لانا نعلم بالضرورة ان صدور الجسم عن الشيء دون صدور
كل واحد من جزئيه منه تعالى لان صدوره منه انما يكون بعد صدور
جزئيه منه البتة واذا كان كذلك فاما ان يكون صدور كل واحد
من جزئيه منه تعالى بلا واسطة وهو محال لان البسيط مقدم على الاثنين
وهو ظاهر واما ان يكون صدور احدهما بواسطة الآخر وحينئذ
يلزم ما قرر آنفا ولا جائز ان يكون نفسا والا لكان فاعلا قبل
وجود الجسم وهو محال لان النفس هي التي تفعل بواسطة الاجسام
والا فلا فارق بين النفس والعقل فتعين ان يكون عقلا وهو المطلوب
فان قلت لانا نمنع انه لو كان جسما لكان صدور كل واحد من جزئيه

بلا واسطة اذ احدهما بواسطة الآخر لم لا يجوز ان يصدر احدهما
كالصورة مثلا بلا واسطة وان آخر كالهيولى بواسطة هي غير
الصورة قلت تذكر الواسطة لا يجوز ان يصدر عنه بلا واسطة
لامتناع صدور معلولين عنه في مرتبة واحدة فتعين ان يكون صدورها
عنه بواسطة الصورة ثم صدور الهيولى بواسطة تلك الواسطة
فيرجع حاصل الامر الى صدور احدهما بتوسط الآخر **قال**
فصل في اثبات كثرة العقول **اقول** العقول كثيرة لان المؤثر
في الافلاك اما ان يكون واجبا لذاته او ممكنا او نفسا او بعضها
مؤثرا في بعض لا جائز ان يكون واجبا لذاته والا لكان مصدرا
للامور الكثيرة سواء كان مصدر الواحد منها او الكثرة اما على
الثاني فظاهر واما على الاول فلتركبه من الهيولى والصورة ولانفسا
ظاهر ان فعل النفس متوقف على الجسم ولا ان يكون بعضها مؤثرا
واما ان يكون المحوي علة للحاوي لاسبق الحالتين
لان المحوي اخس واصغر من الحاوي واما انه اصغر فظاهر واما انه
اخس فلكونه في سلسلة الممكنات المرتبة ابعد من المبدأ الاول
والاخس الاصغر استحال ان يكون سببا للاشرف الاعظم على
ما شهد به الطبع السليم والذوق المستقيم ولا الى الاول لانه
لو كان الحاوي علة لوجود المحوي لكان وجوده المحوي متاخرا
عن وجود الحاوي لان وجوب المعلول ووجوده متاخر

عن وجود العلة واذا كان كذلك فعدم المحوي مع وجود الحاوي
لا يكون ممتنعا لذاته والا لما كان وجوده متاخرا عنه مع
واذا كان عدم المحوي مع وجود الحاوي ممكنا كان الخلاء
ايضا مع وجود الحاوي ممكنا لان معية عدم المحوي ووجود
الخلاء معية ذاتية لا ينفك احدهما عن الآخر فلا يتخالفان
في الامكان والوجوب واذا كان الخلاء مع وجود الحاوي
ممكنا كان الخلاء ممكنا لذاته ممتنعا لغيره مع فاذن الاجسام
العالية ليس بعضها علة لبعض فتعين ان يكون المؤثر هو العقل
ولا جائز ان يكون عقلا واحدا لاستحالة افلاك شتى عن العقل
الواحد لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد فاذن
المؤثر في الافلاك عقول متكثرة ففي الوجود عقول متكثرة
وهو المطلوب فان قلت حاصل ان المؤثر في الافلاك لا يجوز ان
يكون عرضا او اعراضا قلت لان كل عاقل اذا رجع الى نفسه
علم قطعا ان الاعراض يستحيل ان يفعل موجودات قائمة
بذاتها فان العلة يجب ان يكون في ذاتها اقوى من المعلول و
اشرف منه والعرض اضعف وجودا من الجوهر **قال**
هداية الحاوي وسبب المحوي الخ **اقول** الحاوي هو
الفلك الاعظم والعقل الذي هو علة المحوي وهو العقل الثاني
في رتبة الابداع لكونها معلولي علة واحدة في درجة واحدة

وهي العقل الاول كما استعلم ان العقل الذي هو علة المحوي
متقدم على المحوي والمتكثر الحاوي ليس بمتقدم عليه لما مر وكان من الواجب
ان يكون متحدة ما عليه لان جامع المتقدم متقدم كما ان جامع المتأخر
متأخر والسر فيه ان العقل الذي هو سبب المحوي متقدم عليه بالعلية
وجامع المتقدم بالعلية لا يجب ان يكون متقدما بالعلية بل يجب
ان لا يكون كذلك والا لزم اجتماع العلتين على معلول واحد
فان المتقدم بالعلية على الشيء يكون علة له لا محالة تخلفت عنها
مع المتأخر فان جامع المتأخر جاز ان يكون متأخرا اذ كون
الشيء علة لمعلولين ليس بمستنكر اذا كان فيه اختلاف جهات

قال مسئلة الحاوي والمحوي **اقول** كان هذا
الى جواب سؤال مقدر وهو ان يقال الحاوي والمحوي كل واحد
ممكن لذاته واذا كان كذلك جاز ان ينعدما اذ شان الممكن
ذلك لكن جواز انتفائهما يقتضي الخلاء وقد اجاب بان
انتفائهما لا يقتضي الخلاء فضلا عن جواز انتفائهما فان عند
انتفائهما يكون الامر كما سوالان فوق المحدد فحوا ان فوق
المحدد لا خلاء ولا ملاء اذ العدم المحض ليس بخلاء وكما بين
فيكون فوق السابع ايضا كذلك اذ سوى تصير محددا
بل الخلاء انما يلزم من وجود الحاوي وعدم المحوي اذ عند
عدم المحوي يكون الحاوي محيطا بالخلاء ضرورة لكن وجود

الحاوي مع عدم المحوي غير ممكن حتى يلزم ان يكون الممكن موجودا
لم فان قلت كل واحد منهما ممكن فيكون المجموع ممكنا قلت
انما يكون المجموع ممكنا لو كان اجتماعهما ممكنا وسوى فان
الممكنين قد يمتنع اجتماعهما كقولنا زيد كاتبا الان وغير
كاتب كذلك **قال** فصل في ازلية العقول وابديتها **اقول**
العقول ازلية وابدية اما انها ازلية فلان
واجب الوجود مستجمع لجميع ما لا بد منه في باشره في العقل الاول
والا لكان له حالة منتظرة وقد سبق فيكون العقل الاول
ازليا لان المعلول يجب وجوده عند وجود العلة المستجمعة
للشرائط وارتفاع الموانع والعقل الاول ايضا مستجمع لجملة ما
لا بد منه في باشره في العقل الثاني لان كل ما يمكن له اي للعقل
الاول فهو حاصل له بالفعل والا لكان شيء مما يمكن له حادثا
بعد ما لم يكن وكل حادث فهو مسبوق بمادة لما مر فيكون حادثا
وقد سبق واذا كان كذلك كان العقل الثاني ايضا ازليا لوجوب
وجود المعلول عند وجود العلة التامة وهكذا القول في
العقل الثالث والرابع الى ان ينتهي الى العقل العاشر ولقائل
ان يقول لا حاجة الى هذا التطويل بل يكفي ان يقال لو كان العقل
حادثا لكان حادثا لان كل حادث مسبوق بمادة وقد سبق
انها ابدية فلانه لو انعدم شيء منها لانعدم اخر من الامور المعتبرة

في وجوده او انعدامه مع بقاء جميع الامور المعتبرة في وجوده غير
معقول فيكون الباري تعالى او شيء من العقول قابلا للتغير و
الحوادث وصوح لان التغير من شان ماله تعلق بالمادة

قال فصل في كيفية توسط العقول الخ اقول قد ثبت
ان واجب الوجود واحد من كل جهة متعال عن ان يشتمل على
وجوه واعتبارات متكثرة ومعلولاته الاول هو العقل
المحض الذي غير متعلق بالمادة لا بحسب ذاته ولا بحسب احوال ذاته
والافلاك معلولات العقول لكن الافلاك فيها كثرة على ما يدل
عليه اختلاف حركات الكواكب فيكون مبادئ العقلية كثيرة
لما بينا ان الواحد لا يصدر عنه الا الواحد والعقل الذي يصدر
عنه الفلك الاعظم فيه كثرة والا لم يكن صدور الفلك الاعظم الذي
فيه كثرة من جهة تركيبه من الهيولى والصورة عنه لكن الكثرة
ليست باعتبار صدوره عن واجب الوجود لما محالة بل
بعضها من ذاته وبعضها من علته فاذا ضم ما له من ذاته
الى ما له من علته حصلت فيه كثرة بهذا الاعتبار فان المعلول
الاول له جهتية ممكنة الوجود لذاتها واجبة لعلتها فيلزم
وجوب الوجود بالغير الذي هو الواجب وامكان الوجود لذاته
يكون باحد هذين الاعتبارين مبدأ للعقل الثاني و
بالاعتبار الآخر مبدأ للفلك التاسع والمعلول الاخير

يجب ان يكون تابعا للجزء الذي هو اشرف في العقل فان المعلول يجب
ان يكون مشابها للعلة ومناسبا لها فيكون بما هو موجود
واجب الوجود بالغير مبدأ للعقل الثاني وبما هو موجود
ممكن الوجود لذاته مبدأ للفلك التاسع وبهذا الطريق
يصدر عن كل عقل عقل وفلك الى ان يتم الاجرام السماوية
ولا بد من الانتهاء الى جرم عقلي وجرم سماوي اذ لو استمر
ذلك لزم التسلسل الخ ولكانت الاجسام غير متناهية وهو
حق ولا يجوز ان ينقطع المعقول قبل انقطاع السماويات والا
لبقي ما خلق من السماويات غير مستند الى علة فالعقول
ليست اقل عددا من الافلاك فاذن لا بد ان ينتهي
الى العقل التاسع فيصدر عنه فلك القمر وعقل العاشر فيصدر
عنه هيولى العالم العنصري وصورها المختلفة لاستعدادات مختلفة
في الهيولى وبسبب العقل الفعال كثرة فعله وتاثيره في عالم
العناصر وليس استعداد الهيولى لقبول الصور من جهة العقل
المفارق بل الهيولى تعرض لها الاستعدادات المختلفة
بواسطة الحركات الجزئية السماوية وكل حادث مسبوق
بحادث آخر لان الحادث اما ان يوجد دائما او بعد
حدوث حادث آخر لا سبيل الى الاول والا لزم دوام
الحادث بسبب فعل الثاني واذا كان كل حادث مسبوقا

بحادث آخر فاما ان يوجد تلك الحوادث على الاجتماع او على
التعاقب لا سبيل الى الاول والا لزم امور كما ترتب في الوجود
بلا نهاية فتعين ان يوجد على التعاقب فقبل كل حادث حادث
لا الى اول فان قلت لم لا يجوز ان الحادث اذا لم يوجد دوامه يلزم
ان يوجد بعد حادث آخر لم لا يجوز ان يكون اول الحادث
قلت حاصل اول الحوادث اما ان يكون علة التامة حادثة
او قديمة فان كان الثاني يلزم قدم الحوادث وهو محال
فتعين الاول فلم يكن اول الحوادث مسبوقا فان قيل لم قلتم
انه يستحيل ترتيب امور غير متناهية لكن اقول هذا غير
غني عن الشرح الا ان لقائل ان يقول ان اراد بتطابق
المجلسين اتحاد طرفيهما فلا نسلم انهما ان لم يتطابقا يلزم ان ينقطع
الثانية فلم لا يجوز ان يكون عدم تطابقهما لعدم
الطرف للثاني الثانية وان اراد انه يكون بازاء كل جزء
من الاول جزء من الثانية فلا نسلم انهما ان تطابقا يلزم ان
يكون الزايد مثل الناقص لم لا يجوز ان يكون تطابقهما لعدم
تناهي اجزاء الثانية لانه حينئذ لا ينتهي اجزاءها الى حد لا يبقى
بازاء كل جزء من الاولى جزء من الثانية لانا نرى اجزاءها
كالهباء في الخردلة والجبل قال خاتمة في احوال الآخرة
اقول النفس بعد خراب البدن اما ان تفنى او تبقى

وح اما ان يتعلق ببدن آخر على سبيل التناسخ او لا يتعلق
هذه ثلثة اقسام لا سبيل الى الاول اذ النفس لا
تقبل الفساد والا لكان فيها شيء يقبل الفساد
وشيء يفسد بالفعل لان الفاسد بالفعل غير
القابل للفساد لان القابل للفساد يبقى مع
الفساد والفاسد لا يبقى معه فيكون النفس
مركبة وقد مر انها بسيطة تف فان قلت
لم لا يجوز ان يكون البدن محلا قابلا لفساد
النفس قلت لان كون الشيء محلا لامكان
فساد ما هو مباين القوام له اولا امكان وجوده
غير معقول فان معنى كون الشيء محلا لامكان
وجود شيء آخر هو صيرورته لوجوده فيه حتى
يكون حال وجوده مقترنا به وكذلك امكان
فساد شيء ولهذا لم يصح ان يكون الشيء محلا
لفساد نفسه بل البدن انما فيه قوة تعلق النفس
به وعدم تعلقها به ولا سبيل الى الثاني لان
النفس حادثة مع حدوث البدن على
معنى ان عند حدوث كل بدن لا بد ان
يحدث نفس لان النفس حادثة لما

فيتوقف حدوثها عن علتها على استعداد المادة
ومادة النفس البدن فالعلة التامة لحدوثها
يتوقف على حدوث البدن الصالح لقبول
النفس على معنى انها ينعدم بعدمه ويتحقق
بتحققه فعند حدوث كل بدن من الابدان
لابد ان يفيض عليه نفس من مبدأ وجودها فلو
تعلق به نفس اخرى على سبيل التناسخ لكان
للبدن الواحد نفسان مدبران له وهو باطل
اذ لا يشعر كل واحد من ذاته الا انفسا واحدة
فاذن الثالث حق وهو المطلوب وهو
مبني على حدوث النفس وقد عرفت انه مبني
على فساد التناسخ فيكون دورا وايضا وجوب
وجوب كون العلة بحيث يتحقق بتحققه ع ٣
لابد له من دليل قال بداية اللذة
ادراك الملايم من حيث هو ملايم اقول
اللذة ادراك الملايم من حيث هو ملايم وانما قلنا
من حيث هو ملايم لان الشيء قد يكون ملايما من
جهة دون جهة والالتذاذ به يختص بالجهة التي
هو منها ملايم ولكل قوة من القوى لذة وخير

وشر يختص بتلك القوة فلذة الذوق الحلو
لذة البصر النور ولذة الوهم الرجاء ولذة
الحفظ تذكر الامور الماضية واذا كمل
واحد منها ما يضاده والملايم للنفس الناطقة
من جهة القوة العقلية ادراك المعقولات
بان يحصل لها ما يمكن ادراكه من الحق الاول
بانه واجب لذاته من جميع الجهات يرى
من النقايض منبع لفيضان الخير على الوجه
الاصوب ثم تدرك ما يصدر عنه من العقول
المجردة والنفوس الفلكية والاجرام السماوية
والكائنات العنصرية على الترتيب الواقع
في الوجود بحيث تصير عالما عقليا مرتسما
فيه صور الكل والنظام المعقول فيه والخير
الفايض اليه فيكون ح آمواز يا للعالم الوجود
كله وهذا اتم وافضل من كمالات القوى الاخر
بل هو في مرتبة يصح معها ان يقال انه افضل
واتم اذ لا نسبة له اليه فضيلة وتماما وكثرة
وهذا الادراك حاصل للنفس بعد الموت
لان النفس لا يحتاج في تعقلاتها الى

الالات الجسدانية بل يكون اشد التذاذا
اذ حينئذ يزول عنها الاشتغال بقوى البدن
فيحصل لها اشتغالها بذاتها فصادرت
المعقولات شاهدة فيكون اللذة حاصلة
بل يكون التذاذها بحيوتها اتم واكمل و
عدم حصول اللذة حالة تعلق النفس
بالبدن انما كان لقيام المانع وهو التعلقات
البدنية والعلايق الجسمانية قال
اقول بداية الالم ادراك المنافي
من حيث هو منافٍ وانما قلنا من حيث
هو منافٍ لان الشيء قد يكون منافيا من
جهة دون جهة والالم يختص
بالجهة التي هو منها منافٍ والمنافي للنفس
الناطقة انما هو الهيئة المضادة للكمال فالنفس
اذا فارقت البدن وتمكنت فيها الهيئات
المضادة للكمال كانها صارت صورة للنفس
فادركت المنافي من حيث هو منافٍ
فيعرض لها الالم قال ابداية النفس
الكاملة لذات اقول النفس الكاملة بالاعتقادات

البرهانية اي الجازمة المطابقة الممتنعة التغير
ان كانت نقية عن الهيئات البدنية الردية
معرضة عن الكدورات الجسمانية اتصلت
بعد مفارقة البدن بعالم القدس في حضرة
جلال رب العالمين في مقعد صدق عند
مليك مقتدر فوجدت لذة عظيمة هي
اجل من كل لذة واشرف وهذه هي السعادة
الحقيقية واليه الاشارة في القرآن المجيد
بقوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بظلم
اولئك لهم الامن وهم مهتدون فان الايمان
هو العلم بالله وعدم لبسه بالظلم هو النقاء
عن الهيئات البدنية وان لم يكن نقية عن
الهيئات البدنية بل بقيت فيها تصير بسبب
تلك الهيئات محجوبة عن الاتصال بالسعادة
الحقيقية وتاذت اذى عظيما بسبب ميلانها
الى تلك الهيئات مع تعذر حصولها لها لانقطاع
الآلات والآلام التي تكون بسبب
هذه الهيئات لانكون لازمة لزوال
هذه الهيئات بعد الموت شيئا فشيئا

الم

مع ترک الافعال البشعة لها بتکرر حتی
تزکو النفس وتبلغ السعادة التی یخصها
فان قلت العلاقة البدنیة کیف
صارت مانعة عن هذه اللذات والالام
النفسانیة وان کانت فی غایة القوة لا
ان تعلق النفس بالبدن واشتغالها
بتدبیره ایضا فی غایة الکمال فیجوز ان
یکون احدهما عائقا عن الآخر قال
سعادة النفوس الناطقة اقول
النفوس الناطقة اذا ظهر لها ان
من شانها ادراک الحقایق بکسب
المجهول من المعلوم لزم لها ای
للنفس من هذا الکسب شوق الی
الکمال الذی هو مشوقها فاذا فارقت
البدن وتیقنت کمالها الذی هی بطبعها
مشتاقة الیه الا ان اشتغالها بالبدن
انساها ایاه کما ینسی المریض الالتذاذ
بالحلو ویمیل الی مکروهات بالحقیقة
ولیس معها ما به یمکن تحصیل کسبه تعرض

العظیمة والالام الجسیمة مع ضعف علاقة البدن
واستحکام العلاقة معه فان
الامور تقلب اللذات الی

لها الالام العظیمة وهو ایام النار الروحانیة
الموقدة التی تطلع علی الافئدة وکان
مثلها مثل الحذر الذی لم یحم بوله فلما
زال عاینه احس به قال سعادة
النفوس الناطقة التی لم یکتسب العلم
الی آخره اقول النفوس الناطقة
السعیدة التی لم یکتسب العلم والشرف
اذا فارقت البدن وکانت خالیة
عن الهیات البدنیة الردیة
لاستغنائها عن لانهم غیر عارفین
بکمالاتهم فان الحکم بان للنفوس
کمالات حقیقیة لیس باولی وغیر
مشاعر الهیاة لانها لم یعرفها
اصلا فکانت البلاهة ادنی الی الخلاص
من الغطاء البتراء فان النفوس
التی اذا عرفت بالاکتساب
النظری ان لها کمالا تاما ثم انها
لم تکتسب الکمال سواء اکتسبت
ما یضاد الکمال او اشتغلت بما عرضنا

عن اكتساب الكمال مما ليس بمضاد
له او لم تشتغل بل تكاسلت في اقتناء
الكمال يتعذبون بنقصانهم لاستعدادهم
الى الكمال الغائب عنهم وانما حصل لهم
ذلك الشوق بالكتاب نظري
قاصر عن الاصول الى المشتاق
اليه وهو فطانتهم البراءة الابلة
في اللغة هو الذي غلب اليه سلامة
الصدر وقلة الاهتمام وان لم يكن
خالية عن الهيآت البدنية الردية
فاشتاقت الى مقتضى تلك الهيآت
فسالم بفقدان البدن ومقتضياته من
غير حصول المشتاق اليه وتبقى في كدر
الهيول مقيدة بسلاسل العلايق
لان آلة ذكر قد بطلت وعلق التعلق
بالبدن قد بقي فيكون في غصة و
عذاب اليم الا ان ذلك التعذيب
ايضا لا يبقى دايما وهذه الهيآت
تختلف في شدة الرداءة وضعفها

في سرعة الزوال وبطيه ويختلف ما يكون فيها
من التعذب بحسب الاختلاف
ولكن هذا اخر ما اردنا ان
يكتب على سبيل
الارتجال من
غير
ايجاز مخل وتطويل ممل في شرح هذه المختصر
والحمد لله رب العالمين على كل
حال والصلوة والسلام
على رسوله محمد واله
خير صحب
وآل
تم
ونقله العبد الفقير الحقير المذنب فيما رضاه
الله ويحب عطاء الله ابن محمد
الملقب بمحب كان
الله له محب
في غرة صفر
سنة ٨٩٣

تاج الحواشی علی الایام و بیان الغرر لمرات سر الانام

حاشیه مؤسسه دُرّ ثمینه قدس الله سره العزیز بر هوا مرس

بسم الله الرحمن الرحيم

الالا الآ الا الآ الآ آله قوله الحكمة صناعة نظرية الصناعة
ملكة يقتدر بها على استعمال موضوعات ما في تحصيل غرض
من الأغراض استعمالا بالاختيار من غير روية وملكة
ولهذا اشتهر اطلاق الصناعة على العلوم المتعلقة
بكيفية الأعمال وقد يطلق على غيرها كما يقال صناعة الكلام
فينبغي ان تفسر ح بانها ملكة يقتدر بها على ادراكات معلية
فيتناول العملية وغيرها ولذا جاز ذكرها في تعريف الحكمة
المنقسمة الى قسميها النظري والعملي تنبيها على ان المعتبر
فيها الرسوخ فان قلت الحكمة علم وهو عبارة عن الادراك
فكيف تعرف بما يقتدر به على الادراكات قلت
الادراكات اذا تكررت وتقررت وترسخت حصلت
هناك ملكة هي حالة اجمالية يتوصل بها الى تفاصيل تلك
الادراكات متى اريد وتلك الحالة تطلق عليها الحكمة
والعلم ايضا فلا اشكال وانما قال نظرية لان الصناعة
قد تحصل بمزاولة العمل دون النظر كصناعة الخياط
وقد تحصل بمزاولة النظر من غير ان تكون هناك عمل
آخر كصناعة الحكمة فان الحكمة العملية ايضا قد تحصل
بلا عمل على قول من جعل العمل خارجا قوله تحصيل
ما عليه الوجود في نفسه اي ادراك ما عليه الوجود يعني
ادراك امور الموجودة في نفسها من غير ان يتعلق بها

قدرتنا واختيارنا ادراكا تصوريا او تصديقيا وهذا
اشارة الى الحكمة النظرية قوله وما عليه الواجب
اي تحصيل ما عليه الامور الواجبة عليه في صيرورته
كاملا من الملكات الفاضلة والاخلاق المرضية المكتسبة
من الاعمال الحسنة وحاصله ادراك صفات الكمال
التي هي مواريث الاعمال وهذا اشارة الى الحكمة
العملية قوله ليتشرف متعلق بتحصيل اي تحصيل
جميع ذلك لتتشرف قوله وتصير عالما معقولا
مضاهيا للعالم الموجود وذلك لانتقاش صورة العالم
فيها فهي عالم آخر مشابه للعالم الموجود وانما كان معقولا
لوجود الاشياء فيه بحسب العقل دون الخارج قوله
وذلك بحسب الطاقة الانسانية اي ذلك التحصيل فان
قلت هل يكفي في الحكمة العملية مجرد العلم المتعلق بكيفية
العمل قلت قد ظن ذلك كما يشعر به ظاهر هذا التعريف
والحق دخول العمل في الحكمة العملية فيكون مركبة من علم
وعمل فان كمال الانسان لا يتحصل بمجرد العلم ولذلك
قيل الحكمة خروج الانسان الى كماله في جانبي العلم و
العمل قوله يسمى حكمة نظرية انما سميت نظرية لان المقصود
منها ما حصل بالنظر وهو الادراكات التصورية و
التصديقية المتعلقة بالامور التي لا مدخل فيها لقدرتنا
واختيارنا وسميت الاخرى عملية لانها متعلقة بكيفية
العمل فليس المقصود منها الادراكات الحاصلة بالنظر
المتعلقة بالامور التي لقدرتنا واختيارنا مدخل فيها

بل تلك الاحوال نسبت اليها قوله اما ان لا يكون مخالطة
المادة شرطا لوجوده وبهذا ينقسم الى قسمين احدهما لا يكون
مخالطا اصلا بل يكون مبرءا عنها كالواجب تع والملائكة
والثاني ما يخالطها وان لم يكن المخالطة شرطا له كالامور
العامة الشاملة للمجردات والجسمانيات وهذا الاخير يسمى
بالفلسفة الاولى والمجموع يسمى علما الهيا تسمية للشيء باشرف
احواله وهو العلم الاعلى لترتبه عن المادة وعوارضها
الى آخره اما الامور التي لا يكون تلك المخالطة شرطا لتعقلها
فكالاستدارة والتثليث والتربيع وغيرها من الاشكال
الهندسية فانها وان لم يوجد في الخارج الا في مادة مخصوصة
الا ان تعقلها لا يتوقف على تعقل مادة مخصوصة وكذلك
العدد واحواله من الضرب والقسمة لا يتوقف تعقلها
على مادة مخصوصة وسمي العلم بهذه الامور رياضيا
لانهم كانوا يضحون بالتعليم فكانه رياضة النفس بها
اولا وهو العلم الاوسط لتوسطه عن المادة بوجه ما
اعني في التعقل واما الامور التي يكون تلك المخالطة
شرطا لتعقلها فكالجسم واحواله العارضة له خلا ان
تقسيمه فان الجسم والسواد والحركة والسكون محال
تعقل الا بمادة وسمي العلم المتعلق بهذه الامور طبيعيا
لانه يبحث عن الجسم الطبيعي وهو العلم الادنى لاختصاصه
الى المادة مطلقا وليس يمكن ان يكون تعقل الشيء محتاجا
الى المادة في العقل دون الخارج فليتامل قوله

والاول

والاول هو علم الاخلاق بهذا هو متعلق بكمال الشخص
في نفسه بحسب القوة العملية كما ان الحكمة النظرية كمالة بحسب
القوة النظرية قوله والثاني علم تدبير المنزل هذا متعلق
بكماله الاعلى ايتم لكن بالقياس الى ان الاجتماع الخاص
وبه منتظم المصلحة الى يكون بها الازدواج بين زوج
وزوجة ووالد وولد ومالك ومملوك قوله
الا بالاجتماع المدني الخ الفايدة في الحكمة المدنية
معرفة كيفية المشاركة مع اشخاص الناس على العموم
ان يتعاونوا بالاجتماع على المصالح التي يتعلق بها
بقاء نوع الانساني وهذا ايتم من ثمة تكميل القوة
العلمية قوله والمقصد انما يحث في هذا المختصر على
قسمي الحكمة فح الحكمة النظرية لانظوايها على السعادة
القصوى اعني معرفة الباري كانت اسم واولى ولذلك
اقتصر عليها واختار منها طبيعي المشتمل على معرفة النفس
والالهي المشتمل على معرفة المبدء المبداء لان بالتعين
المعرفتين اهم المعارف واوليها بالتحصيل فاكتفى المصنف
بهما في هذا المختصر قوله بالقياس الينا انما قال
بالقياس الينا لان متعلق الالهي اقدم بالقياس
الى نفس الامر لان المجردات متقدمة على علل المادية
كما سياتي قوله اختلفوا في تحقق ذات الجسم
الجسم هو الجوهر الممتد في الجهات الثلث سمي تارة
الى مركب وبسيط فالمركب ما يتركب من اجسام مختلفة
الحقايق كالحيوان والبسيط ما لا يكون كذلك كالماء

وينقسم اخرى الى مؤلف و مفرد فالمؤلف ما تألف
من اجسام والمفرد فاما ان يكون كذلك فمنهم من جعل المبحوث
عنه ههنا هو الجسم البسيط فقال ح في ضبط المذاهب
والاحتمالات الجسم البسيط اما ان لا يكون له اجزاء
ذوات مفاصل فيكون متصلا واحدا اما قابلا لا
نقسامات مشاهية وهو مذهب محمد الشهرستاني او
غير مشاهية وهو مذهب جمهور الحكماء واما ان يكون
له اجزاء ذوات مفاصل فتلك الاجزاء اما ان لا ينقسم
اصلا ح اما ان يكون متناهية وهو مذهب جمهور
المتكلمين او غير متناهية وهو مذهب النظام من المعتزلة
وبعض القدماء واما ان تنقسم في جميع الجهات وهو
مذهب ذيمقراطيس واما ان تنقسم في جهة واحدة
او في جهتين ولم يقل بها احد فالمذاهب خمسة والاحتمالات
سبعة وان اعتبر اختلاط الاجزاء من الانواع
الاربعة ثنائيا حصل احتمالات ستة اخرى وثلثيا
حصل اربعة اخرى ورباعيا حصل احتمال واحد فيصير
الاحتمالات الى ثمانية عشر والمذاهب منها الخمسة
التي ذكرناها اولا وهم من جعل المبحوث عنه
ههنا هو الجسم المفرد فلاساتي ح مذهب ذيمقراطيس
وينحصر انواع الاجزاء في ثلثة فالاختلاط منها ثنائيا
ثلثة وثلثي واحد فيكون المذاهب فيه اربعة و
الاحتمالات عشرة وانما عدلوا عن حقيقة البسيط
او المفرد لان المركب والمؤلف يعرف صيغة تهما معرفة

حقيقة اجزائها بالفعل قوله الجسم اما ان يكون ذا
مفاصل بالفعل انما قال ذا مفاصل بالفعل ولم
يقل ذا اجزاء بالفعل لان الجسم المفرد على مذهب
الحكيم له اجزاء هي الهيولى والصورة وليس له مفاصل
اصلا قوله لاكسر الصغر ولا قطعا لصلابته
جعل امتناع الكسر لاجل الصغر دون الصلابة و
امتناع القطع لاجل الصلابة دون الصغر بناء على
ان الكسر انما يكون في الاجسام الصلبة بالصادمة
القوية فلا يكون الصلابة مانعة عن الكسر بل الصغر
اذ ليس هناك غاية الصغر ان يتصور انفصال
شيء عن شيء بالصدمة وان القطع انما يكون في الاجسام
اللينة بتغوذ قاطع فيها فالصلابة تكون مانعة عن
القطع وقد يقال ان الصغر مانع عن القطع اذ
لابد في القطع من تصور الشيئين بعد القاطع فيهما
وما هو في غاية الصغر لا يتصور فيه ذلك وكذا
الصلابة قد يمنع الكسر ايضا لانها اذا كانت في غاية
كانت مانعة عن التفرق في الجملة الا انها لا يكون
موجبة لامتناعه قوله والمقصود ان يبطل ذلك لانه يريد ان يثبت مذهب جمهور الحكماء من
ان الجسم المفرد متصل واحد لا منفصل فيه اصلا
قابل لانقسامات غير متناهية وابطال الجزء الذي
لا يتجزى بثلثة لانه ابطله بما دل على امتناع تركب
الجسم مما لا ينقسم اصلا مما لا ينقسم في جهتين او في

فتامل صح

جهة واحدة واذا امتنع تركب الجسم المفروض من الاجزاء
التي لا يتجزى اصلا او ما في حكمه وجب ان لا يكون له
مفصل قطعا فيكون متصلا واحدا ولا يجوز ان يكون
منتهيا في الانقسام الى ما لا يتجزى اصلا او ما في حكمه
عان الجوهر المتحيز بحسب انقسامه في جميع جهاته قوة
ان يكون قابلا للانقسامات غير متناهية وهو الخط
قوله فحينئذ ما لزم من ذلك ان يكون للوسط
نهايتان يعني ان النهايتين عرضان قاما به فلا
يلزم انقسام وتعدد في ذاته قوله فيلزم الانقسام
ولو بالوهم وذلك بديهي قوله وان كانت واحدة
يكفي ان يقال وان كانت الاشارة الى احد النهايتين
عين الاشارة الى الاخرى لزم ان يكون ما يلاقي
احدهما ملاقيا للاخرى بالقطع فيكون كل واحد من
الطرفين ملاقيا للنهايتين معا فيكونان متلاصقين قطعا
فلا يكون الوسط ماتعا وقد فرضناه كذلك هذا
فاعلم ذلك فانه ادق مما ذكره قوله لم لا يجوز
ان يقع على نفس المفصل بان ينطبق الخ فيقال
على تقدير الانطباق على نفس المفصل اعني الملتقى
لا بد ان يكون ملاقيا لها بالقطع وح اما ان يلاقي
بتمامه لكل واحد منهما فيكون احدهما متداخلا للآخر
فلا يكون هناك ملتقى ومفصل بل يداخل احدهما في
الآخر وهو خلاف المفروض وان كان ملاقيا ببعضه
لكل منهما بتمامه او ببعضه لزم انقسام وحده او

انقسام الجمع واما ان الانطباق يستلزم عدم ازدياد
المقدار والجمع فسيجعل هذا الدليل راجعا بالحقيقة
الى الدليل الاول كما يظهر بالتامل وقوله وسيتم على خلاف
رايهم يجعل الدليل جدليا فالاولى ان يقال وذلك
يستلزم جواز تداخل الاجزاء فلا يحصل منهما ومقدار
وهو خلاف المفروض والحق انه لا يكون مالف القادير
مما لا ينقسم فانه اذا ضم جزء الى جزء آخر فان لم يزد
الجمع تداخلا وهكذا كان ما يضم اليه ثانيا وثالثا فلم
يحصل مقدار وان زاد الجمع لزم انقسامهما معا
الفاصل للابعاد الثلث ومعنى قولنا للابعاد الثلثة
انه يمكن ان نفرض فيه خط كيف كان وليس طولا ثم
نفرض آخر مقاطع له على زوايا قوايم وليس عرضا ثم
نفرض ثالث مقاطع لكل منهما على قوايم وليس عمقا
قوله بحيث تكون الاشارة الى احدهما اشارة
الى آخره تحقيقا او تقديرا التحقيق كما في طول الاعراض
في الاجسام والتقدير كما في طول العلم في المجردات
قوله لما امكن قطع الحركة في زمان متناه لان
قطعه على بعض الحركة موقوف على قطع نصفه الوجود
بالفعل وقطع نصفه على نصف نصفه الوجود
وهكذا الى غير النهاية قوله مفيدا الوجود ابعادا
غير متناهية وهو ممنوع لان الكلام في الجسم المشائي
وايضا نسلم امتناع ابعاد غير متناهية قوله
وليس مما لا يجوز ان ينفصل اصلا والا لزم ما ذكره

اعنى الجزء الذى لا يتجزى ولا يجوز ايضا ان يكون حالا
ينفصل فى جهة واحدة او فى جهتين لان ذلك
فى حكم الجزء لان التجزى بالذات يجب انقسامه فى جميع
الجهات ولا يجوز ركب المقدار المنقسم فى جميع
الجهات الا محالة انقسام فى جميعها فالجسم اذا تركب
كان مركبا من اجسام قوله فيصح ان بعض الاجسام
منفصل واحد الذى ثبت بالبرهان هو ان الماء
متصل واحد او فيه فاما متصل قلنا انا نختار
الثانى ونقول ان الماء مركب من اجسام صغار
قابلة للانقسام فى جميع الجهات وعما وان ليس شئ
من ملك الاجسام الصغار قابلا للانفصال بحسب
الخارج لا قطعا ولا كسرا كما هو مذهب ديمقراطيس
وح لا يصح ان الجسم الذى هو متصل واحد فى حد
ذاته ولا منفصل لاستناده بطرء عليه الانفصال
فلا يتم الدليل على اثبات الهيولى وليس لك ان
تكتفى بالانفصال الوهمى كما ظن به لان اللازم
ح بثبوت الهيولى فى الوهم والمطلوب ثبوتها فى الخارج
قوله واما النافى فلان ذلك المتصل بطرء
عليه الانفصال الخ قد عرفت ان مذهب ديمقراطيس
يورد اعتراضا على دليل اثبات الهيولى واراد
بعضهم ان يدفعه فقال ان ملك الاجسام الصغار
متوافقة فى الماهية على مذهبه وح نقول ان كل
واحد من ملك الاجسام يفرض فيه جزآن متوافقان

فى الماهية وموافقان فيه ملك الاجسام المتفاصلة
يجوز على المتصلين الانفصال وعلى المنفصلين
الاتصال لاتحاد الماهية المقتضية للاحكام وهذا
القدر كاف لنافى اثبات الهيولى ولا ضرر ان
يكون هناك موانع خارجة عن الماهية لان الكلام
الاتصال والانفصال بحسب المرتبة توجب ثبوتها
وهذا الكلام حدلى لا حدى ههنا طايلا اذ
لقايل ان يقول لم لا يجوز ان تكون الاجسام مركبة
من اجسام صغار متخالفة فى الماهية بحيث لا يوجد
فيها جسمان صغيران متوافقان فى الحقيقة وان لا
تكون شئ من تلك الصغار قابلة للانقسام بحسب
الخارج واعلم ان محلص دليل اثبات الهيولى
ان لنا جوهرا ممتدا فى الجهات وهذا مما يحكم به
العقل بمعاونة الحس وذلك الجوهر الممتد لا يجوز
تركبه من الجزء الذى لا يتجزى ولا اجمالى حكم مما تقدم فى
جهة او جهتين بل يجب ان لا يكون له جزء اصلا او
يكون اجزاءه اجساما متصلة فى حد ذاتها او منتهية
الى ما هو كذلك فقد ثبت لنا جسم متصل فى حد ذاته
فاذا طرء عليه الانفصال لا بعدم بالكلية فلا بد هناك
من امر ثابت على تقدير الانفصال والاتصال موصوف
بما عرفت من الصفات وهو الهيولى مثلا اذا كان
ماء فى قصعة كان متصلا واحدا فى نفسه فاذا جعلنا
فى قصعتين لم يبق ذلك الماء متصلا فى حد ذاته بعينه

ولم ينعدم بالكليه والا لكان الآن في قصعتين
حاصلين من كتم العدم لاتعلق لها بالماء الاول
وسوبط بالقض فوجب ان يكون هناك امر جامع
المتصل الواحد الذى كان في القصعة الاولى
وجامع المتصلين الذين في القصعتين وهو الهيولى

قوله بل هو عدم الاتصال عما من شانه ان
يتصل فان قلت لانم ان الانفصال هو ما ذكره
بل الانفصال زوال الاتصال مطلقا فلا حاجة
به الى قابل موجود جامع قلت اذا ثبت ان
الجسم الذى هو متصل في حد ذاته يطرأ عليه
الانفصال تم الكلام اذ بعد طريان الانفصال
لايبقى ذلك المتصل بل ينعدم ويحصل هناك بسيطان
آخران فلو لم يكن وراء الجوهر المتصل امر آخر لزم
ان يكون نوعي الجسم اعدامه بالكليه وتحصيلا
بحسب آخرين وهو باطل بالبديهة فوجب ان يكون
هناك امر آخر جامع المتصل والواحد والمتعدد
ويكون مع المتصل الواحد متصلا واحدا ومع المتعدد
متعددا انهوفي حد ذاته لايكون مقتضيا للاتصال
ولا للانفصال ويكون موصوفا تارة بالاتصال
واحد وتارة بالاتصالين فيكون محلا للجوهر الذى
هو المتصل فيكون جوهرا قطعا وهو المعنى بالهيولى

قوله قلت اردنا بالصورة الاتصال الذى
اثبت تحققه تحقيق الجواب ان يكون ثبوت

الجوهر الممتد في الجهات الثلثة بديهي وقد بينت
انه لامتصل لامتداده في حد ذاته ويطلق عليه
الاتصال مسامحة فيكون هذا الاتصال يطرأ عليه
الانفصال فمقابله لايمكن ان يكون هذا الاتصال
الجوهري وهو المراد بالصورة ههنا واما اعتبار
كون الامتداد الجوهري حالا في الهيولى ويسمى
بالصورة بهذا الاعتبار فليس ملحوظا ومرادا
في هذا المقام فلا دور قوله وفيه نظر وقد يقال
اذا فرض الانفراج منهما بمقدار امتداد يسلم بحيث
عليه بهذا النظر لانه اذا امتد كل واحد منهما
ذراعا كان الانفراج منهما ذراعا واذا امتد الى
غير النهاية كان الانفراج ايضا غير متناه قطعا
فيلزم انحصار مالا يتناهى بين حاصرين لو فرضا
ظاهرا ولا محال ان يمنع جواز حصرهما على هذه
الصفة اعني كون الامتداد مساويا للانفراج
كما يشهد به اصول الهندسية نعم يتجه على الفريقين
انهما بعد لان على استحالة اللاتناهي في جهة واحدة

قوله ان الهيولى لايتجرد عن الصورة
فان قلت لانسلم ان الصورة لايتجرد عن الهيولى
فيلزم منه بالقض عدم تجرد الهيولى عن الصورة
قلت الاول لايستلزم لان الماء اذا صار هواء
لايكون الصورة المائية باقية مع ان الهيولى
باقية قوله فيكون مشكلة انما يلزم لكل الصور

اذا كانت متناهية في جميع الجهات ولم يثبت
ذلك بما ذكره من الدليل بل لابد من الاستعانة
بدليل آخر **قوله** لاشراك الجسمية ولما كانت
مشركة والعوض ان مقتضى الشكل هو ذات
الصورة بحيث لم يكن لغيرها مدخل فيه في ذلك
الاقتضاء وجب اشراك الاجسام في الكل
المعين لاشراكها فيما يقتضيه اقتضاء تاما
قوله كل ذي وضع اما ان يكون جزا لا يتجزى
او نقطة وذلك لانه اذا كان ذا وضع بالذات
اي متحيزا لذاته اي جوهرا كان جزا لا يتجزى وهو
المسمى بالجوهر الفرد وان كان ذا وضع لغيره اي
متحيزا بتبعية غيره كان عرضا سمي بالنقطة ولما
كانت الهيولى جوهرا لم يتصور كونها نقطة
على تقدير تجردها وعدم انقسامها بل لا يكون الا
جزا لا يتجزى وفي قوله لا يجب ان يكون جزا لا يتجزى
بحث والسؤال مندفع **قوله** وفيه نظر لان النقطة
ليس لها مقدار هذا النظر وارد وذلك لان
امتناع التداخل انما هو في المقادير من مقادير
ما له مقدار له اصلا لا يمتنع التداخل فيه لوجه
من الوجوه وماله مقدار في جهة واحدة فقط
امتنع التداخل فيه من تلك الجهة وماله مقدار
في جهتين فقط امتنع التداخل فيه من تلك الجهتين
دون الثالثة وماله مقدار في جميع الجهات امتنع

التداخل فيه بالكلية فان قلت فعلى ما ذكرت لا
يمنع التداخل في الاجزاء التي لا يتجزى اذ لا مقدار
لها من الجهات قلت سيكيف حكم بامتناع التداخل
فيها قلت الحكم بامتناع التداخل فيها انما هو على
تقدير تركب الجسم منها اذ على هذا التقدير لو
تداخلت لم يحصل من انضمامها بعضها الى بعض
ما له مقدار في جهة فضلا عما له مقدار في تلك الجهات
وههنا تفصيل لابد من الوقوف عليه وهو ان
ما لا مقدار له اصلا سواء كان جوهرا او عرضا
لا يتركب عنه ما له مقدار فلا يتركب جسم من اجزاء لا
يتجزى ولا خط من نقط وكذا ما له مقدار في جهة
واحدة سواء كان عرضا كالخط او جوهرا منقسما
في حد ذاته منقسما في الطول فقط لو قيل به وسمي
بالخط الجوهري لم يتركب منه ما له مقدار ان كان
كالسطح العرضي والجوهري لو قيل به وكذا ما له مقدار
في جهتين فقط سواء كان عرضا كالسطح العرضي والجوهري لا يتركب منه ما له مقدار
في جميع الجهات كالجسم التعليمي والطبيعي فهذا
الحكم مشترك بين الجواهر والاعراض وههنا
حكم آخر مختص بالجواهر وهو ان ممتنع الوجود يتحيز
لا يقسم اصلا ولا ينقسم في جهتين او في جهة واحدة
لان كل جوهر متحيز فله جهات ست بالقوة وما منه
الى جهة غير ما منه الى جهة اخرى بالفعل فيلزم
انقسامه في جميع الجهات فلا يكون جوهرا متحيزا

الا منقسما في الجهات الثلاث فلا يمكن وجود جوهر
متحيز لا ينقسم اصلا او لا ينقسم في العرض والعمق
او لا ينقسم في العمق واما الاعراض فيمكن ان يوجد
منها ما يكون قابلا للاشارة الحسية وغير منقسم
اصلا كالنقطة او غير منقسم في العرض كالخط
او غير منقسم في العمق كالسطح وذلك لانها ليست
متحيزة مما تماثل بالطبع فلا يلزم لها ثبوت حمات
ليلزم انقسامها فتامل وح يحب ان يقال اذا
تجردت الهيولى عن الصورة وكانت ذات
وضع فاما ان تكون جزءا لا يتجزى او خطا جوهرا
او سطحا جوهريا والكل بط لامتناع وجود هذا
الاشياء كما عرفت قوله ولو كانت بغير النهاية
لم يحصل العظم في جهة العرض اذا ملا فاحفظ
في جهة العرض وجب ان ينطبق احدهما على
الاخرى اذ لو لم ينطبق مع التلاقي يلزم انقسام
الخط في العرض وكذا الحال في تلاقي السطحين
عمقا ولا يمتنع التداخل في الخط عرضا وعمقا و
لا في السطح التداخل في النقطة بوجه قوله قلت
للحير الطبيع اجزاء كثيرة يعني ان الصورة النوعية
وان عدت المكان الطبيعي لذلك النوع كمكان
الماء مثلا لكنها لا تعين اجزاء المكان الطبيعي
كاجزاء مكان الماء مثلا فالهيولى المجردة عن
الصورة اذا اقترنت بها الصورة الجسمية

والصورة النوعية المائية مثلا لم يحصل في شئ
من اجزاء مكان الماء لانه ترجيح من غير مرجح فاندفع
السوال لا يقال جاز ان يقارنها شئ آخر من الامور
العارضة للاشخاص به تتعين جزء من اجزاء المكان
الطبيعي لانا نقول اشخاص الماء وما يعرضها سوى
الاوضاع السابقة لا تقتضي مكانا معينا من اجزاء
مكان الماء وقد فرضنا ان لا وضع للهيولى المجردة
فكيف يتصور اختصاصها ببعض امكنة الماء بواسطة
العوارض هذا وقد يقال ما ذكرتم على تقدير تمامه
انما يتم في الهيولى اجزاء العناصر دون هيولى العنصر
بكليته فان هيولى الماء اذا تجردت ثم قارنها الصورة
الجسمية مع الصورة النوعية تخصصت الماء
ولم يلزم ترجيح من غير مرجح فان قيل يلزم على
هذا الخلاء في مكان الماء حال كون هيولاه
مجردة قلنا يندفع لزوم الخلاء بجواز تحلل الهواء
لضرورة امتناع الخلاء قوله سدنا بالمعارضة
اطلاق العارضة ههنا على طريق المسامحة في العبارة
فان الاعتراض بالنظر بنقض اجمالي وذلك صحيح
الجواب بالفرق ولما كانت المعارضة على ما في
القطعيات راجعة الى النقض الاجمالي كما عرف
في موضعه صار بينهما اخوة فصح اطلاق المعارضة
على ما هو نقض اجمالي غير معارضة تنبيها على ذلك
وايضا لما سركان في ثبوت المدلول على الدليل

من غير بعين فساد الدليل فصح الاطلاق

قوله بان اختصاص بعض الاجسام بعض الاحياز دون بعض فان الاجسام الفلكية حاصلة في احياز مخصوصة وكذا الاجسام العنصرية فلا بد ان يكون حصولها في تلك الاحياز مستندا الى امر وذلك الامر لا يجوز ان يكون هو الصورة الجسمية لانها مشتركة بين الاجسام كلها فلا يكون مبدأ للاحوال المختصة ولا يجوز ان يكون هو الهيولى لانها قابلة وسياتي في علم الالهي ان القابل لا يكون فاعلا وايضا الهيولى مشتركة بين العنصريات كما سياتي من انقلاب بعضها الى بعض فلا يكون مبدأ للاحوال المختصة فلا بد من ان يكون امرا آخر هو الصورة النوعية واعترض بان ذلك الامر جاز ان يكون فاعلا خارجيا يفعل بالاختيار ما شاء فيخصص كلا من الاجسام بحيزه او يفعل باختلاف الاستعدادات في المرادات كما يخصص الصورة النوعية عندكم بسبب اختلاف الاستعدادات ودفع ذلك بان محصل الدليل في هذا المقام هو ان للاجسام آثارا مختصة تستند اليها كالاحراق والترطيب واقتضائه الامكنة وسهولة قبول الاشكال الى غير ذلك فلا بد ان يكون مبدأ ما داخلا فيها وليس الصورة الجسمية ولا الهيولى

ل امور آخر داخلة في الاجسام مختلفة ولا بد ان يكون جوهر اثبت في الاجسام بجوهرها مختلفة داخلة فيها فهي هي مبادي للاثار المختصة بها ولا يخفى للصورة النوعية الا ذلك فان صح ان تلك الاحوال والاثار المختصة مستندة الى ذوات الاجسام تم الدليل لاستحالة استناد الاثار المختصة الصادرة من الاجسام الى امر خارج عنها والى امر مشترك كالصورة الجسمية او الى القابل كما عرفت قوله يجب اشارة الى جواز التخصيص بمجرد ارادة الفاعل المختار من غير استحقاق كما ذكرناه وقد يجاب عن ذلك بان التخصيص كذلك يرجح احد طرفي الممكن بلا مرجح وما لا يترجح احد طرفيه بلا مرجح فهو ممنوع بديهة اتفاقا

قوله قلت الفاعل حاصله انه كان التخصيص بالاختيار من غير استحقاق يرجح بلا مرجح كذلك تخصيص الاستعدادات بلا استحقاق يرجح بلا مرجح ايضا فلا بد من الاستعدادات مستندة الى ذوات الاجسام فيكون فيها مبادئ مختلفة هي الصورة النوعية قوله حتى يلزم تحصيل الحاصل هذا اذا اعتبر كون العلة قابلة لوجود الشيء في نفسها واما العلة القابلة لوجود آخر يقوم بها كالجسم للعرض

القائم به فلابد من وجودها اولا ايضا كالعلة
الفاعلية قوله قلت لو كانت الهيولى علة
للصورة الخ هذا الجواب بغير الدليل الاول
المبني على استلزام كون الهيولى علة لحوار الانفكاك
الى دليل ثان مبني على كون الصورة علة فاعلية
لتشخص الهيولى فلابد من بيان هذه المقدمة
اعني كونها فاعلية لتشخص الهيولى ليتم الكلام
قوله لان الصورة انما يجب وجودها
مع الشكل او بالشكل الخ ما ذكره يدل على ان
الشكل لازم للصورة فيكون الصورة مع
الشكل زمانا ولا يلزم من ذلك كونها مع الشكل
بالذات او كونها متاخرة بالذات كما لا يخ
قوله لانه ان لحوق الشكل مشاركة
من الهيولى لكان متاخرا عنها بالذات فلا فائدة
الى التردد بين المعية والتاخر قوله وكذا
المتقدم على المع المتقدم بالزمان او بالذات
فلا يجب تقدمه بالذات على المع الاخر
اذ قد تقدم ان الصورة انما يجب وجودها
مع الشكل او بالشكل اللازم من ذلك تقدم
الصورة بالذات على الهيولى المتقومة
بالذات على الشكل وذلك لا ينافي كونها مع
الشكل زمانا قوله يجب وجودها مع
الشكل او بالشكل تم ما ذكرنا من ان الدليل

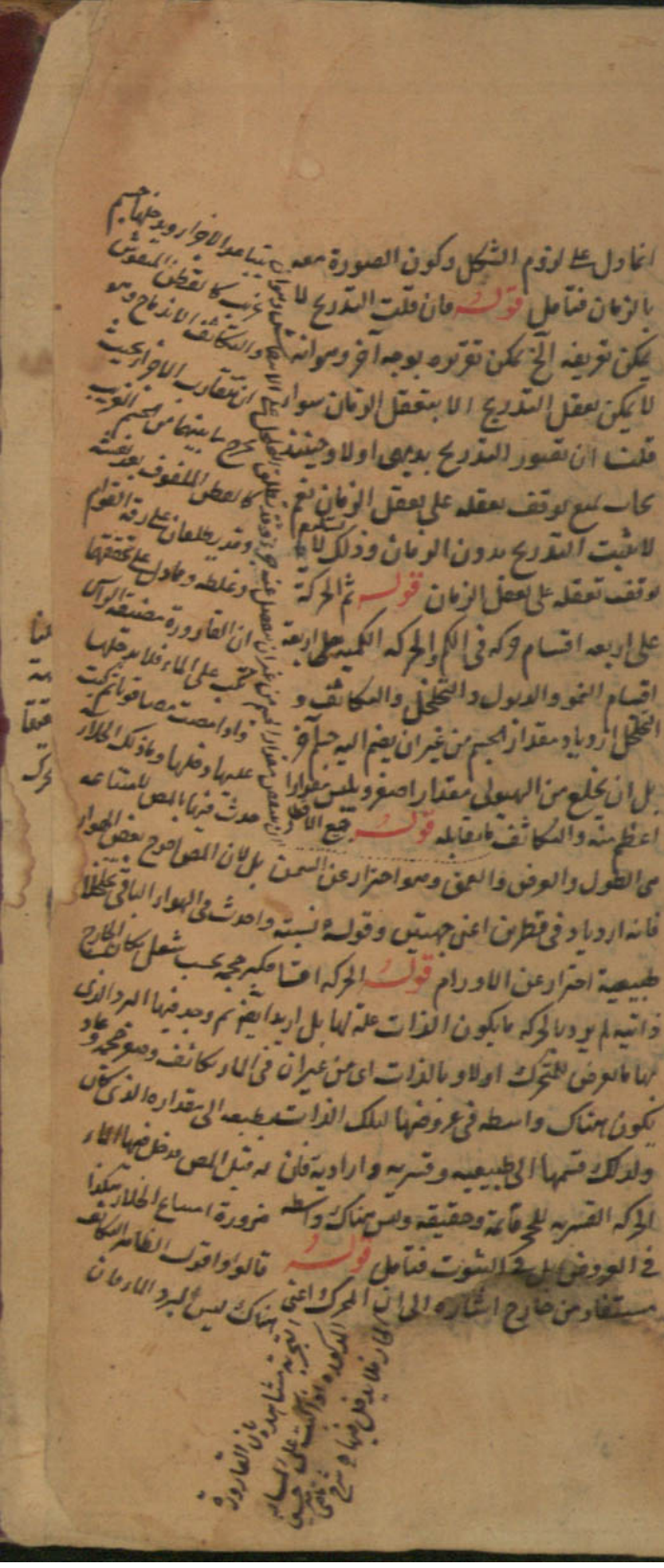

فاعل الحركة في القسر ليس لامر الخارجي بل سخر
للطبيعة على وجه يعيد رمنها ملك الحركة القسرية
الاولى انه اذا رمى زيد الحجر ومات في الحال
كانت الحركة باقية بعد موته **قوله** فان كان لها
شعور فهو الحركة الارادية فان الساقط من
السطح له شعور بسقوطه وليست حركته ارادية
بل لابد ان يكون للارادة والشعور مدخل
فيها **قوله** فصل في الزمان قيل الزمان
ظاهر الانية اي الوجود حقا والمهية الاولى
ان العقلا باسرهم قسموه الى اعوام وشهور
وايام وساعات ودقايق وظاهر انهم لم قصدوا
عدما محضا الى ذلك كما ان الامتداد الجوهري
شاغل للمكان كذلك فان العقل بمعاونة الحس
يحكم بوجوده ضرورة وان لم يعلم كونه متصلا
واحدا حالا في الهيولى وذا مفاصل الا ترى
واما الجوهر المسمى بالهيولى فهو حقي انية
قوله لانه لقبول الزيادة والنقصان
كم ان ثبت ان الزمان قابل الزيادة والنقصان
لذاته لزم ان يكون كما او الا فلا **قوله**
ولقايل ان يقول لانم انه اذا كان القبلية
التي لا توجد مع البعدية زمانية اذا سلم ان
القبلية مع البعدية من الاعراض الذاتية
للزمان لم يجز ان يقال جاز عروض تلك القبلية

او البعدية لعدم الزمان بالذات اذ لا زمان مع
عدمه فكيف يتصور معه صورة القبلية او
البعدية المخصوصتين بالزمان اي للتي لا
توجد ان الا معه كانه يوهم ان حال عدم الزمان
كحال وجوده وهو ليس بصحيح اذ مع الوجود
كان العروض الذي مع الزمان حاصلا دون
العدم واما القياس على تقدم بعض اجزاء
الزمان على بعضها فبطل قطعا كما لا يخفى **قوله**
اعلم ان الجهة مقصد المتحرك اما بالوصول
اليها او بالقرب منها وايضا العقلاء
يشيرون الى الجهة فيكون الجهة قابلا للاشارة
الحسية فلابد ان يكون موجودة واقعة
في امتداد ماخذ الحركة وماخذ الاشارة
وان لا يكون مجردة **قوله** وتسميها الانسان
باعتبار طول قامته لاشتهاره كون الجهات
ست عامي وهو ان الانسان له رأس
وقدم وظهر وبطن وله يمين وشمال وخلفي
وهو ان الابعاد المقاطعة على نقطة في الجسم
على زوايا قوايم ثلثة فقط ولكل واحد منها
طرفان **قوله** قلت اتحاد المتحرك الى
شيء والحصول فيه من غير ان يكون ذلك
الشيء موجودا بديهي البطلان والمراد
بقوله اما ان مقصد المتحرك بالوصول

بالحصول منها او اقتنا
بحرك الجسم الى جهة
كذا كان قاصدا له بعقلا
فيكون الجهة مقصد المتحرك

کتابخانه عمومی ایرانی
تاسیس ۱۳۰۲ هجری شمسی

الیه او بالقرب منه موجود واما مقصده بالتحصیل
فیجب ان لا یکون موجوده والجهة من القسم
الاول والکیفیه الحاصلة من الحرکه فی الکیف
من القسم الثانی والمراد لکن یرد علی قول من
قال ان المکان سوا السطح المذکور بل الرمل
اذا انتقل من مکان الی مکان آخر فالسطح
من الهوا الملاس لبدنه غیر موجود اذ الهوا
مصمت واحد واما اذا قیل المکان البعد
فلا اشکال اذ الرمل شغله کا شغله الهوا
قوله وانما یحضر لو لم یکن المقصد منقسما
الخ انحصار الحرکه فی انها حرکه من الجهة او الی
الجهة انما یسلم بعدم انقسام الجهة فی حد الحرکه
فانتفاء عدم انقسامها بالانحصار المذکور
یکون دورا ظاهرا وحاصل الجواب
ان الحرکه لو وقعت فی الجهة کانت الجهة
مسافة فتقطع بالحرکه وکل حرکه
فحرکه فی مسافة فتنتهی الی
الجهة فلا یکون ما
فرضناه جهة جهة
هف
تمت